MODERN SLAVERY & HUMAN RIGHTS | POLICY & EVIDENCE CENTRE

Led by the Bingham Centre

ممارسات مفيدة في حماية الناس من الاسترقاق الحديث خلال جائحة كوفيد-19

تقرير عن مشروع بحثي

Authors: **Tomoya Obokata, Forough Ramezankhah, Rasha Al Saba, Samrawit Gougsa**

In partnership

minority rights group international

Keele UNIVERSITY EST 1949

يونيو2021

جدول المحتويات

شكر وتقدير 3

ملخص تنفيذي 4

مقدمة 9

القسم 1 الآثار متعددة الأبعاد لكوفيد–19 على الاسترقاق الحديث

1.1 الآثار على إجراءات مكافحة الاسترقاق وحماية الضحايا 11
1.2 الآثار على فرص العمل 12
1.3 الآثار على الاسترقاق الحديث 13

القسم 2 ممارسات مفيدة في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال المتضررين من الجائحة

2.1 إجراءات مكافحة الاسترقاق 17
2.2 الاحتفاظ بالوظائف وخلق فرص عمل جديدة 18
2.3 دعم اقتصادي واجتماعي أوسع للعمال العاطلين عن العمل 19
2.4 تحسين ظروف العمل والمعيشة 20

القسم 3 تحليل نقدي للممارسات المفيدة الناشئة

3.1 إجراءات مكافحة الاسترقاق 22
3.2 المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للعمال العاطلين عن العمل 22
3.3 ظروف العمل والمعيشة 25

القسم 4 الاستنتاجات والتوصيات

4.1 الاستنتاجات 27
4.2 التوصيات 29
4.2.1 إجراءات مكافحة الاسترقاق 29
4.2.2 حماية العمال المتضررين من كوفيد–19 30
4.2.2.1 تدابير فورية 30
4.2.2.2 تدابير متوسطة إلى طويلة الأمد 32

القسم 5 مبادىء إرشادية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها 33

شكر وتقدير

يود فريق البحث أن يتوجه بالشكر إلى "مركز أدلة وسياسة الاسترقاق الحديث وحقوق الإنسان" (the Modern Slavery PEC) على إتاحة الفرصة لإجراء هذا البحث في التوقيت المناسب. فبالإضافة إلى التمويل، قَدَّم المركز نصائح مفيدة حول جوانب مختلفة من المشروع البحثي.

كما يعرب فريق البحث أيضًا عن امتنانه الكبير لمنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية التالية التي شاركت في المقابلات وقدمت رؤى قيمة حول الآثار متعددة الأبعاد لكوفيد–19 (فيروس كورونا) على مظاهر الاسترقاق الحديث (العبودية الحديثة) والممارسات المفيدة في تخفيف هذه الآثار:

الاتحاد الأمريكي للعمال ومجلس المنظمات الصناعية (AFL-CIO) (الولايات المتحدة)، حركة مناهضة العنصرية (لبنان)، مكافحة الاسترقاق الأسترالية (أستراليا)، مكافحة الاسترقاق الدولية (عالميًا)، العمل والحياة (Arbeit und Leben) (ألمانيا)، الوعي بمناهضة الاتجار بالبشر (HAART) (كينيا)، مؤتمر العمل الكندي (كندا)، مرصد الهجرة والتنمية الكاريبي (OBMICA) (جمهورية الدومينيكان)، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (عالميًا)، لجنة مكافحة الاسترقاق الحديث (فرنسا)، مؤسسة "إلوم إمبورمنت" (Elom Empowerment) (ماليزيا)، الجمعية الانجليزية لعاملات الجنس (المملكة المتحدة)، الجمعية الخيرية "فوكس أون ليبر إكسبلويتاشن" (FLEX) (UK)، مبادرة إلغاء الاسترقاق في موريتانيا (موريتانيا)، منظمة التنمية البشرية(سريلانكا) ، مشروع الشمولية (عالميًا)، معهد انعدام الجنسية والإدماج (عالميًا)، اللجنة الدولية الخاصة بحقوق عاملات الجنس في أوروبا (ICRSE) (أوروبا)، شبكة التضامن الدولية مع الداليت (المنبوذون في الهند)، عالميًا. ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال (عالميًا)، المجتمع الإيفواري في اليونان والمنتدى اليوناني للاجئين (اليونان)، الطريق الدولي "لا سترادا إنترناشيونال" (عالميًا)، مركز التدخل لضحايا الاتجار بالنساء (LEFÖ-IBF) (النمسا)، المبادرة المدنية (بنغلاديش)، الحملة الوطنية لحقوق الإنسان للمنبوذين في الهند (الهند)، الشبكة الباكستانية للتضامن مع المنبوذين في الهند (باكستان)، منصة التعاون الدولي بشأن العمال غير الشرعيين (PICUM) (عالميًا)، منصة العمل العمالي (أوغندا)، مشروع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المكسيك)، مؤسسة ساماتا (نيبال)، اتحاد المشتغلين في مجال الجنس (STRASS) (فرنسا)، ومؤسسة خدمة المشردين (The Passage) (المملكة المتحدة)، ومنظمة حقوق الإنسان "تيميدريا" (النيجر).

كما شاركت منظمتان من المجتمع المدني من تايلاند والسنغال في المقابلات دون الكشف عن هويتهما.
أخيرًا، يود الفريق أن يشكر "جامعة كيل" و "المجموعة الدولية لحقوق الأقليات" نظير ما قدمتاه من الدعم الإداري وغيره من الدعم الضروري خلال فترة هذا المشروع.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء معدي التقرير وليست بالضرورة آراء "مركز أدلة وسياسة الاسترقاق الحديث وحقوق الإنسان" (PEC)

يونيو\حزيران 2021

توماياأوبوكاتا "Tomoya Obokata" **(باحث رئيسي – جامعة كيل)**
فورو رامزانخاه "Forough Ramezankhah" **(باحث مشارك – جامعة كيل)**
رشا السابا (شريك في المشروع البحثي – مجموعة حقوق الأقليات الدولية)
سامراويت جوجسا "Samrawit Gougsa" **(شريك في المشروع البحثي – المجموعة الدولية لحقوق الأقليات)**

ملخص تنفيذي

يوفر هذا المشروع البحثي تقييمًا عالميًا سريعًا للتأثيرات الرئيسية لكوفيد–19 على الاسترقاق الحديث ويحدد الممارسات المفيدة في حماية ضحايا هذا الفيروس والعاملين المتضررين. وقد أثّر الوباء على ردود أفعال الدول لمظاهر الاسترقاق الحديث وحماية الضحايا، وأدى إلى تفاقم أوجه التعرّض للعبودية الحديثة. يحدد المشروع البحثي ويحلل بشكل نقدي الممارسات الناشئة المفيدة التي تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية للوباء على الاسترقاق الحديث والبطالة. وفي الختام، يحدد البحث مبادئ توجيهية للعمل ضد الاسترقاق الحديث أثناء حالات الطوارئ مثل الأوبئة.

منهجية البحث

استند البحث إلى تحليل مكتبي لتقارير المؤلفات الأكاديمية المستحدثة والبيانات المقدمة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الإقليمية والدولية والتقارير الإعلامية حيثما كان ذلك مناسبًا. تم استكمال هذا البحث المكتبي بسلسلة من المقابلات شبه المنظمة مع أكثر من 30 من أصحاب المصلحة غير الحكوميين العاملين في مجالات الاسترقاق الحديث وحقوق العمال.

آثار كوفيد– 19 على الاسترقاق الحديث

أحدث الوباء تأثيرًا كبيرًا على الأشخاص الذين يعانون من أشكال الاستغلال التي تقع تحت مظلة الاسترقاق الحديث. ركز البحث على جانبين من جوانب التأثير: أولاً، إجراءات مكافحة الاسترقاق، بما في ذلك حماية ودعم الأفراد المتضررين من الاسترقاق الحديث؛ وثانيًا، كيف جعل الوباء الناس أكثر عرضة للممارسات الاستغلالية بسبب البطالة.

1. إعاقة إجراءات مكافحة الاسترقاق

وجد المشروع البحثي أن التحقيقات والمحاكمات والعقوبات المتعلقة بالاسترقاق الحديث، بما في ذلك عمليات تفتيش أماكن العمل وإجراءات المحاكم، قد تعطّلت أو تأخرت في عدد من الدول والأقاليم. وقد نتجت هذه المشكلات بسبب العمل عن بُعد الذي فرضته عمليات الإغلاق الوطنية و \ أو تحويل الموارد من جهود مكافحة الاسترقاق لمكافحة الوباء.

والأهم من ذلك، من منظور حقوق الإنسان، هو تأثر حماية ضحايا الاسترقاق الحديث على الصعيد العالمي. فقد توقفت الخدمات التي تُقَدّم وجهاً لوجه إلى حد كبير، على الرغم من حقيقة أن الطلب على تلك الخدمات ظل كما هو خلال الوباء. وعلى الرغم من قيام العديد من المنظمات بتكييف خدماتها وتقديمها عبر الإنترنت أو عبر الهاتف، إلا أنها لم تكن متاحة دائمًا للفئات السكانية الأكثر ضعفاً، لا سيما في المناطق منخفضة الدخل. وتشمل العقبات الأخرى عدم القدرة على التواصل مع السلطات العامة، ونقص التمويل، وزيادة خطر الإصابة بعدوى كوفيد–19 بين العاملين في الخطوط الأمامية وضحايا الاسترقاق الحديث.

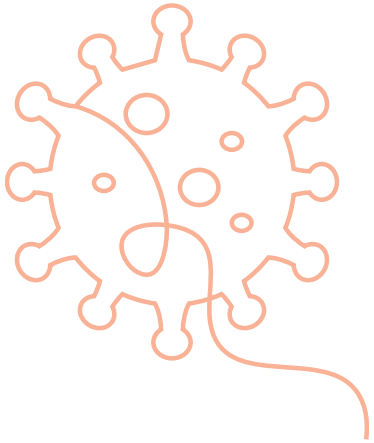

2. تزايد نقاط الضعف

كما أدى الوباء أيضًا إلى زيادة نقاط الضعف في عدة جوانب مهمة. أولاً، تدفع البطالة بعض العمال المتضررين إلى الوقوع تحت نير الاسترقاق والعمل القسري والاتجار بالبشر وأشكال الاستغلال الأخرى. حدد هذا البحث بعض التحولات بين الأشخاص من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي في أجزاء مختلفة من العالم، والذي يتميز بطابعة العرضي والمخاطرة وعدم توفر حماية كافية من الحكومات. كما فقد عدد كبير من العمال غير الرسميين وظائفهم على مستوى العالم. وليس من المستغرب أن الأكثر تضرراً هم سكان المناطق منخفضة الدخل (مثل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) حيث يشكل العمل غير الرسمي أكثر من 90٪ من القوة العاملة لديهم. وقد وضعهم هذا في موقف أكثر خطورة حيث لم يكن لديهم خيار سوى قبول أي وظيفة من أجل العيش.

ثانيًا، أدت زيادة الطلب على العمالة في بعض القطاعات إلى استغلال العمال وإساءة معاملتهم. على سبيل المثال، زاد عبء العمل على العاملين في مجال الرعاية الصحية و الاجتماعية والعاملين في المنازل أثناء الجائحة. تم الإبلاغ عن حالات سوء معاملة واستغلال، بما في ذلك تدهور ظروف المعيشة والعمل، في المصانع التي تنتج معدات الوقاية الشخصية وفي القطاع الزراعي. وبدلاً من زيادة الحماية، اختارت العديد من الحكومات تخفيف أو تعليق الحماية العمالية والاجتماعية من أجل مواجهة الآثار الاقتصادية للوباء.

ثالثًا، كان للوباء تأثير سلبي على الأطفال. فقد أدى إغلاق المدارس المؤقت إلى تزايد عمالة الأطفال في قطاعات مثل الزراعة والبناء والتعدين والعمل المنزلي، وبالنسبة للفتيات، تم الإبلاغ عن الزواج القسري في بعض المناطق بما في ذلك آسيا وأفريقيا. كما زاد الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خلال الجائحة.

وأخيراً، أخذت ظاهرة تحول العمال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد غير القانوني في الظهور. حيث وردت تقارير عن عاطلات عن العمل لجأن إلى ما يسمى "ممارسة الجنس لأغراض تجارية" من أجل كسب قوت يومهن. واستمرت أشكال أخرى من الاستغلال الإجرامي، بما في ذلك إنتاج المخدرات والإجبار على التسول والسرقة المُنَظَّمة التي تيسرها الجماعات الإجرامية التي تستخدم وسائل متطورة، خلال الوباء.

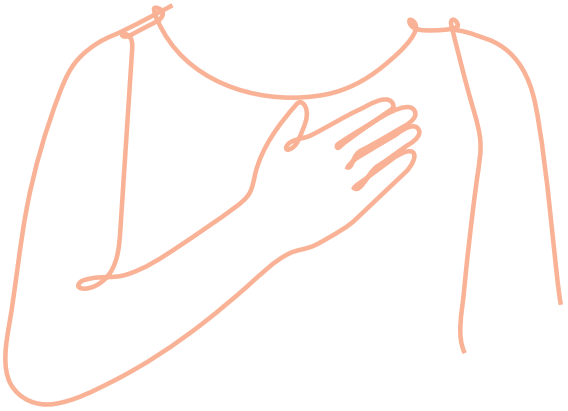

ممارسات مفيدة في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال المتضررين من الوباء

1. إجراءات مكافحة الاسترقاق

من المهم الاعتراف بأن العديد من الحكومات واصلت جهود إنفاذ القانون وحماية الضحايا، بما في ذلك تسهيل التعاون عبر الحدود أو التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية. كما اعتمدت بعض الدول والأقاليم عقد جلسات محاكمة افتراضية سريعة حتى يتسنى محاكمة ومعاقبة من يمارسون الاسترقاق الحديث عاجلاً وليس آجلاً. بالإضافة إلى ذلك، تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في حماية الضحايا، بما في ذلك استمرار تقديم الخدمات المباشرة وجهًا لوجه.

2. التخفيف من حدة البطالة

كما بدأت تظهر ممارسات مفيدة أيضًا في التخفيف من البطالة الناشئة من جراء انتشار الوباء. فأحد الإجراءات الشائعة التي تنفذها أكثر من 100 دولة وإقليم هو الاحتفاظ بالوظائف من خلال توفير إعانات الأجور، حيث تغطي الحكومات نسبًا معينة من أجور العمال. كما تم الترويج للعمل في الأشغال أو المشاريع العامة في أوروبا الوسطى وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب التدريب المهني والتدريب على المهارات. وعلاوة على ذلك، تم توفير التحويلات النقدية وغيرها من أشكال الدعم الاقتصادي والاجتماعي للفئات الضعيفة من السكان مثل العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في القطاع غير الرسمي والنساء والشباب والعمال المهاجرين المُسَجَّلين \ غير المُسَجَّلين.

3. تحسين ظروف العمل والمعيشة

تم بشكل تدريجي تيسير عدد من التدابير لتحسين ظروف العمل. حيث تم تنفيذ تدابير الصحة والسلامة في العمل، بما في ذلك العمل من المنزل وتطبيق نظام ساعات العمل المرنة وتعزيز التباعد الاجتماعي وتوفير معدات الحماية الشخصية من قبل عدد كبير من الحكومات والشركات. كما قام البعض بسن التشريعات أو اللوائح اللازمة لذلك. كما تم توفير الاختبارات والعلاجات الطبية المجانية، على الرغم من أنها كانت أكثر شيوعًا في الدول والأقاليم ذات الدخل المتوسط والمرتفع. علاوة على ذلك، تم تقديم دعم مالي إضافي وأنظمة إجازات خاصة لمن أصيبوا بالفيروس دون خوف من الفصل أو فقدان الأجور.

وفيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية للعمال، تم تقديم الإغاثة الغذائية في حالات الطوارئ لأكثر السكان ضعفًا وفقرًا في أكثر من 80 دولة وإقليمًا. رصد البحث نشاطًا كبيرًا لمنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في جميع أنحاء العالم في سياق توفير الغذاء والضروريات الأخرى أثناء الوباء. بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق حظر مؤقت على إخلاء المساكن من قبل العديد من الحكومات في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، وقدمت دول أخرى دعمًا ماليًا لتغطية التزامات العمال المرتبطة بسداد الإيجار \ الرهن العقاري أو مدفوعات المرافق بالتعاون مع المؤسسات المالية الوطنية وشركات المرافق.

تحليل نقدي للممارسات المفيدة الناشئة

1. إجراءات مكافحة الاسترقاق

وجد البحث أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، لا سيما في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث. قيل إن حجم الدعم المُقَدَّم للأفراد أثناء الوباء غير كاف، وتبيّن أن مساهمات منظمات المجتمع المدني لم يتم الاعتراف بها أو دعمها من قبل الحكومات المختلفة.

2. دعم العمالة المتعطلة عن العمل

فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل، فهذه مؤقتة بطبيعتها، وقد توقف الكثير منها أثناء الوباء. ومن النقاط ذات الصلة أن مستوى الدعم المُقَدَّم قد اعتُبر غير كافٍ في جميع مناطق العالم. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن العديد من الحكومات، ولا سيما في الدول منخفضة الدخل، لم تكن قادرة على تحمل تكاليف تلك المساعدات.

3. تضرر الفئات المستضعفة بشكل خاص

أصبح من الواضح استبعاد السكان الأكثر تضررًا وضعفًا من الدعم والمساعدة بطريقة أو بأخرى. على سبيل المثال، يتم تطبيق خطط الاحتفاظ بالوظائف بشكل أساسي على القطاع الرسمي، وبالتالي لم يستفد عدد كبير من العمال غير الرسميين في واقع الأمر. وهناك أسباب أخرى، مثل الافتقار إلى البنية التحتية أو الآليات الفعّالة لتوزيع الدعم، والمغالاة في البيروقراطية، وعدم القدرة على تسجيل المستفيدين بشكل صحيح، مما جعل من الصعب للغاية على النساء والشباب والعمال المهاجرين المُسَجّلين \ غير المُسَجّلين والشعوب الأصلية والأقليات والمشردين داخليا \ خارجيا الاستفادة من الدعم المتاح.

4. ظروف العمل والمعيشة

كما تم أيضًا تحديد العديد من القضايا المتعلقة بظروف المعيشة والعمل. على سبيل المثال، لا يزال يُقال إن أماكن إقامة العمال التي ينظمها أصحاب العمل أو يديرونها غير صحية وتعاني من الاكتظاظ، وبالتالي لا يستطيع العمال مراعاة التباعد الاجتماعي، مما يزيد من خطر الإصابة بكوفيد–19. يأتي هذا من الافتقار إلى وجود تدابير تشريعية فعّالة وغيرها من التدابير، بما في ذلك قيام الحكومات في جميع أنحاء العالم بتنفيذ حملات تفتيش أكثر صرامة على مواقع العمل، كما لا تمتثل الشركات وأرباب العمل أيضًا للإرشادات الرسمية في كثير من الحالات.

تم الإبلاغ عن بطء تسليم معدات الحماية الشخصية على الصعيد العالمي وانعدام الوصول إليها في أماكن العمل، ولا سيما في القطاع غير الرسمي. كما يستمر عجز العديد من الشركات عن تقديم مستوى كافٍ من معدات الحماية الشخصية، ورصد "البحث" تدخل منظمات المجتمع المدني أو النقابات العمالية لتوفيرها بدلاً منهم. تم الإبلاغ أيضًا عن صعوبات يعاني منها السكان الفقراء والمهمشون لجهة توفر اختبارات وعلاجات كوفيد– 19 أو سهولة الوصول إليها.

5. أنشطة منظمات المجتمع المدني والنقابات

تضررت أنشطة منظمات المجتمع المدني والنقابات على الصعيد العالمي. فبالإضافة إلى الصعوبات المختلفة في تقديم الخدمات المباشرة وجهًا لوجه، تعرضت هذه المنظمات للمضايقات والترهيب على مستوى العالم. وقد ظهر أيضًا أن العديد منها لم يتم التشاور معهما من قبل حكوماتها في تطوير وتنفيذ أساليب مواجهة كوفيد–19.

مبادئ إرشادية بشأن إجراءات مكافحة الاسترقاق الحديث في حالات الطوارئ

يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون العمل الدولي وفروع القانون الدولي الأخرى ذات الصلة التزامات قانونية واضحة على الدول لمواصلة إجراءات مكافحة الاسترقاق في حالات الطوارئ، باستخدام المبادئ الآتية:

- **المبدأ الأول: وضع حقوق الإنسان في قلب الإجراءات المتخذة ضد الاسترقاق الحديث في حالات الطوارئ.**
- **المبدأ الثاني: مواصلة جهود التحقيق في حالات الاسترقاق الحديث من جانب الدول ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم في حالات الطوارئ.**
- **المبدأ الثالث: تطبيق القانون ضد جرائم الاسترقاق الحديث أثناء حالات الطوارئ وفقاً لقواعد ومبادئ حقوق الإنسان القائمة.**
- **المبدأ الرابع: يجب أن تكون التحقيقات المالية ومصادرة العائدات الإجرامية المتأتية من الاسترقاق الحديث جزءًا لا يتجزأ من إجراءات مكافحة الاسترقاق.**
- **المبدأ الخامس: يجب على الدول مواصلة تحديد ضحايا الاسترقاق الحديث وحمايتهم أثناء حالات الطوارئ.**
- **المبدأ السادس: يجب على الدول ضمان احترام الشركات وأرباب العمل لحقوق الإنسان وحمايتها أثناء حالات الطوارئ.**
- **المبدأ السابع: يجب على الدول ضمان الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف من خلال الوسائل التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها.**
- **المبدأ الثامن: يجب على الدول التعاون بنشاط مع منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في سياق تسهيل الحماية الفعّالة.**
- **المبدأ التاسع: يجب على الدول تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال.**
- **المبدأ العاشر: يجب على الدول الاستمرار في منع الاسترقاق الحديث أثناء حالات الطوارئ.**
- **المبدأ الحادي عشر: التعاون والتضامن الدوليان أمران حاسمان في استمرار إجراءات مكافحة الاسترقاق أثناء حالات الطوارئ.**

مقدمة

تم تمويل هذا المشروع البحثي من قبل "مركز أدلة وسياسات الاسترقاق الحديث" (Modern Slavery PEC) من خلال "مجلس أبحاث الآداب والعلوم الإنسانية". يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في إجراء بحث حول الآثار الرئيسية لكوفيد–19 على الاسترقاق الحديث وتحديد \ مشاركة الممارسات المفيدة في حماية العمال وضحايا الاسترقاق الحديث من أجل تسهيل نهج يركز على الضحية. تألف فريق البحث الأساسي من البروفيسور توموبا أوبوكاتا (الباحث الرئيسي)، والدكتورة فورو رامزانخاه (باحث مشارك)، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات (السيدة رشا السابا والسيدة سمراويت جوجسا).

في البداية، تم تحديد أسئلة البحث الرئيسة:

- كيف أثرت جائحة كوفيد–19 على إجراءات مكافحة الاسترقاق، بما في ذلك حماية الضحايا؟
- ما هي الممارسات المفيدة في تنفيذ إجراءات مكافحة الاسترقاق أثناء الجائحة؟
- كيف سهّلت البطالة تحول العمال العاطلين عن العمل من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي، ومن الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد غير القانوني مع زيادة انعدام الاستقرار والهشاشة؟
- بالنسبة لتلك القطاعات التي لا تزال تعمل أثناء الوباء، ما هي طبيعة ومدى الاستغلال وسوء المعاملة التي تُمارس من قبل الشركات وأرباب العمل؟
- ما هي الممارسات المفيدة في حماية حقوق العمال، بما في ذلك ظروف معيشتهم وعملهم؟ هل تعالج تلك الممارسات الآثار الرئيسية للوباء بصورة كافية؟
- هل تدابير الحماية مُصَمَّمة لتلبية الاحتياجات المُحَدَّدة للسكان المُستضعفين بشكل خاص؟
- ما هي التحديات الرئيسية في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال أثناء الجائحة؟

يقدم تقرير المشروع البحثي هذا إجابات على هذه الأسئلة. فلأجل الاستفادة القصوى من أثر المشروع، يتم تقديم الممارسات المفيدة وكذلك التوصيات العملية بهدف تعزيز حماية ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال المتضررين من الوباء.

فيما يتعلق بمنهجيات البحث، كان هذا المشروع البحثي بمثابة استجابة سريعة يهدف إلى تغطية عالمية. لذلك تم جمع البيانات من جميع المناطق: آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأفريقيا والأمريكيتين والشرق الأوسط. والأمر الوحيد الذي ينبغي التنبيه إليه هو أنه عند ذكر قائمة الدول والأقاليم، فإن عدم وجود دول وأقاليم أخرى ليس مؤشراً حاسماً على عدم تقييمها. يعكس هذا ببساطة المهمة المستحيلة المتمثلة في إعداد قائمة طويلة في كل مرة. ونظرًا لقصر مدة المشروع (ستة أشهر)، لم يكن من الممكن استكشاف جميع التدابير التي نفذتها الحكومات في جميع أنحاء العالم. لذلك قرر الفريق التركيز على التدابير الرئيسية التي أفادت بشكل مباشر العمال المتضررين وضحايا الاسترقاق الحديث واستبعدت التدابير الأوسع المُصَمَّمة لمساعدة الشركات \ أصحاب العمل.

اعتمد الجزء الأكبر من البحث على تحليل مكتبي للبحوث الأكاديمية المستجدة التي تم نشرها والتقارير والبيانات المُقَدَّمة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمنظمات الإقليمية والدولية. كما تم الاعتماد على تقارير وسائل الإعلام عند الاقتضاء. تم استكمال هذا البحث المكتبي بسلسلة من المقابلات شبه المُنظّمة مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين العاملين في مجالات الاسترقاق الحديث وحقوق العمال، مما سمح للفريق البحثي بالتحقق من المعلومات والبيانات ذات الصلة التي تم الحصول عليها من البحوث المكتبية. تمكن المشروع البحثي باستخدام الشبكات الحالية لفريق البحث من الوصول إلى أكثر من 30 منظمة مجتمع مدني ونقابات \ اتحادات عمالية لإجراء مقابلات افتراضية وجهًا لوجه.

ينقسم تقرير المشروع البحثي هذا إلى عدة أقسام. يقدم القسم 1 نظرة عامة على التأثيرات الرئيسية لكوفيد–19 على إجراءات مكافحة العبودية والعمالة والاسترقاق الحديث. يحدد القسم 2 الممارسات المفيدة في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال المتضررين، بما في ذلك المساهمات الهامة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والمدافعون الآخرون عن حقوق الإنسان مثل النقابات العمالية. يقدم القسم 3 تحليلًا نقديًا للممارسات المفيدة من أجل التحقق من تناسبها وفعاليتها. وبناءً على هذا التحليل، يقدم القسم 4 استنتاجات وقائمة بالتوصيات العملية التي يتعين على أصحاب المصلحة المعنيين تناولها. أخيرًا، يقدم القسم 5 "مبادئ إرشادية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها ضد الاسترقاق الحديث أثناء حالات الطوارئ."

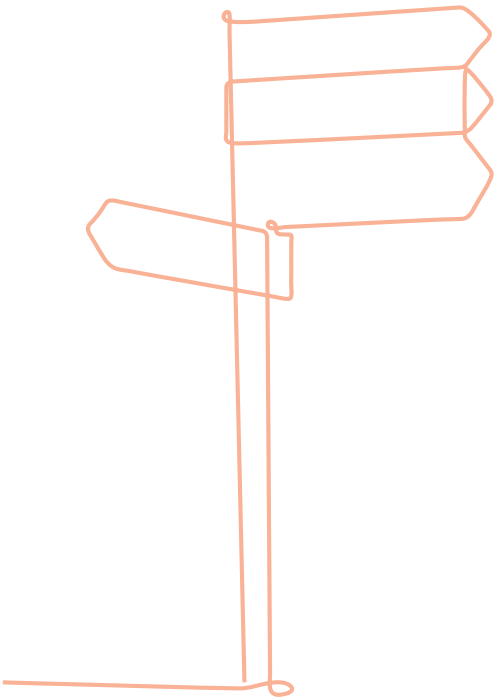

القسم 1 الآثار متعددة الأبعاد لكوفيد–19 على الاسترقاق الحديث

1.1 التأثير على إجراءات مكافحة الاسترقاق وحماية الضحايا

وجد البحث تعطل أو تباطؤ عمليات التحقيق في جرائم الاسترقاق الحديث ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم أثناء الجائحة في عدد من الدول.[1] ومن أسباب ذلك، عمليات الإغلاق التي شجعت السلطات العامة في جميع أنحاء العالم على العمل عن بعد و \ أو عن طريق تحويل الموارد من جهود مكافحة الاسترقاق إلى جهود لمكافحة الوباء. وفقًا للإنتربول، فقد تأثرت التحقيقات في جرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت حيث انخفض عدد ضباط إنفاذ القانون وتراجعت إمكانية الوصول إلى أدوات التحقيق مثل قواعد البيانات الدولية أثناء عمليات الإغلاق.[2] كما تأثرت من جراء جائحة كوفيد–19عمليات تفتيش أماكن العمل المباشرة وجهاً لوجه،[3] والتحقيقات المالية واسترداد الأصول الإجرامية.[4] بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن تباطؤ الإجراءات الجنائية ضد حالات الاسترقاق الحديث أو حتى تعليقها في بعض الدول.[5]

أصبح من الواضح أيضًا أن جائحة كوفيد–19 قد شكلت تحديات لجهود حماية ضحايا الاسترقاق الحديث. لقد تأخر تحديد هوية هؤلاء الضحايا في جميع مناطق العالم.[6] وتم الإبلا غ عن تدني وانخفاض الخدمات في دول من بينها أستراليا وبوليفيا وكندا والمكسيك ونيبال وإسبانيا[7]، وتوقف الحصول على التعويض في دول أخرى بسبب التأخير في الإجراءات المدنية والجنائية والإدارية والمنازعات القضائية وغير القضائية.[8]

جانب آخر من جوانب حماية الضحايا هو الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الخطوط الأمامية بسبب القيود المفروضة على الحركة والعمل عن بعد بسبب الإغلاق، مما يجعل من الصعب عليها الوصول إلى ضحاياها وتقديم الخدمات وجهًا لوجه،[9] على الرغم من حقيقة عدم تغير وتيرة الطلب على خدماتها واستمراره كما هو خلال الجائحة.[10] كما تم الإبلا غ عن نقص التمويل كأثر إضافي،[11] مما أجبر بعضها على إيقاف برامجها و\أو تسريح العمال.[12] بالإضافة إلى ذلك، أدى عمل الموظفين العموميين الجزئي أو عن بعد إلى إعاقة الاتصالات الفعّالة مع العاملين في الخطوط الأمامية، كما ظهر في التقارير الواردة من النمسا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكرواتيا والهند وبيرو.[13] هذا، ولا تتمتع السلطات العامة في مختلف الدول منخفضة الدخل، ولا سيما على المستوى المحلي، دائمًا بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو الوصول الملائم إلى الإنترنت،[14] مما يعقد بشكل أكبر مسألة الاتصالات والحماية. وعلى الرغم من لجوء العديد من المنظمات إلى تقديم الخدمات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، إلا أنه لا يمكن الوصول إليها دائمًا من قبل من يحتاجونها.[15] أما بالنسبة لمقدمي الخدمات الذين كانوا يعملون أثناء الوباء، فقد أُثير خطر الإصابة بعدوى كوفيد–19 بين العاملين في الخطوط الأمامية باعتباره مصدر قلق خطير.[16] ونتيجة لهذه الأسباب، لم يتمكن عدد كبير من الضحايا من تجنب سوء المعاملة والاستغلال[17] واستمر انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم. على أن هناك تحديات منفصلة بالنسبة لأولئك الذين تم إنقاذهم، مثل الصعوبات في تنفيذ العزلة الذاتية أو التباعد الاجتماعي،[18] الأمر الذي فاقم من خطر الإصابة بالفيروس[19] بالإضافة إلى الضغوط النفسية الناجمة عن تدابير الإغلاق.[20]

> "وفقًا للإنتربول، فقد تأثرت التحقيقات في جرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت حيث انخفض عدد ضباط إنفاذ القانون وتراجعت إمكانية الوصول إلى أدوات التحقيق مثل قواعد البيانات الدولية أثناء عمليات الإغلاق"

1.2 التأثير على فرص العمل

تمثّل البطالة إحدى النتائج الرئيسية للوباء. فوفقًا لمنظمة العمل الدولية (ILO)، تم فقدان 8.8٪ من ساعات العمل العالمية في عام 2020، أي ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل، مع خسائر في الدخل قدرها 3.7 تريليون دولار.[21] أحد الأسئلة البحثية لهذا المشروع هو: هل تتسبب البطالة في الاقتصاد الرسمي في دفع الناس وتحويلهم إلى الاقتصاد غير الرسمي (الذي يتسم بعدم الاستمرارية وعدم الاستقرار ونقص العمالة الكافية والحماية الاقتصادية والاجتماعية من الدول).[22] هناك عدد كبير من العمال في هذا القطاع لا تتوافر لديهم عقود عمل مضمونة ويعملون على أساس أجر مؤقت و \ أو يومي.[23] وبالتالي، لا يتمتعون بنفس الحقوق والمزايا مقارنةً بمن يعملون في الاقتصاد الرسمي،[24] مما يزيد من تعرضهم للاستغلال وسوء المعاملة. يجب أيضًا التأكيد على الطبيعة الجنسانية للاقتصاد غير الرسمي، حيث أن 90٪ من النساء في الدول منخفضة الدخل يعملن بشكل غير رسمي[25] وحتى في الدول المتقدمة، مثل اليابان والمملكة المتحدة، النساء يتمثلن أيضاً بشكل كبير في الوظائف منخفضة الأجر بعقود عمل صفرية (مثل التدبير المنزلي والتنظيف وخدمة العملاء والضيافة).[26]

لم يرصد هذا البحث تحركات ممنهجة واسعة النطاق من جانب العاطلين عن العمل من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن العديد من الحكومات قد نفذت خططاً للاحتفاظ بالوظائف وقدمت أشكال دعم أخرى (كما هو موصوف أدناه) لحمايتهم. ومع ذلك، هناك روايات مستجدة عن مثل هذه التحركات في بعض أنحاء العالم. في البرازيل، على سبيل المثال، أصبحت أقليات السود والسكان الأصليون بشكل خاص عرضة للبطالة، مما أجبرهم على البحث عن وظائف في القطاع غير الرسمي.[27] كما تم الإبلاغ عن توجه مماثل في الهند وكينيا وسريلانكا وطاجيكستان وأوغندا.[28] بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن بطالة الشباب في أجزاء مختلفة من العالم قد سهلت الطابع غير الرسمي. خلال الربع الأول من عام 2020، فُقد ما يقرب من 6٪ من ساعات العمل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فقط، وهو ما يعادل 247 مليون وظيفة بدوام كامل.[29] هذا، وقد لاحظت منظمة العمل الدولية ارتفاع معدل النشاط غير الرسمي للشباب بسبب الجائحة إلى أكثر من 95٪ في الدول منخفضة الدخل وإلى 91٪ في البلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط.[30] علاوة على ذلك، كانت هناك بعض حالات عن لجوء العاطلات عن العمل من النساء والفتيات وأفراد من مجتمع المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيًا إلى الجنس التجاري بسبب استبعادهم من الدعم الاقتصادي،[31] مما يعرضهم لخطر الإصابة بكوفيد–19 والأمراض المنقولة جنسياً والاستغلال.[32]

بل إن ما هو أهم من ذلك هو أن الاعتراف بأن عددًا كبيرًا من العمال غير الرسميين فقدوا وظائفهم على مستوى العالم.[33] ففي كوستاريكا وتشيلي، انخفض الشغل في العمل المنزلي بنسبة 46٪ و 48٪ على التوالي بين أبريل ويونيو 2020، ووردت أنباء عن تشرد عاملات المنازل العاطلات عن العمل في لبنان في الشوارع دون دعم كافٍ من الحكومة.[34] في صناعة الألبسة في بنغلاديش وكمبوديا وفيتنام، تأثرت النساء بشكل غير متناسب بالبطالة بسبب إلغاء العقود.[35] بالإضافة إلى ذلك، قيل إن 80 مليون عامل مهاجر داخلي في الهند، ينتمي معظمهم إلى الطبقة الدنيا المعروفة باسم داليت،[36] فقدوا وظائفهم،[37] وظهرت مشكلة مماثلة في موريتانيا، حيث تأثر عدد كبير من أولئك المنحدرين من أصول عانت من الاسترقاق فيما مضى، في حين استمر من هم في موقع السلطة والامتياز في تلقي الدعم من الحكومة.[38] وإجمالاً، فمن المتوقع أن يفقد 1.6 مليار عامل غير رسمي وظائفهم بسبب الوباء.[39] كذلك نتج عن انتقال بعض العمال العاطلين عن العمل من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي زيادة الضغوط على أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي حيث يتعين عليهم الآن التنافس على الوظائف النادرة،[40] مما زاد من عدم استقرارهم وتردي ظروف عملهم.[41] أما بالنسبة للعمال المهاجرين الأجانب – الذين يعتمدون على مشغّليهم للحصول على إقامة قانونية – فهناك مشكلة إضافية تتمثل في انتفاء صفة الإقامة الشرعية لهم بمجرد فقدان وظائفهم، مما يمنعهم من الحصول على المساعدة الاقتصادية أو الاجتماعية من بين الدعم والخدمات الحيوية الأخرى.[42]

1.3 التأثير على الاسترقاق الحديث

وجد البحث أن الوباء أدى إلى تفاقم الاسترقاق الحديث في جميع مناطق العالم. وهذا واضح في أوساط الشركات التي كانت تعمل خلال الوباء، وكثير منها يعمل في الاقتصاد غير الرسمي. بادئ ذي بدء، ينبغي شرح مؤشرات العمل القسري. فوفقًا لمنظمة العمل الدولية، إن سوء المعاملة المتمثل في استخدام الضعف والعوز والحاجة والخداع وتقييد الحركة والعزلة والعنف الجسدي والجنسي والترهيب والتهديد والاحتفاظ بوثائق الهوية وحجب الأجور واستعباد المَدين وظروف العمل والمعيشة التعسفية والعمل الإضافي المفرط[43] هي من بين العوامل الرئيسية لمؤشرات العمل القسري التي تخلّف آثاراً سلبية على حقوق الإنسان للعمال. وكما سيتضح من خلال هذا التقرير، فقد تجلت بوضوح في جميع مناطق العالم أثناء الجائحة.

على سبيل المثال، تُشَكِل النساء أكثر من 70٪ من العاملين في الخطوط الأمامية في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية على مستوى العالم (وكثير منهن مهاجرات) ويواجهن مخاطر أعلى للإصابة بكوفيد–19 بسبب طبيعة وظائفهن.[44] كما وردت تقارير تفيد بأن الكثيرات كن يعملن لساعات أطول بسبب نقص العمالة، في الوقت الذي يتولّين العناية بأسرهن في المنزل.[45] هذا، وغالبًا ما يُنظر إلى أعمال الرعاية الاجتماعية على أنها "أعمال ذات مهارات متدنية" ومما يُقال إن العمالة في هذا القطاع من بين أقل الأجور حيث تقوم على عقود عمل مؤقتة أو عقود عمل صفرية،[46] مما يضعهم في وضعية غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر. وقد سارت الأمور على هذا المنوال في كندا وفرنسا والسويد والمملكة المتحدة.[47] كما وردت تقارير عن عدم توافر معدات الوقاية الشخصية بين العاملين في الخطوط الأمامية في البرازيل وكرواتيا وإندونيسيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية،[48] وتم توثيق حالات الإساءة الجسدية واللفظية في الصين وإيطاليا وسنغافورة.[49]

ومن الأعمال الأخرى التي ازدهرت خلال الوباء، إنتاج معدات الوقاية الشخصية. ففي الصين، تم اتهام عدد من الشركات باستغلال الأقليات الأغورية لإنتاج أقنعة طبية في ظروف ترقى إلى العمل القسري.[50] تم الإبلاغ عن حالات مماثلة من العمل القسري وكذلك عمالة الأطفال في ماليزيا وباكستان وجنوب أفريقيا.[51] بالإضافة إلى ذلك، فقد أُفيد عن إجبار السجناء في هونغ كونغ والولايات المتحدة على العمل لساعات طويلة لإنتاج أقنعة طبية.[52]

> "من المهم أيضًا أن نتذكّر أن مسؤولية تعزيز حقوق العمال وكرامتهم لا تقتصر على الدول المنتجة لمعدات الحماية الشخصية، بل تشمل أيضًا الدول المستهلكة، التي أججت سعير الطلب المتزايد"

ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه، بسبب إلغاء الطلبات على الملابس في ظل قلة طلب المستهلكين[53] والبطالة الناتجة عن ذلك، تحول قطاع الألبسة في آسيا كما أفادت التقارير، إلى إنتاج معدات الوقاية الشخصية. في كمبوديا وحدها، تم إيقاف العمل في 400 مصنع منذ تفشي الوباء، مما أثر على 150.000 عامل.[54] كما اقترح اتحاد مصنعي الملابس في كمبوديا بعد ذلك إنتاج معدات الوقاية الشخصية، والذي وافقت عليه الحكومة لاحقًا.[55] ظهرت حالات مماثلة في بنغلاديش والهند وإندونيسيا وباكستان وفيتنام.[56] ولئن كان استحداث الوظائف يمثل خطوة مهمة للتخفيف من البطالة، فقد تم الإبلاغ في الآن ذاته، عن حالات سوء المعاملة والاستغلال،[57] مما يبرز الحاجة إلى تدابير تشريعية قوية وغيرها من التدابير لحماية العمال. من المهم أيضًا أن نتذكر أن مسؤولية تعزيز حقوق العمال وكرامتهم لا تقتصر على الدول المنتجة لمعدات الحماية الشخصية، بل تشمل أيضًا الدول المستهلكة، التي أججت سعير الطلب المتزايد.

يُعد قطاع إنتاج \ تصنيع الأغذية واحداً من القطاعات الأخرى التي حافظت على شدة الطلب على العمالة. وقد وردت أنباء عن تعرض العمال الزراعيين والموسميين لظروف عمل ترقى إلى مستوى العمل القسري.[58] ففي ألمانيا، لم يتم تطبيق التباعد الاجتماعي دائمًا في العمل.[59] تم إثبات تطبيق ظروف عمل قاسية (على سبيل المثال، إلغاء الإجازات المرضية وتنامي القلق على الصحة والسلامة وساعات العمل الطويلة) مع التهديدات بالفصل في صناعة صيد الأسماك في تايلاند[60] والقطاع الزراعي في المكسيك.[61] في الولايات المتحدة، ظلت مصانع إنتاج اللحوم مفتوحة خلال الجائحة بموجب الأمر التنفيذي الذي وقّعُه الرئيس، وكانت هناك حالات إصابة بالفيروس ووفيات بين العمال، وكثير منهم من المهاجرين واللاجئين والأقليات العرقية الذين اضطروا إلى العمل لساعات طويلة في الأماكن المكتظّة دون الانتفاع بمزايا من قبيل الإجازة المرضية.[62]

"قام بعض أرباب العمل في الإمارات العربية والكويت بقطع أجورهن أو إجبارهن على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر"

بالإضافة إلى ذلك، لئن تمكّنت بعض عاملات المنازل من الاحتفاظ بوظائفهن أثناء تفشي الوباء، إلا أن ظروف عملهن قد تدهورت نحو الأسوأ. وتجدر الإشارة إلى الطبيعة الجنسانية للعمل المنزلي، إذ تشكل النساء 80٪ من عمال المنازل،[63] وقد وضعهن كوفيد–19 في موقف أكثر خطورة. فعلى سبيل المثال، أُفيد عن أن عبء العمل على عاملات المنازل في لبنان وتركيا قد زاد من أجل ضمان النظافة والشروط الصحية لأرباب العمل، وعلى الرغم من حقيقة أن العديد منهن لم يحصلن على أجر إضافي أو تعويضات.[64] كما قام بعض أرباب العمل في الإمارات العربية والكويت بقطع أجورهن أو إجبارهن على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر[65] بتشجيع قوي من الحكومات.[66] وقد تم الإبلاغ عن حالات مماثلة من سوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك حجب وثائق الهوية والعنف الجسدي \ النفسي في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين والشرق الأوسط.[67] وهناك صعوبة إضافية تواجهها هؤلاء العاملات ألا وهي اللغة. غالبًا ما يتم توفير المعلومات المتعلقة بالحماية الصحية والاجتماعية بلغات لا يفهمنها،[68] مما يثنيهن عن طلب المساعدة.

هناك عمال آخرون في الخطوط الأمامية يقدمون خدمات مهمة مثل عمال النظافة والسائقين وحراس الأمن وعمال السوبر ماركت. وعلى غرار قطاعات العمل الأخرى، فقد تعرضوا لضغوط متزايدة للعمل لساعات طويلة في ظروف غير آمنة[69] ولكنهم لا يتمتعون دائمًا بنفس الحقوق والمزايا الممنوحة للآخرين مثل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر ودعم الدخل،[70] وهي مشكلة شائعة في القطاع غير الرسمي كما أوضحنا سابقًا. هناك عدد كبير من هؤلاء العمال من المهاجرين أو ينتمون إلى مجموعات الأقليات العرقية،[71] مما يؤكد التأثير غير المتناسب لجائحة كوفيد–19 على تلك الفئات الضعيفة من السكان.

وبدلاً من تحسين أوضاع هؤلاء العمال، قامت العديد من الحكومات في جميع مناطق العالم بتعليق الحماية في العمل وفي الحياة الاجتماعية،[72] مما فاقم خطر وجود المزيد من الاستغلال وسوء المعاملة. كما أُفيد عن تمديد ساعات \ أيام العمل، وتعليق لوائح الحد الأدنى للأجور والتدابير الأخرى التي تخلف آثاراً سلبية على ظروف العمل في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.[73] وعلى غرار غيرهم، فإن العمال الموسميين والمهاجرين هم عرضة للخطر لأنه غالبًا ما يتم تجاهلهم في إجراءات حماية العمل والحماية الاجتماعية فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وساعات العمل والعطلات الرسمية والإجازة السنوية،[74] لكنهم يخشون التحدث عن ذلك بسبب الخوف من الفصل وما يترتب على ذلك من الإجراءات التي تتخذها قوى إنفاذ القانون (مثل الاحتجاز والترحيل)، لأن التوظيف غالبًا ما يكون مرتبطًا بأرباب العمل.[75] كما أثر

تخفيف الالتزام بإنفاذ قانون حماية العمل بشكل غير متناسب على الطبقة الدنيا (الداليت) في الهند وبنغلاديش حيث أُجبروا على العمل لساعات طويلة دون أجر أو راحة أو ترفيه.[76] يتضح من النظر إلى هذه الأمثلة أن مؤشرات العمل القسري كما تم توضيحها سابقًا جليّة في جميع مناطق العالم.

بالإضافة إلى ظروف العمل، فإن الظروف المعيشية للعديد من العمال على مستوى العالم تدهورت منذ تفشي الجائحة. فقد أُجبر العديد من العمال المهاجرين على العيش في مساكن ضيقة وبظروف صحية سيئة حيث يتعذّر تنفيذ التباعد الاجتماعي المناسب، كما ورد في تقارير من كندا واليونان وجزر المالديف وسنغافورة والشرق الأوسط.[77] هذا، ويعمل الغالبية منهم في ظل ترتيبات غير رسمية أو غير نظامية، وبالتالي لا يحق لهم التمتع بالحماية الصحية والاجتماعية.[78]

هناك أبعاد أخرى لتسهيل الاستعباد والسخرة والممارسات الأخرى الشبيهة بالاسترقاق. ولعل أحد الأمثلة الواضحة على ذلك هو استغلال الأطفال. فوفقًا لليونيسف، تضرر 1.6 مليار طفل من إغلاق المدارس أثناء تفشي الوباء.[79] بينما انتهجت العديد من المدارس حول العالم التعليم عبر وسائل الإعلام (مثل التلفزيون والراديو) أو عبر الإنترنت للتخفيف من الأثر السلبي لكوفيد–19على التعليم،[80] لم يتمكن ملايين الأطفال، لا سيما في الدول والأقاليم منخفضة الدخل، من الاستفادة من ذلك لأن عائلاتهم لم تكن قادرة على دفع أثمان الكمبيوتر المحمولة أو الأجهزة اللوحية أو الاتصال بالإنترنت.[81]

"وفقًا لليونيسف، تضرر 1.6 مليار طفل من إغلاق المدارس أثناء تفشي الوباء"

في الواقع، هناك دليل على أن إغلاق المدارس شَجّع أو حتى أجبر عددًا كبيرًا من الأطفال على دخول سوق العمل (مثل الزراعة والبناء والتعدين والعمل المنزلي) أو العمل في الشوارع أو حتى في منازلهم في بلدان مثل البرازيل وساحل العاج وغانا وغواتيمالا والهند والعراق وملاوي وموريتانيا والمكسيك والفلبين وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.[82] بالنسبة للفتيات، تم الإبلاغ عن حالات مثيرة للقلق للزواج القسري في بنغلاديش وإثيوبيا وكينيا والهند وموريتانيا ونيبال والنيجر والسنغال وفيتنام،[83] حيث يعتبر العديد من الآباء زواج الأطفال وسيلة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية.[84] علاوة على ذلك، أدى إغلاق المدارس إلى جانب عوامل أخرى مثل نقص الغذاء وتدهور الأوضاع الأمنية في بوركينا فاسو ومالي وموزامبيق والنيجر إلى تيسير تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة.[85]

ومن الآثار الجانبية الأخرى لإغلاق المدارس، الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت حيث يقضي الأطفال وقتًا أطول على الإنترنت. وفقًا للإنتربول، ازداد الوصول إلى المواد الإباحية الطفلية عبر الإنترنت بشكل كبير خلال الجائحة من خلال شبكات النظراء والشبكة المظلمة (دارك نت) ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات.[86] أكد مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) وجود اتجاه مماثل في استغلال الأطفال عبر الإنترنت بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[87] في الفلبين وكينيا وأوغندا ، تم الإبلاغ عن حصول استغلال جنسي للأطفال، ويتضمن ذلك البث المباشر من قبل المجرمين والآباء الذين تملّكهم اليأس.[88]

وهنالك مظاهر أخرى للاستغلال الإجرامي أخذت تتبدى للعيان، لعل أبرزها الاتجار بالبشر. والواقع أنه حصل ازدياد في تهريب الأشخاص من ليبيا إلى جنوب أوروبا بسبب التأثير الاقتصادي لكوفيد–19 حيث فقد 75 ٪ من المهاجرين واللاجئين وظائفهم في القطاع غير الرسمي،[89] كما تم رصد صورة مماثلة لذلك على طريق التهريب غرب البحر الأبيض المتوسط (عبر المغرب)[90] ومناطق أخرى.[91] على سبيل المثال، تعرضت نساء وفتيات من السكان الأصليين في آسيا وأمريكا

اللاتينية للاتجار بهن واستغلالهن في تجارة الجنس،[92] وتعرضت النساء والفتيات المشردات في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليًا في بنغلاديش وهايتي ومالي والنيجر لاستغلال وانتهاكات مماثلة.[93]

أما في أفغانستان، فالبعض يتجه البعض إلى إنتاج الأفيون بسبب فقدان الدخل ونقص الوسائل البديلة.[94] وفي المملكة المتحدة، استفادت الجماعات الإجرامية من إعادة تخصيص الموارد في مجال إنفاذ القانون لتسهيل إنتاج القنب، والذي يتم إلى حد كبير من قبل المواطنين الفيتناميين الذين يتم الاتجار بهم،[95] كما تستغل الجماعات الإجرامية المنظمة في منطقة البلقان بالمثل الأطفال في الاتجار بالمخدرات.[96] كما ظهرت تقارير عن الاسترقاق الحديث في الصيد غير القانوني للمحار،[97] وفي إفريقيا، تم رصد المزيد من الأطفال في الشوارع، حيث يُجرى استغلالهم في التسول القسري والسرقة وغيرها من الأنشطة التي ييسرها لهم المجرمون.[98]

خلاصة القول، إن الآثار السلبية لجائحة كوفيد–19 ملموسة على مستوى العالم حيث استمر ظهور صور الاسترقاق الحديث بمشاركة المجرمين وكذلك الشركات وأرباب العمل. كذلك تدهورت ظروف العمل والمعيشة لعدد كبير من العمال حول العالم. ومما يثير القلق بشكل خاص، الفئات السكانية الضعيفة التي تضررت أكثر من غيرها، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والأقليات (بما في ذلك أولئك الموصومين بالعبودية القائمة على النسب أو الطبقات المُصَنَّفة) والمشردين داخليًا وخارجيًا والعمال المهاجرين الذين يعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي مع تحديات إضافية بسبب نقص العمالة والحماية الاجتماعية. وتشكل هذه الآثار السلبية انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان لضحايا الاسترقاق الحديث وكذلك للعمال المتضررين، وهناك حاجة ملحة لمعالجتها.

القسم 2 ممارسات مفيدة في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال المتضررين من الجائحة

2.1 إجراءات مكافحة الاسترقاق

على الرغم من الصعوبات التي اعترضت مواصلة إجراءات مكافحة الاسترقاق أثناء جائحة كوفيد–19، فقد ظهرت بعض الممارسات المفيدة. أولاً، استمرت التحقيقات والتفتيش في أماكن العمل والملاحقات القضائية في دول مختلفة.[99] وهناك أيضًا تعاون العدالة الجنائية الدولية في أنحاء مختلفة من العالم. ووفقًا للمبادرة الثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك بشأن الاتجار بالبشر، عملت الدولتان على تسهيل التحقيقات والمحاكمات عبر الحدود في جرائم الاتجار بالبشر من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وكثفتا جهودهما في التحقيقات المالية لمصادرة عائدات الجريمة.[100] في أوروبا، ظلت "وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية" (Eurojust) تعمل بكامل طاقتها خلال الوباء ونجحت في تيسير عمل فرق التحقيقات المشتركة مع رومانيا وفنلندا، مما أدى إلى مقاضاة الجماعات الإجرامية الرومانية المُنَظَّمة ومصادرة 45000 يورو.[101] علاوة على ذلك، تكثفت الجهود المبذولة لمعالجة سلوك الشركات في سلاسل التوريد في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت حكومتاهما مؤخرًا عن حظر استيراد السلع التي تنتجها أقليات الأويغور نتيجة للعمل القسري في الصين.[102] كذلك، تحوّلت دول مثل أستراليا وكندا والصين وكولومبيا وفنلندا وكينيا ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية[103] إلى عقد جلسات استماع افتراضية بغرض الانتهاء من إجراءات المحاكمة بسرعة نسبية. يمكن تخفيف حالات التأخير التي يسببها الوباء عن طريق جلسات الافتراضية الافتراضية هذه شريطة حفظ حقوق جميع الأطراف المعنية بالكامل ومعالجة القضايا الهامة الأخرى مثل الأمن والمشكلات الفنية بقدر كافٍ.

كما تتخذ الحكومات خطوات لحماية ضحايا الاسترقاق الحديث. واستمر البعض في تقديم الخدمات الأساسية مثل المشورة والمساعدة الطبية ودعم الكفاف والدعم المالي.[104] وفي هذا الصدد، وفرت إثيوبيا والسنغال وأوغندا ملاجئ لأطفال الشوارع، بمن فيهم المتسولون،[105] وقدمت مدينة أمستردام مساعدة مالية طارئة للعمال غير المسجلين.[106] علاوة على ذلك، قام العديد منهم بتوفير التعليم للأطفال أثناء إغلاق المدارس من أجل حمايتهم من من الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل.[107]

ظلت "وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية" (Eurojust) في العمل بكامل طاقتها خلال الوباء ونجحت في تيسير عمل فرق التحقيقات المشتركة مع رومانيا وفنلندا، مما أدى إلى مقاضاة الجماعات الإجرامية المُنَظَّمة الرومانية ومصادرة 45000 يورو

يجب التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث أثناء جائحة كوفيد-19 لما لعبته من دور فعّال في تدارك سد ثغرات الحماية التي خلّفتها العديد من الحكومات. ففي كينيا، على سبيل المثال، تمكنت منظمة HAART لمكافحة الاتجار بالبشر من جمع الأموال على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تقديم المساعدة، بما في ذلك الإعانات النقدية، لضحايا الاتجار والاستغلال.[108] كما تم جمع التبرعات والهبات في أجزاء أخرى من العالم.[109] كما قدمت "منصة العمل العمالي" في أوغندا، و LEFÖ-IBF في النمسا و Passage في المملكة المتحدة أيضًا خدمات مباشرة وجهًا لوجه (مثل تقديم المشورة \ النصيحة والإعاشة والتعليم \ التدريب) لعملائها.[110] تقدم العديد من المنظمات الآن خدمات عن بُعد باستخدام تقنيات مثل الإنترنت والهاتف الذكي،[111] مما يتيح لها الوصول بسهولة إلى الضحايا، ومن بينهم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية.

2.2 الاحتفاظ بالوظائف وخلق فرص عمل جديدة

من التدابير المهمة التي نفذها عدد كبير من الدول للتخفيف من البطالة الناجمة عن الوباء: الاحتفاظ بالوظائف من خلال دعم الأجور، حيث تغطي الحكومات نسبًا معينة من رواتب العمال لفترة زمنية معينة تمتد من شهر واحد إلى سنة واحدة أو أكثر. وقد وجد هذا المشروع أن أكثر من 120 دولة وإقليم قامت بتطبيق ذلك.[112] يستخدم البعض الأطر أو الترتيبات التشريعية أو الإدارية القائمة حاليًا لمساعدة العمال المتضررين،[113] بينما أعد البعض الآخر على وجه التحديد خططًا حسب المقتضى\موقتة لمعالجة البطالة الناجمة عن كوفيد-19.[114]

نفذت العديد من الحكومات تدابير أخرى لتعزيز التوظيف. وفي هذا الصدد، تم تقديم الأشغال أو المشاريع العامة للعاطلين عن العمل.[115] وتجدر الإشارة إلى أنه يتم أيضًا توفير فرص عمل للمواطنين الأجانب في مختلف الدول[116] في قطاعات مثل الزراعة والبناء والرعاية الصحية. بل وصل الأمر إلى حد تقديم الفرص للنازحين داخلياً أو خارجياً لإنتاج معدات الوقاية الشخصية.[117] وعلى نفس القدر من الأهمية، تم تعزيز التدريب المهني والتدريب على المهارات (سواء عبر الإنترنت أو شخصيًا) في دول مثل أستراليا والبرازيل وكندا والدنمارك وفرنسا وروسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية من أجل تعزيز إمكانية التوظيف.[118]

هذا، وتقوم أطراف أخرى بالتنسيق الوثيق مع الشركات والنقابات العمالية لتسهيل أو حماية التوظيف. في تونس، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع "الاتحاد العام التونسي للشغل" و«الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" لتوفير الوظائف وتأمين الدخل لأكثر من 1.5 مليون عامل في مجالات من بينها الزراعة وصيد الأسماك والنقل والحديد وصناعة الحديد والملابس.[119] تعمل مملكة بوتان مع الشركات الخاصة لتوظيف الشباب المتأثرين بالبطالة،[120] ويوفر برنامج Kartu Pra-Kerja (بطاقة ما قبل العمل) الإندونيسي بطاقات لتدريب العمال العاطلين عن العمل وإعادة تأهيلهم، والتي قيل إنها أفادت 5.6 مليون عامل غير رسمي.[121] وفي المكسيك والبرتغال، قدمت الحكومتان حوافز لأصحاب العمل الذين يوظفون الشباب وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة،[122] وتم تطبيق ممارسات مفيدة مماثلة في الدنمارك وإيطاليا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وسريلانكا.[123]

> "وتجدر الإشارة إلى أنه يتم أيضًا توفير فرص عمل للمواطنين الأجانب في مختلف الدول في قطاعات مثل الزراعة والبناء والرعاية الصحية."

2.3 دعم اقتصادي واجتماعي أوسع للعمال العاطلين عن العمل

رصد البحث تقديم دعم اقتصادي واجتماعي أوسع للعمال العاطلين عن العمل على مستوى العالم. تعد الحماية من الفصل من العمل، بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي، مثالاً على الممارسات المفيدة التي تم تنفيذها في الأرجنتين وأذربيجان والصين والسلفادور وإثيوبيا والهند وإيطاليا وقيرغيزستان والأردن والمكسيك وهولندا وباكستان والمملكة العربية السعودية وإسبانيا وتركيا وأوزبكستان وفنزويلا.[124] اتخذت قطر ولبنان خطوات لإصلاح نظام الكفالة، مما يسمح للعمال المهاجرين بتغيير وظائفهم دون إذن صاحب العمل واعتماد حد أدنى شهري للأجور والراحة والعمل الإضافي والإجازة المرضية مدفوعة الأجر وكذلك الإجازة السنوية.[125] كما يعد استخدام التشريعات أو اللوائح في تنفيذ هذه التدابير أمرًا مهمًا حيث يمكن متابعة عدم الامتثال لها في المحاكم القانونية، وبالتالي تعزيز المساءلة والحماية.
ومن التدابير الشائعة الأخرى مسألة التحويل النقدي. فقد قدمت السلفادور واليابان وإسرائيل ومنغوليا وكوريا الجنوبية وتوفالو والولايات المتحدة مدفوعات نقدية لجميع مواطنيها أو لغالبيتهم.[126]

واستهدف البعض الآخر الفئات السكانية الضعيفة بمن فيهم العمال غير الرسميين والعاملين في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية[127] والعاملين لحسابهم الخاص[128] واللاجئين[129] وأولئك الذين يقطنون في المناطق الريفية[130] والعمال المهاجرين العائدين.[131] وحتى كتابة هذه السطور، نفذت أكثر من 150 دولة وإقليم تحويلات نقدية.[132] تم استخدام التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والهواتف الذكية لتحويل الأموال،[133] مما يُيَسِّر ويُعَجِّل من عملية التسجيل وحصول الأشخاص على المساعدة. كذلك تم تنفيذ نهج مبتكر آخر في غواتيمالا والسلفادور، حيث تتحدد الأهلية للحصول على الدعم من خلال استهلاك الكهرباء بين العمال غير الرسميين الضعفاء وغيرهم من العمال.[134] بالإضافة إلى ذلك، استخدمت كينيا عائدات مُصادرة من أنشطة غير شرعية وجرائم فساد في تقديم المساعدة.[135]

كما تم تعزيز المساعدة الاجتماعية على نطاق أوسع في عدد كبير من الدول والأقاليم. ففي الفلبين، وفَّر مخطط خاص للضمان الاجتماعي إعانات بطالة لما يصل إلى 60 ألف عامل فقدوا وظائفهم خلال الجائحة،[136] وتستهدف مرحلته الثانية على وجه التحديد حوالي 500 ألف عامل في القطاع غير الرسمي تم تجاهلهم من قبل.[137] كما تم تقديم مساعدة اقتصادية إضافية للعمال \ الشركات غير الرسمية في بوركينا فاسو والدنمارك والغابون.[138] غطت كوريا الجنوبية 90٪ من بدل الإجازة للعاملين في صناعة السياحة، والتي تم تصنيفها على أنها "قطاع خاص لدعم التوظيف"،[139] وقُدمت مساعدة مماثلة في هذا القطاع في فيجي.[140] أما في جنوب إفريقيا، فقد أنشأت الحكومة إعانة اجتماعية للتغلب على ما سببَّه كوفيد–19 من شدائد لمدة ستة أشهر لدعم أولئك الذين لم يتم تغطيتهم من قبل بتدابير حماية اجتماعية أخرى، بمن فيهم المقيمون الدائمون واللاجئون المسجلون.[141]

ومن المهم إدراك أن العديد من هذه الإجراءات يستهدف مجموعات أخرى من المستضعفين. وقد قدم البعض حزم دعم خاصة بالنساء. ومن بين هؤلاء "دخل الأسرة في حالات الطوارئ" (إنغريسو فاميليار دي إميرجينسيا) في الأرجنتين و«برنامج لدعم الدخل" (برادهان مانتري غاريب كاليان يوجانا) في الهند.[142] في البرازيل وميانمار، يحق للأمهات الحصول على إعانات نقدية إضافية، وتدفع أرمينيا مبلغًا إجماليًا للنساء العاطلات عن العمل، وللنساء الحوامل غير المتزوجات أو المتزوجات اللواتي فقدن أزواجهن ووظائفهن.[143] علاوة على ذلك، تقدم النمسا وهولندا مساعدات اقتصادية ومساعدات أخرى للعاملات في مجال الجنس.[144]

كما تم تقديم مساعدة اقتصادية واجتماعية للعمالة الأجنبية المهاجرة. وتمديد تصاريح العمل \ الإقامة في عدد من الدول.[145] أتاح ذلك للعمالة المهاجرة الاستفادة من الرعاية الصحية والاجتماعية، بما في ذلك دعم الدخل والإجازة المرضية ومزايا الضمان الاجتماعي. وتم تقديم المنح النقدية وغيرها من أشكال الدعم المالي للعمال المهاجرين في البرازيل وكاليفورنيا وتشيلي وكوستاريكا واليابان والفلبين وإسبانيا وطاجيكستان وتونس،[146] ويوفر الكثير منهم الآن معلومات ذات صلة بالمزايا والمساعدات المتعلقة بكوفيد–19 بلغات متعددة.[147] والأمر المشجع أيضًا تقديم بعض أشكال الرعاية الاجتماعية والصحية للعمال المهاجرين غير النظاميين أو غير المسجلين.[148] توفر بعض الدول الأوروبية الغذاء

والمأوى،[149] وذهبت إيطاليا والبرتغال والمملكة العربية السعودية إلى أبعد من ذلك بتسوية وضع الهجرة مؤقتًا للعمال غير المسجلين وذلك في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والعمل المنزلي والرعاية.[150] هذه بعض الأمثلة على الممارسات المفيدة حيث يتردد العمال غير المسجلين وهذا أمر مفهوم، في الاتصال بالسلطات طلبًا للمساعدة خوفًا من إجراءات إنفاذ القانون، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والانتهاكات.

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مؤخرًا بعض التقارير التي تفيد باتخاذ الشركات خطوات لدعم العمال المتضررين بخلاف تمرير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية التي ترعاها الحكومة. ففي إندونيسيا، أقامت مجموعة "مايادابا" (Mayadapa) ومؤسسة "تاهير" (Tahir)، بالاشتراك مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في جاكرتا، مستودعات طعام مؤقتة للعمال غير الرسميين مثل الباعة الجوالين وسائقي سيارات الأجرة.[151] وفي كرواتيا، ساعدت "سبار كرواتيا" (Spar Croatia) 60 من صغار المنتجين الزراعيين المحليين المتضررين من الوباء من خلال شراء وبيع منتجاتهم الزراعية،[152] وقامت شركة دانون في المملكة المتحدة (Danone UK) بتمديد عقود 100,000 عامل على مستوى العالم وقدمت مساعدات مالية للشركات الصغيرة في سلاسل التوريد.[153] ولئن يجب تقديم الثناء على هذه المبادرات وغيرها، فمن الواجب على الشركات وأرباب العمل بذل المزيد لحماية العمال ومنع الاسترقاق الحديث بحيث يتم ضمان حقوق الإنسان الخاصة بهم بشكل تام أثناء الوباء وبعده.

2.4 تحسين ظروف العمل والمعيشة

إن تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال أثناء الجائحة لهو أمر بالغ الأهمية لحمايتهم أو لمنعهم من الوقوع في براثن الاسترقاق الحديث. في هذا الصدد، تم تنفيذ مجموعة واسعة من التدابير على الصعيد العالمي. ومع أنه قد تم الترويج للعمل عن بعد أو من المنزل على نطاق واسع في القطاع الرسمي، إلا أن دولاً كثيرة ذهبت إلى أبعد من ذلك لجهة تعزيز الصحة المهنية والسلامة في العمل من خلال الوسائل التشريعية وغيرها لمنع انتشار الفيروس. فقد أصدرت جنوب إفريقيا لوائح بموجب "قانون إدارة الكوارث لعام 2002"، تلزم بموجبه الشركات وأرباب العمل بتقليل عدد الموظفين من خلال التناوب وساعات العمل غير الصارمة.[154] هذا، وقد وُضعت ترتيبات مماثلة في دول أخرى.[155] كما فُرضت بعض القيود المُلزمة بقوة القانون مثل اتخاذ تدابير السلامة الإضافية بما في ذلك التباعد الجسدي وتوفير المعلومات عن كوفيد–19 وقياس درجة الحرارة والتعقيم المستمر وتوفير معدات الحماية الشخصية في العمل (في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي) في ألبانيا وجزر الباهاما والبحرين وبربادوس وبليز (Belize) والصين وملاوي وسانت كيتس ونيفيس (Nevis).[156] مرة أخرى، يعد استخدام التشريعات واللوائح أمرًا مهمًا حيث يمكن تحميل الشركات أو أصحاب العمل المسؤولية القانونية عن عدم الامتثال. وجد هذا البحث أيضًا أنه تم تيسير هذه الجهود بالتعاون مع النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في العديد من الحالات.

قدمت العديد من الحكومات اختبارات طبية مجانية وعلاجًا لكوفيد–19، بما في ذلك الرعاية \ المساعدة الطارئة للعمال المتضررين.[157] فإذا أصيب العمال بالفيروس في العمل، سيتم تقديم مساعدة ودعم إضافيين. على سبيل المثال، صنفت ماليزيا كوفيد–19 على أنه مرض مهني، مما يسمح للمصابين بالفيروس المطالبة بتعويض بموجب "قانون الضمان الاجتماعي للموظفين لعام 1969".[158] وفي بعض البلدان، تم منح بدل مرض إضافي للعمال، بما في ذلك العاملين لحسابهم الخاص.[159] ووضعت بلدان أخرى ترتيبات خاصة لإجازة مدفوعة الأجر بسبب كوفيد–19، من ضمنها إجازة رعاية الطفل.[160] بالإضافة إلى ذلك، حصل العمال على أجور أو مساعدة مالية خارج الإجازة المرضية أثناء وجودهم في الحجر الصحي أو تلقيهم العلاج.[161] كل هذه الأمور مهمة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما يقال بأن 50٪ من القوى العاملة العالمية لا يمتلكون الحق القانوني في الإجازات المرضية والمزايا الأخرى.[162]

وفيما يتعلق بالظروف المعيشية للعمال، فإن أحد الأمثلة على الممارسات المفيدة هو توفير أغذية الإغاثة التي شملت العمال غير الرسميين والسكان الفقراء في أكثر من 80 دولة وإقليم وقت كتابة هذا التقرير.[163] هذا، وقد وجد المشروع الحالي

أن منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، كانت نشطة للغاية في هذا المسعى. ومن الممارسات المفيدة الأخرى المساعدة في سداد فواتير المرافق. حيث قدمت أكثر من ٨٠ دولة وإقليمًا المساعدة في دفع فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت[164] بالتعاون مع شركات المرافق والاتصالات السلكية واللاسلكية. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ منع الإخلاء من المساكن. فقد قدم العديد من البلدان[165] الدعم فيما يتعلق بمدفوعات الرهن العقاري أو الإيجار بالتنسيق مع المؤسسات المالية الوطنية، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك إذ حظرت أو علقت الإخلاء مؤقتًا أثناء الجائحة.[166] يرتبط التشرد والاسترقاق الحديث ارتباطًا وثيقًا،[167] وهذه التدابير هي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى خلال الوباء.

يجب التأكيد على دور النقابات العمالية في تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال المتضررين، حيث كان لهذه النقابات دور استباقي في الضغط على الحكومات والشركات \ أرباب العمل على مستوى العالم. في الأردن وفلسطين، تم إنشاء صناديق لدعم العمال العاطلين عن العمل؛ وفي الكويت، ذهبوا إلى أبعد من ذلك لمعالجة قضايا معينة مثل تصاريح الإقامة المنتهية الصلاحية وتأخر دفع الأجور والظروف المعيشية القاسية للعمال المهاجرين.[168] وفي دول مختلفة نجحت النقابات العمالية في إبرام اتفاقيات مع أرباب العمل في عدد من القطاعات وكذلك مع حكوماتهم لتعزيز الاحتفاظ بالوظائف (إعانات الأجور) أو إعادة العمال إلى وظائفهم، والتدريب المهني، ومزايا الضمان الاجتماعي وتعزيز السلامة في العمل.[169] كذلك، قامت النقابات العمالية في كندا بترتيب المساعدة المالية والطبية والمعيشة للشركات في سلاسل التوريد في الخارج؛[170] وفي بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبحرين والكويت وماليزيا وسنغافورة وتونس والولايات المتحدة الأمريكية، تم تقديم الدعم على نطاق واسع إلى العمال المهاجرين المُسجلين وغير المسجلين.[171]

كذلك ما فتئت منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا مهمًا في حماية العمال المتضررين من جائحة كوفيد–19. في لندن، على سبيل المثال، قدَّم عمدتها المساعدة المالية للمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المتخصصة في حقوق العمال لتصوير مقاطع فيديو قصيرة توفر معلومات عن حقوق العمال خلال كوفيد–19والدعم المتاح بلغات متعددة،[172] كما أطلقت حملات توعية مماثلة بواسطة منظمات المجتمع المدني في بلدان أخرى.[173] في الهند، طورت "الحملة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للداليت" تطبيق الهاتف المحمول "نحن نطالب" (We Claim)، والذي يحدد المجتمعات المحلية التي لا تتلقى أغذية الإغاثة وغيرها من أشكال الدعم، وتم تحديد مكان أكثر من 28,000 أسرة ومساعدتها منذ بداية استخدام التطبيق.[174] في البرتغال، نجحت 19 منظمة من منظمات المجتمع المدني في الضغط على الحكومة لتسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية ومخصصات الرعاية وسوق العمل للعمال المهاجرين الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح إقامة في مارس 2020.[175] بالإضافة إلى ذلك، تلقت عاملات الجنس في أرمينيا وبنغلاديش وفرنسا وكازاخستان ومقدونيا الشمالية وبولندا وروسيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة، وكثير منهن تركن وشأنهن أثناء الوباء، الدعم المادي والمعلومات والاستشارة والمساعدة القانونية.[176] أخيرًا، ساعدت عدد من المنظمات في جميع أنحاء العالم في توزيع معدات الوقاية الشخصية ومواد التعقيم وغيرها من العناصر الأساسية للمحتاجين.[177]

خلاصة القول، تم تنفيذ مجموعة متنوعة من التدابير المُصممة لحماية حقوق الإنسان لدى ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال المتضررين في جميع مناطق العالم، وينبغي الاعتراف على نطاق واسع بالجهود الهامة التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة الحكوميين \ غير الحكوميين.

القسم 3 تحليل نقدي للممارسات المفيدة الناشئة

3.1 إجراءات مكافحة الاسترقاق

بينما واصلت بعض الدول جهودها لمكافحة الاسترقاق على النحو المشار إليه في القسم السابق، ظهرت أيضًا بعض القضايا المهمة. على سبيل المثال، لا يزال هناك مجال للتحسين، لا سيما فيما يتعلق بضحايا الاسترقاق الحديث.[178] على سبيل المثال، تقدم حكومة المملكة المتحدة ما بين 39.50 إلى 65 جنيهًا إسترلينيًا في الأسبوع لضحايا الاسترقاق الحديث بموجب "عقد رعاية الضحايا في المملكة المتحدة"، غير أن هذا المبلغ يعتبر غير كافٍ.[179] في كندا، توقف إعداد التشريعات التي تنظم الأعمال التجارية في سلاسل التوريد أثناء الجائحة، كما حدث أيضًا بعض التأخير في المشاورات بشأن منح صلاحيات التحقيق لأمين المظالم في المؤسسات المسؤولة.[180] وهناك أيضًا بعض القضايا المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني. حيث أفيد عن عدم اعتراف العديد من الحكومات بمساهمات منظمات المجتمع المدني في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث، بل وقُيدت أنشطتها أثناء الوباء.[181] وهناك نقطة مهمة أخرى في هذا البحث وهي إصابة العاملين في الخطوط الأمامية في بعض أجزاء العالم بفيروس كوفيد–19، مما أثر على توفير الخدمات لضحايا الاسترقاق الحديث.[182] كما أن هناك تقارير جديدة عن انتشار العدوى بين الضحايا في أماكن إقامة آمنة، مما أجبر بعض مقدمي الخدمات على تعليق عملياتهم أو إغلاقها.[183] وهذا يؤكد الحاجة إلى ضمان الوصول المجاني للاختبارات ومعدات الوقاية الشخصية والعلاج لفيروس كوفيد–19 بين العاملين في الخطوط الأمامية وضحايا الاسترقاق الحديث على سبيل الأولوية.

3.2 المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للعمال العاطلين عن العمل

من الواضح أن غالبية الدول والأقاليم قد اتخذت خطوات للتخفيف من الآثار الاقتصادية لكوفيد–19. ومع وجوب الثناء على هذه الممارسات المفيدة، إلا أن بضعة أمور قد استجدت مما يثير تساؤلات حول مدى فعّاليتها وملاءمتها. أولاً، تدابير المساعدة مؤقتة بطبيعتها، وقد تم بالفعل إيقاف العديد منها دون تمديد أو دعم إضافي \ جديد.[184] النقطة الأخرى ذات الصلة هي أن مستويات الدعم المقدمة تعتبر غير كافية.[185] هذا، وقد قدم "المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان" الأمثلة التالية:

تبلغ المنحة الاجتماعية المقدمة في جنوب إفريقيا لكوفيد–19، 350 راند (18.44 دولارًا أمريكيًا) شهريًا، وهي أقل من ثلث خط الفقر الأعلى في البلاد (UBPL)؛ قدمت التشيلي – الدولة الأكثر تفاوتًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من حيث تركيز الثروة، والذي سجل فيها خط الفقر الوطني لعام 2019 ، 164,605 بيزو تشيلي (212.18 دولارًا أمريكيًا) – 65,000 بيزو دفعة واحدة، ثم 100,000 بيزو ثلاث مرات للأسر ذات العائل الواحد من خلال برنامج "تحويلات نقدية يتسم بتعقيدات إدارية بالغة في إطار برنامج "دخل الأسرة في حالات الطوارئ" (*Ingreso Familiar de Emergencia*)، وهو برنامج ليس فقط لم ينجح في توفير الحد الأدنى المطلوب ولكنه يتسبب أيضًا في حدوث ارتباك حيث تم تعديله في آخر لحظة عدة مرات. كذلك يوفر برنامج Ehsaas النقدي للطوارئ الباكستاني، وهو الأكبر في تاريخ البلاد، 12,000 روبية باكستانية (حوالي 72 دولارًا أمريكيًا) لمرة واحدة لكل أسرة بغض النظر عن تكوينها، وهي قيمة لا تزال تحت خط الفقر الوطني البالغ 3.250.28 روبية باكستانية.[186]

ولإعطاء المزيد من الأمثلة، اعتُبرت الإغاثة الغذائية وغيرها من أشكال الدعم من قبل حكومات أفغانستان وبنغلاديش وإثيوبيا والهند ولبنان وموريتانيا وسوريا غير كافية ويجب استكمالها بمساهمات من المجتمع المدني \ المنظمات الدينية والنقابات العمالية.[187] تم الإبلاغ أيضًا عن رفض تقديم مواد الإغاثة وغيرها من أشكال الدعم للطبقات المُصَنَّفة في جنوب آسيا بسبب وضعهم.[188] وفي مصر، لم تأخذ حزم الدعم للعمال غير النظاميين معدل التضخم في الاعتبار،[189] مما أدى إلى انخفاض قيمتها. كذلك، تتأثر الفئات السكانية الضعيفة، مثل العمال غير الرسميين (ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة) والنساء والعاملين لحسابهم الخاص والعمال المهاجرين[190] مقارنةً بمن هم في القطاع الرسمي. من الواضح أيضا أن الدول منخفضة الدخل أو تلك التي تواجه أزمات إنسانية إضافية تعاني بقدر أكبر من العواقب الاقتصادية للوباء.

إن هذا العجز يلقى بعض الفهم، حيث أن الحكومات، ولا سيما في المناطق منخفضة الدخل، لا تقوى اقتصاديًا على تقديم الدعم إلى أجل غير مسمى. ومما يلقى التقدير أيضًا أن الكثيرين يكافحون لتحقيق توازن جيد بين حماية الصحة العامة من جهة واستئناف الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية، يجب على الدول والأقاليم تعزيز فرص الأشغال \ المشاريع العامة، والاستثمار في الإنسان من خلال التعليم والتدريب وتشجيع أو حتى مطالبة الشركات بتقاسم الأعباء.[191] كما أن التعاون الدولي مهم أيضًا حتى يتمكن المحتاجون من تلقي المساعدة من قِبل دول أخرى ومنظمات إقليمية \ دولية، بما في ذلك المؤسسات المالية.

ومن بين القضايا الرئيسية الأخرى عدم تنفيذ تدابير الدعم المختلفة لجميع العمال واستبعاد العديد من الفئات السكانية الضعيفة. الاحتفاظ بالوظيفة هو مثال على ذلك. وبالرغم من أن عددًا كبيرًا من الدول والأقاليم قد نفذت ذلك على النحو المبين في القسم السابق، اكتشف هذا البحث أنه تم التطبيق إلى حد كبير على العاملين في الاقتصاد الرسمي.[192] ويعني هذا، في واقع الأمر، عدم تمكّن العاملين في القطاع غير الرسمي من الاستفادة من الدعم. وتعمل بعض البلدان مثل بنغلاديش وبوتسوانا وكمبوديا وتايلاند على تعزيز الاحتفاظ بالوظائف في قطاعات معينة فقط واستبعاد البعض الآخر.[193] صحيح أن العمال غير الرسميين تلقّوا مدفوعات نقدية وأشكال دعم أخرى في العديد من البلدان والأقاليم، ولكن الكثير منها كان لمرة واحدة، على عكس إعانات الأجور التي تم دفعها لعدة أشهر أو أكثر. ويدل هذا بوضوح على أن الوباء قد فاقم الوضع السيء للعمال غير الرسميين بشكل أكبر.

بالإضافة إلى ذلك، لم تصل المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا إلى المحتاجين لأسباب مثل الافتقار إلى البنية التحتية الفعّالة وآليات المساءلة في تقديم المساعدة[194] والبيروقراطية المفرطة[195] والفساد[196] وعدم القدرة على تسجيل الأفراد في الخدمات ذات الصلة بسبب نقص وثائق الهوية والسجلات العامة الأخرى[197] والصعوبات اللغوية[198] ونقص الاتصالات الفعّالة من قبل السلطات العامة[199] والوضع القانوني للهجرة[200] ومتطلبات السن.[201] وقد أدى ذلك إلى تأخيرات طويلة في تلقي الدعم أو عدم قدرة الكثيرين على تلقي الدعم على الإطلاق، مما أثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية المهمشة مثل العمال المهاجرين[202] والنساء[203] والأقليات العرقية (بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات المُصَنَّفة)[204] والشباب[205] والسكان الأصليين واللاجئين والأقليات والأشخاص عديمي الجنسية،[206] مما يدل مرة أخرى على وجود تمييز فعلي ضدهم.

> "صحيح أن العمال غير الرسميين تلقّوا مدفوعات نقدية وأشكال دعم أخرى في العديد من البلدان والأقاليم، ولكن الكثير منها كان لمرة واحدة، على عكس إعانات الأجور التي تم دفعها لعدة أشهر أو أكثر. ويدل هذا بوضوح على أن الوباء قد فاقم الوضع السيء للعمال غير الرسميين بشكل أكبر."

ولتوضيح ذلك بأمثلة ملموسة، يُقال إن 200 عامل غير رسمي في بنغلاديش ممن قاموا بالتسجيل لتلقي المساعدة النقدية لديهم نفس رقم الهاتف بالضبط،[207] مما يدل على عدم وجود آليات مناسبة لتحديد المستفيدين. فيما يتعلق بالعمال المهاجرين في تايلاند، ولئن كان يحق لهم نظريًا الحصول على إعانات البطالة، إلا أنهم يتمتعون بإمكانية محدودة في الممارسة العملية حيث يتعين عليهم الحصول على رقم هوية وطني وحساب مصرفي في تايلاند ومعلومات شخصية أخرى، وهذه من المتطلبات التي لا يملكها الكثيرون.[208] كما تم الإبلا غ أيضًا عن عدم توزيع أغذية الإغاثة على الفئات الضعيفة مثل النساء والأقليات والعاملين غير المُسجلين واللاجئين وطالبي اللجوء في الهند وكينيا وماليزيا.[209] كما أُفيد عن استبعاد العمال غير المُسجلين في كولومبيا والمكسيك وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية.[210] وعلى نحو مماثل، في أستراليا والأرجنتين وبليز وبرمودا وكندا والإكوادور وجمهورية الدومينيكان وهونغ كونغ واليابان والأردن ونيبال وإسبانيا وترينيداد وتوباغو، يتطلب دعم الدخل المرتبط بكوفيد–19 وغيره من أشكال الدعم إثبات الجنسية والإقامة الدائمة والتسجيل الرسمي أو حيازة وثائق \ أرقام هوية صادرة عن جهة حكومية.[211] علاوة على ذلك، لا يزال العديد من عاملات الجنس في آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية واللاتينية وأوروبا مستبعدات من المساعدة والدعم أثناء الوباء،[212] وقد قرر العديد منهم العمل عبر الإنترنت[213] مما يعرضهن للإصابة بالفيروس[214] ولمزيد من الاستغلال وسوء المعاملة. كما زاد تجريم الاشتغال بالجنس \ المشتغلات بالجنس في بعض الولايات القضائية.[215] وتتمثل الصعوبة الأخرى في أن تدابير الدعم لا تصل دائمًا إلى المناطق الريفية النائية،[216] مما يشير إلى نقص البنية التحتية والموارد الكافية لدى مختلف الحكومات.

يؤدي كل هذا إلى استنتاج مفاده وجوب إضفاء الطابع الرسمي على العمل غير الرسمي بأسرع ما يمكن. عند التنفيذ بشكل صحيح مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في صنع القرار، قد يكون إضفاء الطابع الرسمي مجديًا اقتصاديًا حيث يمكن للحكومات جمع الضرائب، التي بدورها يمكن استخدامها لدعم الأعمال والعاملين عند الحاجة مما يسهل تدريجياً النمو الاقتصادي والحكم الرشيد.[217] كما سيتم أيضًا تعزيز حقوق العمال والحد من حالات الاستغلال وسوء المعاملة من قبل الشركات \ أرباب العمل والمجرمين. وكنقطة انطلاق، يجب توسيع الأشغال والمشاريع العامة، إلى جانب التعليم والتدريب المهني، من قبل جميع الحكومات. يجب على الشركات \ أرباب العمل أيضًا خلق فرص عمل وتدريب من خلال التعاون بشكل وثيق مع السلطات العامة والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني.

على الرغم من أن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت والهواتف الذكية لتقديم المساعدة مثل التحويلات النقدية هو مثال على الممارسات المفيدة حيث يمكن أن تصل إلى المستفيدين بسرعة، إلا أن أحد عيوب ذلك يتمثل في عدم استفادة أولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى هذه التقنيات، بما في ذلك النساء والسكان الأصليين والأقليات.[218] في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، لم يكن لدى 38٪ من الأسر الأكثر فقرًا إمكانية الوصول إلى الإنترنت قبل كوفيد–19، وبلغت نسبة من لديهم هذه الإمكانية 3٪ فقط في دول مثل بوليفيا وباراغواي وبيرو.[219] على المستوى التنظيمي، أُفيد عن عدم تحديث قاعدة البيانات \ السجل الحكومي الخاص بالمؤهلين لتلقي المساعدة في دول مختلفة بانتظام، مع استبعاد بعض فئات السكان مثل العمال المهاجرين.[220] كما تم الإبلا غ عن صعوبات في استخدام التكنولوجيا أو التنقل بها من قبل العمال والنقابات العمالية في أماكن أخرى.[221]

زد على ذلك، هناك أدلة متزايدة على وقائع حدوث حالات اختلاس للدعم المالي وغيره من أشكال الدعم. إذ تم الإبلا غ عن سرقة الأجور و \ أو الاحتيال للحصول على المزايا، حيث يسّرت حدوث هذا الأمر الشركات الخاصة، وأرباب العمل ، والمجرمون، إضافة إلى الموظفين العامين في عدد من الدول بما في ذلك أستراليا وبنغلاديش والبرازيل والصين وكندا وفرنسا وألمانيا والهند وأيرلندا وإيطاليا والمكسيك ونيوزيلندا وقطر وروسيا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.[222] من الواضح عدم اقتصار هذه المشكلة على مناطق الدخل المنخفض وحدها. تُفَضِّل العديد من الحكومات تقديم تدابير الدعم مباشرة إلى الشركات، على افتراض أنها ستحولها إلى العمال،[223] لكن تؤكد هذه الأمثلة على سرقة الأجور والاحتيال عدم حدوث ذلك في كثير من الحالات وتسلط الضوء على الحاجة إلى فرض رقابة صارمة. وبالإضافة إلى إجراءات إنفاذ القانون ضد الاسترقاق الحديث، يجب على الحكومات مقاضاة ومعاقبة هذه الحالات بصرامة ومصادرة العائدات المكتسبة بشكل غير قانوني حتى يتمكن جميع العمال المتضررين من الاستفادة من تدابير الحماية الاقتصادية

والاجتماعية دون تمييز. يمكن ملاحظة ممارسة مفيدة في هذا الصدد في فرنسا، حيث تصل العقوبة على هذه الجرائم إلى غرامة قدرها 30 ألف يورو أو السجن لمدة عامين أو الاستبعاد من الوصول إلى الأموال العامة لمدة خمس سنوات.[224] لذا يجب على الآخرين أن يحذوا حذوها.

3.3 ظروف العمل والمعيشة

تم تحديد عدد من المشاكل فيما يتعلق بظروف المعيشة والعمل للعمال المتضررين. يتواتر الحديث عن اكتظاظ أماكن إقامة العمال في أجزاء مختلفة من العالم ويصعب تنفيذ التباعد الاجتماعي، مما يزيد من خطر الإصابة بينهم، كما أُفيد عن عدم كفاية الحصول على الموارد الأساسية للآخرين مثل اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين.[225] تتزايد هذه الظروف سوءًا في مرافق الحجر الصحي.[226] كما تم الإبلاغ أيضًا عن عدم تمكن العديد من عمال المنازل من دفع الإيجار وفواتير الخدمات لتدني أجورهم بشكل كبير، وعدم حصولهم على أي شكل من أشكال المساعدة.[227] بالإضافة إلى ذلك، في حين استطاعت بعض الدول مطالبة الشركات وأصحاب العمل بتنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي في أماكن العمل، إلا أن ذلك كان صعبًا بالنسبة لشركات وأماكن عمل أخرى، لا سيما تلك التي تتطلب اتصالًا وجهًا لوجه مع زملاء العمل أو العملاء،[228] الكثير منها في القطاع غير الرسمي. يسلط هذا الأمر الضوء مرة أخرى على مدى تعرض العمال غير الرسميين للإصابة بالفيروس،[229] مما يتسبب في مزيد من التهميش والوصم. هذا، وتم الاعتراف بالحاجة إلى لوائح تنظيمية أقوى لضمان السلامة والتفتيش في مكان العمل في هذا الصدد.[230]

> "لم يكن من السهل أيضًا الوصول إلى اختبار كوفيد–19 وعلاجه من جانب السكان الفقراء والمهمشين مثل العمال المهاجرين والأشخاص عديمي الجنسية والموصومين بالعبودية القائمة على النسب والأصل والطبقات المُصَنَّفة والمقيمين في المناطق الريفية والعمال غير الرسميين، بسبب التمييز المباشر أو فشل الحكومات في توفير معلومات كافية. والأسوأ من ذلك، كان يُنظر إلى العديد من هؤلاء السكان المهمشين على أنهم حاملون للفيروس، مما أثار العداء والتمييز ضدهم."

تواترت الأحاديث عن بطء أو نقص الوصول إلى مطهرات الأيدي ومعدات الحماية الشخصية في أماكن العمل، لا سيما في القطاع غير الرسمي في جميع أنحاء العالم.[231] إذ لا يوفر العديد من أرباب العمل هذه المواد،[232] مما أدى إلى انتشار العدوى بين العمال.[233] وللتخفيف من هذه المشكلة، تتدخل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمجتمعات المحلية لتوفير معدات الحماية الشخصية.[234] لم يكن من السهل أيضًا الوصول إلى اختبار كوفيد–19 وعلاجه متاحًا للسكان الفقراء والمهمشين مثل العمال المهاجرين والأشخاص عديمي الجنسية والموصومين بالعبودية القائمة على النسب والأصل والطبقات المُصَنَّفة والمقيمين في المناطق الريفية والعمال غير الرسميين، بسبب التمييز المباشر أو فشل الحكومات في توفير معلومات كافية.[235] والأسوأ من ذلك، كان يُنظر إلى العديد من هؤلاء السكان المهمشين على أنهم حاملون للفيروس،[236] مما أثار العداء والتمييز ضدهم.

علاوة على ذلك، لا تأخذ الشركات ما يكفي من تدابير لحماية سلامة العمال. ففي قطر، على الرغم من أن الحكومة وعدت بضمان أجور العمال أثناء الحجر الصحي، تم الإبلا غ عن عدم التزام العديد من الشركات بهذا الوعد على أرض الواقع،[237] وغيرها من الظروف التعسفية مثل عدم دفع الأجور، وساعات العمل الطويلة دون راحة وعدم السماح بإجازة مدفوعة الأجر التي ورد تقارير عنها في دول الخليج الأخرى وخارجها.[238] وفي حالات أخرى،[239] ورد أن أصحاب العمل يجبرون العمال على القدوم إلى العمل مع تهديدات بتخفيض الأجور أو الطرد من العمل. تمثل هذه الأمثلة مؤشرات واضحة للعمل القسري المُشار إليه سابقًا وتوضح أيضًا تجاهل الشركات الالتزام بالقواعد، فضلاً عن الافتقار إلى آليات مراقبة وإنفاذ صارمة. ويثير هذا الحاجة إلى تعزيز التفتيش في أماكن العمل والمساءلة عن عدم الامتثال. هذا، ويعد الانضمام إلى نقابة أو تشكيلها حقًا معترفًا به[240] من شأنه أن يُحَسِّن ظروف العمل لجميع العمال، ولكن تم تعليق هذا الحق أثناء الجائحة في بعض الدول.[241]

هذا، وقد تأثرت أنشطة النقابات \ الاتحادات العمالية التي تعمل بلا كلل لتحسين ظروف العمل أثناء الوباء في أجزاء مختلفة من العالم. وعلى غرار ما حدث لمنظمات المجتمع المدني التي تساعد ضحايا الاسترقاق الحديث، فقد منعتهم تدابير الإغلاق من تقديم الخدمات المباشرة وجهًا لوجه.[242] كما وردت تقارير عديدة عن تعرضهم للمراقبة المتزايدة والترهيب والاعتقال والاحتجاز وإقامة الدعاوى ضدهم في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.[243] وقد ظهر بالإضافة إلى ذلك أنه في دول مثل أنغولا وكرواتيا وهنغاريا، لم يتم استشارة النقابات العمالية بشكل كافٍ فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الاستجابية إزاء كوفيد–19.[244] هناك أيضًا أدلة على فصل العمال المنتمين إلى نقابات عمالية فصلاً تعسفياً بشكل غير عادل، وتم تنفيذ خرق وانتهاك لحرمة النقابات.[245] وعلى مستوى أوسع، فقد أُعتبر صعوبة تشكيل نقابات العمال في القطاع غير الرسمي، مثل العمال المنزليين أو الزراعيين، وأغلبهم مهاجرون، تحديًا كبيرًا.[246] يجب على الدول أن تدرك ضرورة مساعدة تلك النقابات والاتحادات العمالية للتخفيف من تأثير كوفيد–19 على العمال المتضررين وأن تتعاون بشكل بناء من أجل تسهيل منع الاسترقاق الحديث بشكل أكثر فعّالية.

> "هناك أيضًا أدلة على فصل العمال المنتمين إلى نقابات عمالية فصلاً تعسفياً بشكل غير عادل، بالإضافة إلى ارتكاب خرق وانتهاك لحرمة النقابات. وعلى مستوى أوسع، فقد أُعتبر صعوبة تشكيل نقابات العمال في القطاع غير الرسمي، مثل العمال المنزليين أو الزراعيين، وأغلبهم مهاجرون، تحديًا كبيرًا."

خلاصة القول، على الرغم من ضرورة الاعتراف بالممارسات المفيدة لحماية ضحايا الاسترقاق الحديث والعاملين المتضررين الذين تم تحديدهم في هذا البحث ومشاركة تلك الممارسات على نطاق واسع، إلا أنه من الواضح وجود عدد من المشكلات والقضايا التي ساهمت في تقويض مدى ملائمة وفعّالية تلك الممارسات في العديد من الحالات.

القسم 4 الاستنتاجات والتوصيات

4.1 الاستنتاجات

حاول هذا البحث أن يقدم تقييمًا سريعًا للآثار الرئيسية لكوفيد-19 على الاسترقاق الحديث وتحديد الممارسات المفيدة في حماية ضحاياه والعاملين المتضررين. ومن خلال البحث المكتبي والمقابلات مع منظمات المجتمع المدني في الخطوط الأمامية والنقابات العمالية، ثبت أن الوباء قد ترك أثراً سلبياً على إجراءات مكافحة الاسترقاق واستمر تجاهل الضحايا واستغلالهم أثناء الوباء. اكتشف البحث أيضًا دور البطالة في زيادة خطر وقوع العمال في براثن الاسترقاق الحديث. وقد تم الإقرار بتحركات العمال من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي في بعض أنحاء العالم، كما برزت حالات عن عمال عاطلين عن العمل تم دفعهم إلى الاقتصاد غير القانوني بما يترتب على ذلك من استغلال وسوء معاملة.

أما فيما يتعلق بالشركات التي لا تزال تعمل خلال الجائحة، هناك مؤشرات واضحة للعمل القسري (مثل استغلال الضعف والخداع وتقييد الحركة والعزلة والعنف الجسدي والجنسي والترهيب والتهديد والاحتفاظ بوثائق الهوية وحجب الأجور وقيود المديونية وظروف تعسفية في العمل \ المعيشة والإفراط في فرض ساعات عمل إضافية) في جميع أنحاء العالم. ومن الملاحظ أن الفئات السكانية الضعيفة بشكل خاص في هذا الصدد هي النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والأقليات (بما في ذلك أولئك الذين يخضعون للعبودية القائمة على النسب والطبقات المُصَنّفة) والعمال المهاجرون والمشردون داخليًا وخارجيًا. لقد أصبح واضحًا من هذا البحث دور كوفيد-19 في مفاقمة الفقر المستمر وعدم المساواة والتمييز الذي يعاني منه هؤلاء السكان المستضعفون.[247]

من أجل تخفيف هذه الآثار، نفذت الحكومات في جميع أنحاء العالم مجموعة متنوعة من تدابير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية، بدءًا من الاحتفاظ بالوظائف \ إعانات الأجور والتحويلات النقدية، إلى المساعدة في الإعالة وتحسين ظروف العمل والمعيشة. كما تطفو على السطح ممارسات مفيدة تستهدف الفئات المستضعفة على وجه التحديد مثل النساء والشباب والعمال المهاجرين (سواء المُسجلين \ غير المُسجلين) والعاملين في القطاع غير الرسمي. كما ينبغي الإقرار باستمرار إجراءات مكافحة الاسترقاق، بما في ذلك حماية الضحايا، في أجزاء مختلفة من العالم على الرغم من الصعوبات العملية التي يمثلها الوباء.

هذا، وإضافة إلى الممارسات المفيدة من قبل بعض البلدان، يجب الاعتراف بوضوح بالدور الذي تلعبه الشركات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في حماية ضحايا الاسترقاق الحديث وكذلك العمال المتضررين، حيث كان لها دور فعال في تدارك ثغرات الحماية التي خلّفتها الحكومات. لذلك، يتضح أن الجهود التي تبذلها الدول وحدها ليست كافية وأنه يجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين العمل معًا لتطوير وتنفيذ ردود أكثر فعّالية للتصدي للاسترقاق الحديث أثناء الجائحة.

تستحق الممارسات المفيدة التي تم تحديدها في هذا التقرير المشاركة مع كافة الأطراف المعنية لأنها ساعدت بلا شك عددًا كبيرًا من الضحايا والعمال. ومع ذلك، رصد هذا البحث أيضًا قضايا ومخاوف متأصلة في العديد من هذه التدابير. أولاً وقبل كل شيء، إن المساعدة الاقتصادية والاجتماعية مؤقتة بطبيعتها، ولا يمكن الحفاظ على استمراريتها إلى أجل غير مسمى. ومع أن هذا الأمر متوقع، إلا أنه يجب وضع وتنفيذ استراتيجية واضحة متوسطة إلى طويلة الأجل لتحقيق توازن عادل بين منع الاسترقاق الحديث والانتعاش الاقتصادي.

ثانياً، أصبح من الواضح عدم كفاية العديد من هذه الإجراءات. يجب الاعتراف بنقص الموارد الكافية وتقدير مدى هذا النقص، كما يجب استكشاف طرق مختلفة للتخفيف من مشكلة الموارد هذه بشكل استباقي. يمكن تخفيف القيود المالية إلى حد ما بإجراء تحقيقات مالية فعّالة في حالات الاسترقاق الحديث وفي جرائم الاحتيال والفساد ومصادرة عائدات الجرائم

المتأتية من هذه الأنشطة الإجرامية. ويعد إضفاء الطابع الرسمي على العمل غير الرسمي إجراءً جيدًا آخر لأنه سيسمح للحكومات في جميع أنحاء العالم بتسجيل الشركات والعمال بشكل صحيح وتحصيل الضرائب ذات الصلة، والتي بدورها يمكن استخدامها في تقديم الدعم للمحتاجين وتعزيز الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

ثالثًا، أظهر هذا البحث عدم وصول الدعم الاقتصادي والاجتماعي إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفًا في كثير من الحالات. وذلك بالنظر إلى تخصيص خطط الاحتفاظ بالوظائف بشكل أساسي لمن هم في القطاع الرسمي، وقد تم استبعاد فئات معينة من الناس – مثل العمال المهاجرين المُسجلين \ غير المُسجلين والموصومين بالاسترقاق القائم على الأصول العرقية والنسب أو الطبقات المُصَنَّفة – من المساعدة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. علاوة على ذلك، لم تشهد ظروف العمل والمعيشة تحسنًا كبيرًا في أجزاء مختلفة من العالم، وكانت هناك مشكلات أخرى مثل الفساد ونقص البنية التحتية والآليات اللازمة لتحديد المستفيدين المؤهلين وأدوات الاتصال الفعالة، والتي أثرت جميعها على التسليم السريع لحزم الدعم. باختصار، مع وجوب الاعتراف بالخطوات الإيجابية لحماية ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال المتضررين خلال جائحة كوفيد–19 والإشادة بها، إلا أنه لا يزال أمامنا طريق طويل في سياق تنفيذ ردود استجابية مناسبة وفعّالة حقًا.

هناك دروس على نطاق أوسع يمكن الاستفادة منها. فمن ناحية، يجب دراسة التفاعلات بين الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية وغير القانونية بعناية. هذا، وقد سلّط هذا المشروع البحثي الضوء على المستويات المتزايدة من عدم الثبات والهشاشة وسوء المعاملة \ الاستغلال مع انتقال العمال من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي، ومن الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد غير القانوني. سيشكل الفهم الكامل لهذه التفاعلات المعقدة، لا سيما أثناء حالات الطوارئ مثل كوفيد–19، أهمية بالغة لأصحاب المصلحة المعنيين في سياق تحديد وتنفيذ الردود المناسبة. وهذا سيتطلب تحليلاً متعدد التخصصات يتجاوز نطاق القانون.

كما أظهر هذا المشروع البحثي أيضًا تفاقم الأسباب الرئيسية للاسترقاق الحديث بسبب كوفيد–19، تمامًا كما هو الحال في أي حالات طوارئ أخرى. اشتدت حدة الفقر وعدم المساواة والتمييز في جميع أنحاء العالم، ولكن بشكل خاص في المناطق منخفضة الدخل، والفئات الأكثر تضررًا هي الفئات التي تعاني عادةً من ضعف أوضاعها، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والأقليات والعمال المهاجرون والمشردون داخليًا وخارجيًا و العمال غير الرسميين. لذلك، هناك حاجة ماسة لمعالجة هذه الأسباب الجذرية من أجل الارتقاء بمجتمع أكثر شموليةً لا يتم فيه إغفال أحد. إن التعاون والتضامن الدوليين مهمان للغاية حتى يتمكن المحتاجون من التعافي من الوباء دون إغفال الإجراءات المناهضة للاسترقاق وحماية العمال.

علاوة على ذلك، تبين أن ثغرات إنفاذ القانون والحماية التي أحدثها كوفيد–19 قد استغلها المجرمون لتحقيق أرباح غير مشروعة من الاسترقاق الحديث، وهو اتجاه تم رصده في حالات طوارئ أخرى مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. وعلى نفس القدر من الأهمية، استفادت الشركات وأرباب العمل من الوباء في إساءة معاملة العمال المعرضين للخطر واستغلالهم في أجزاء مختلفة من العالم. كما ظهر تواطؤ العديد من الحكومات من حيث تخفيف أو تعليق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية تحت مسمّى الطوارئ الصحية العامة دون تقديم الدعم والمساعدة الكافيين. وَثّقْ هذا المشروع البحثي أيضًا روايات الفساد التي ظهرت للعيان في أوساط المسؤولين العموميين والشركات \ أرباب العمل. يجب أن يكون ضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب جزءًا لا يتجزأ من إجراءات مكافحة الاسترقاق أثناء حالات الطوارئ.

هذه القضايا بكافة تقود إلى نقطة حاسمة ونهائية: لقد غدا نهج حقوق الإنسان الذي يركز على الضحية الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. سلط هذا المشروع البحثي الضوء على مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكِبت خلال الوباء. وبدلاً من تقييد أو تعليق حقوق ضحايا الاسترقاق الحديث والعمال المتضررين، يجب على الحكومات أن تدرك بكل صراحة ووضوح أن حمايتهم هي الطريقة الأكثر فعّالية لتعزيز إجراءات مكافحة الاسترقاق وتسهيل الانتعاش الاقتصادي في آن واحد، لأنه من شان هذا حماية الفئات الضعيفة من مزيد من الاستغلال وسوء الاستخدام، وزيادة الإنتاجية

والربحية على المدى الطويل.[248] عندما تضع الدول والشركات \ أرباب العمل حقوق الإنسان في الصدارة، قبل الأرباح، يمكن القضاء على الاسترقاق الحديث عاجلاً وليس آجلاً.

4.2 التوصيات

4.2.1 إجراءات مكافحة الاسترقاق

- ينبغي على الدول مواصلة التحقيق في الاسترقاق الحديث ومقاضاة مرتكبيه ومعاقبتهم أثناء الجائحة من خلال الحفاظ على الموارد البشرية والموارد الأخرى على نحو كافٍ. كما يجب محاسبة الشركات وأرباب العمل الذين ينخرطون في استغلال الفئات السكانية الضعيفة وعدم تركهم يفلتون من العقاب، جنباً إلى جنب مع المجرمين ومن على شاكلة الجماعات الإجرامية المنظمة.
- يجب على الدول تعزيز عمليات التفتيش داخل أماكن العمل حتى تتمكن من الكشف عن حالات الاسترقاق الحديث بشكل أكثر فعّالية.
- يجب أن تكون التحقيقات المالية الفعّالة ضد الاسترقاق الحديث والاحتيال والفساد المرتبط بكوفيد-19، وكذلك استرداد الأصول الجنائية، جزءًا لا يتجزأ من استجابات إنفاذ القانون أثناء الوباء. يجب استخدام عائدات الجريمة المُصادرة بدورها لحماية الضحايا والعمال المتضررين وكذلك لتعزيز قدرة إنفاذ القانون والسلطات العامة الأخرى.
- يجب على الدول الاستمرار في حماية جميع ضحايا الاسترقاق الحديث دون تمييز. كما يجب إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال والشباب والسكان الأصليين والأقليات والعمال المهاجرين المُسجلين \ غير المُسجلين والمشردين داخليًا \ خارجيًا والعاملين في القطاع غير الرسمي.
- يجب توفير مساعدات مُصَمَّمة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفردية للضحايا على نحو كافٍ، بما في ذلك الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف. وفي هذا الصدد، يجب على الدول استشارة الضحايا على نطاق واسع وإدماج أراءها في تدابير الحماية التي تتخذها.
- يجب على الدول الاعتراف بالمساهمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والنقابات وغيرها من العاملين الآخرين في الخطوط الأمامية، الذين يتوفّرون على ثروة من الخبرة والتجربة في مساعدة ضحايا الاسترقاق الحديث. يجب دعم ما يقومون به من عمل، بما في ذلك الترويج لبيئة عمل آمنة دون خوف من الإصابة بعدوى كوفيد-19. يجب أيضًا إشراك هذه المنظمات في عملية صنع القرارات الرامية إلى مكافحة السخرة والاسترقاق.

4.2.2 حماية العمال المتضررين من كوفيد-19

4.2.2.1 تدابير فورية

- يجب على الدول تقديم الدعم لجميع العمال المتضررين دون تمييز من أي نوع. يجب إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والأقليات والعمال المهاجرين المُسجلين \ غير المُسجلين والمشردين داخليًا \ خارجيًا، ويعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي. يجب استشارتهم بشكل كافٍ لتطوير وتنفيذ وسائل التصدي المناسبة لكوفيد-19.
- يجب على الدول إنشاء بنية تحتية والحفاظ عليها والتوصل إلى آليات فعّالة لتقديم الدعم، المتاح لجميع المتضررين.
- ينبغي على الدول أن تعزز، لا أن تخفف أو تُعَلِّق، قوانين ولوائح العمل والحماية الاجتماعية أثناء الجائحة.
- يجب على الدول والشركات \ أرباب العمل (بما في ذلك تلك الموجودة في سلاسل التوريد) تحسين ظروف العمل لجميع العمال. يجب عليهم تنفيذ تدابير للحد من خطر الإصابة بعدوى كوفيد–19 في مكان العمل، مثل ساعات العمل المرنة (على سبيل المثال التناوب وساعات العمل الكيفية وغير الصارمة) والتباعد الاجتماعي وتوفير معدات الوقاية الشخصية والاختبارات الطبية المجانية في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي.
- يجب عل الدول أيضًا تقديم الدعم الكافي لتحسين الظروف المعيشية من خلال توفير مواد الإغاثة والضروريات اليومية الأخرى، ومنع إخلاء المساكن ودعم مدفوعات الإيجار \ الرهن العقاري وفواتير الخدمات من خلال التعاون الوثيق مع أصحاب العقارات ومقدمي الخدمات.
- يجب على الدول توفير علاج كوفيد-19، وإتاحة التطعيم مجانًا لجميع العمال دون تمييز، ويجب ضمان استمرار أجورهم أثناء الحجر الصحي و \ أو العلاج.
- يجب على الدول والشركات احترام وحماية الحقوق النقابية لجميع العمال، بما في ذلك العمال غير الرسميين والعمال المهاجرين المُسجلين \ غير المُسجلين الذين يتم حرمانهم في العادة من هذه الحقوق.
- ينبغي على الدول إنشاء آلية مستقلة ومحايدة ومستدامة تسمح لجميع العمال بمعالجة حالات انتهاك حقوق العمل والحصول على سبل الانتصاف.
- يحب على الدول الاعتراف بالمساهمات التي تقدمها النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في حماية حقوق العمال أثناء الجائحة وأن تدعمها بفعالية. يجب أن تشارك هذه النقابات والمنظمات في صنع القرار للتصدي لفيروس كورونا، كما يجب التحقيق في المضايقات التي تحدث من أي نوع ومقاضاة مرتكبيها بصرامة.
- فيما يتعلق بالعمال الأجانب، يجب على الدول تمديد تصاريح العمل والإقامة (للعمال المُسجلين) أو تسوية وضع الهجرة (للعمال غير المُسجلين) وضمان المساواة في الحصول على كل الدعم أسوة بما هو ممنوح لمواطنيها.
- في حالة رغبة هؤلاء العمال الأجانب في العودة إلى ديارهم، يجب على الدول الأصلية ودول المقصد العمل معًا لتسهيل عودتهم الآمنة. يجب تجنب الطرد الجماعي أو الترحيل حتى أثناء الجائحة.

- وفيما يتعلق بالأطفال، يجب على الدول حمايتهم من الوقوع في عمالة الأطفال والممارسات الأخرى مثل الاستغلال الجنسي والزواج القسري. يجب التحقيق بصرامة مع الجناة ومقاضاتهم ومعاقبتهم.
- يجب أن يستمر الأطفال والشباب في تلقي التعليم والتدريب أثناء الوباء. يجب على الدول ضمان المساواة في حصول جميع الأطفال والشباب على فرص التعليم والتدريب من خلال تحسين البنى التحتية، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة.
- يجب على الدول التعاون مع بعضها البعض لمحاربة كوفيد-19. كما يجب على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية التي تفتقر إلى القدرات والموارد، وكذلك المنظمات الإقليمية \ الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية.
- يجب على الدول ضمان وجود الآليات والموارد لمواصلة المبادرات البحثية، أو البدء فيها في بعض الحالات، لإجراء تحليل معمّق لتأثيرات وباء كوفيد-19 على الاسترقاق الحديث من أجل تطوير سبل التصدي المناسبة، بما في ذلك تقديم الدعم لضحايا الاسترقاق الحديث الفعليين\المحتملين. يجب عليهم أيضًا تصنيف البيانات على أساس الهويات المختلفة، على سبيل المثال حسب العرق والدين والجنس والإعاقة من أجل إظهار اتجاهات التمييز وجوانب الهشاشة التي قد تحدث على أساس الهوية.

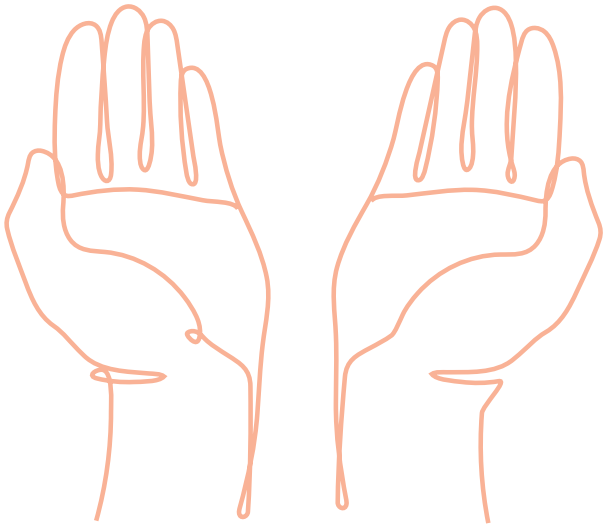

4.2.2.2 تدابير متوسطة إلى طويلة الأمد

- ينبغي على الدول التحرك نحو إضفاء الطابع الرسمي على العمل غير الرسمي بأسرع ما يمكن حتى يتمكن العمال في هذا القطاع من الاستفادة من نفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الرسميون.
- يجب على الدول ضمان توافر التعليم والتدريب المهني وفرص العمل وتوفير مساعدات اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا لجميع الناس دون تمييز، وتكافؤ فرص الوصول إليها. ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للفئات الأكثر هشاشةً، مثل النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والأقليات (بما في ذلك أولئك الموصومون بالاسترقاق القائم على النسب والطبقات المُصَنَّفة) والمشردين داخليًا \ خارجيًا.
- يجب على الدول تقييم احتياجات العمل في مختلف القطاعات بدقة، وفتح قنوات قانونية وآمنة لهجرة العمال الأجانب القادرين على تلبية هذه الاحتياجات، ومنحهم نفس الحقوق التي يتمتع بها رعاياها.
- يجب على الدول معالجة الأسباب الكامنة وراء الاسترقاق الحديث، ولا سيما الفقر وعدم المساواة والتمييز التي تفاقمت أثناء الجائحة بشكل فردي وجماعي مع أصحاب المصلحة المعنيين مثل الناجين من الاسترقاق الحديث والشركات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية \ الدولية.

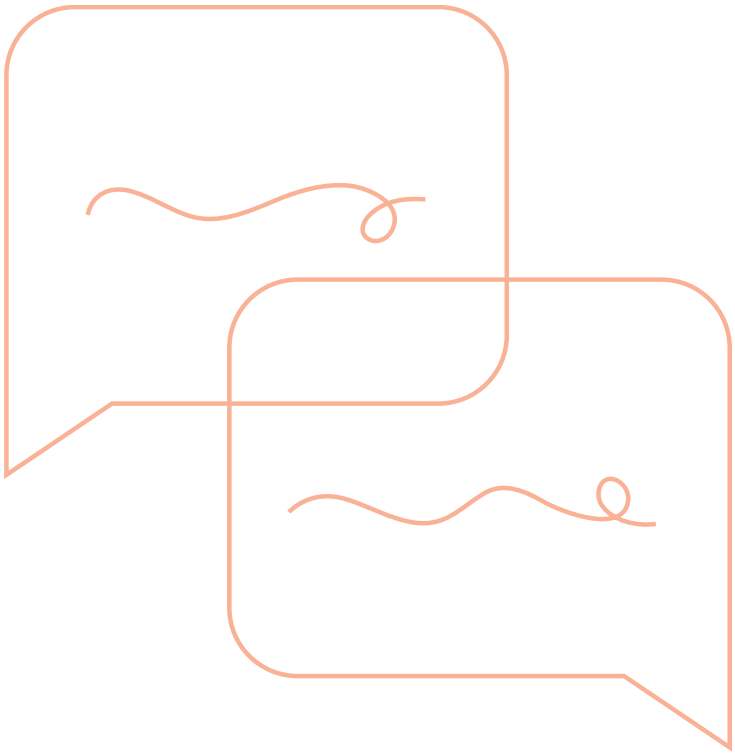

القسم 5 مبادى إرشادية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها ضد الاسترقاق الحديث في حالات الطوارئ

المبدأ العام

المبدأ الأول: يجب أن تكون حقوق الإنسان محور الإجراءات المتخذة لمكافحة الاسترقاق الحديث في حالات الطوارئ.

استمرار تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال حالات الطوارئ،[249] ويجب أن تكون حماية وتعزيز حقوق الإنسان لضحايا الاسترقاق الحديث الفعليين أو المحتملين الهدف الأساسي لجهودهم المناهضة للاسترقاق[250] نظراً لزيادة سرعة تأثر هذه الفئات وضعفها خلال حالات الطوارئ.

التحقيق والمحاكمة والعقاب

المبدأ الثاني: يجب على الدول مواصلة جهود التحقيق في حالات الاسترقاق الحديث ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم في حالات الطوارئ.

مع أن هذا الأمر قد يتسبب في تقييد بعض حقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ، إلا أنه قد تم تحديد حظر الاسترقاق والعبودية والسخرة على أنه أمر غير قابل للتقييد؛ وبالتالي يجب أخذ ذلك في الاعتبار والالتزام به.[251] يُستكمل هذا الالتزام من خلال تطبيق صكوك حقوق الإنسان الأخرى مثل "اتفاقية حقوق الطفل 1989 (CRC)"،[252] وبروتوكولاتها بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وبشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة[253] و«اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 (CEDAW).[254] في مجال قانون العمل الدولي، تطبق الصكوك في حالات الطوارئ، ومن بينها "اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري لعام 1930" و«اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام 1999" و«الاتفاقية المتعلقة بالعمل اللائق لعمال المنازل لعام 2011.[255] كما يحظر القانون الجنائي الدولي الاسترقاق، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستعباد الجنسي والبغاء القسري وتجنيد الأطفال، وتوصيفها كجرائم ضد الإنسانية و \ أو جرائم حرب.[256]

وكنقطة انطلاق، يجب على الدول مواصلة جهود التحقيق ومقاضاة ومعاقبة مرتكبي الاسترقاق والسخرة والاستعباد وغيرها من الممارسات الاستغلالية أثناء حالات الطوارئ[257] التي يرتكبها المجرمون وكذلك من جانب الشركات وأرباب العمل. هذا، ويمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تُثبت وتؤكد دورها كأدوات مفيدة في التغلب على الطبيعة المعقدة للاسترقاق الحديث، مثل استخدام أجهزة إنفاذ القانون الاستباقية التي تقودها الاستخبارات ومراقبة الاتصالات واعتراضها،[258] كما أقرت بذلك آليات حقوق الإنسان.[259]

يجب على الدول الاحتفاظ بموارد بشرية وموارد أخرى كافية أثناء حالات الطوارئ لضمان مقاضاة مرتكبي جرائم الاسترقاق الحديث ومعاقبتهم على النحو المناسب وتجنب الإفلات من العقاب.[260]

المبدأ الثالث: يجب تطبيق القانون ضد جرائم الاسترقاق الحديث أثناء حالات الطوارئ وفقاً لقواعد ومبادئ حقوق الإنسان القائمة.

بالإضافة إلى التحقيق الجنائي، قد تثير أجهزة إنفاذ القانون القائمة على المعلومات الاستخبارية من خلال استخدام تقنيات التحقيق الخاصة قضايا تتعلق بالحق في الخصوصية. وبينما يمكن تقييد هذا الحق في حالات الطوارئ، يجب أن تفي هذه القيود بمتطلبات الشرعية والضرورة والتناسب وعدم التمييز.[261]

تتطلب مبادئ الشرعية وسيادة القانون احترام الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك افتراض البراءة، والحق في المثول أمام محاكم مستقلة، والحق في عدم الإدلاء بأي أقوال والحصول على المساعدة القانونية، حتى في حالات الطوارئ.[262]

المبدأ الرابع: يجب أن تكون التحقيقات المالية ومصادرة عائدات الجرائم المتأتية من الاسترقاق الحديث جزءًا لا يتجزأ من إجراءات مكافحة الاسترقاق

يجب إجراء التحقيقات المالية ومصادرة عائدات الجرائم جنبًا إلى جنب مع التحقيقات والإجراءات الجنائية.[263] يرتبط هذا الالتزام بالتحقق التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966" (ICESCR).[264] يجب ألا تقتصر هذه التحقيقات على استهداف أولئك الذين يستغلون الضحايا بشكل مباشر فقط، بل يجب أن تشمل كل من يحقق استفادة من الاحتيال والفساد أثناء حالات الطوارئ. يجب استخدام العائدات المُصادرة لحماية الضحايا[265] وتعزيز قدرات إنفاذ القانون.

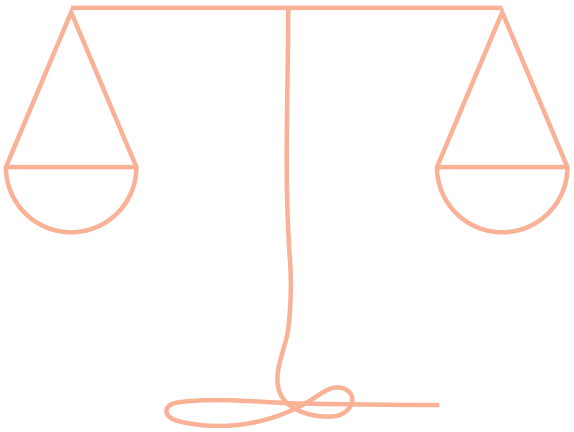

الحماية والمساعدة

المبدأ الخامس: يجب على الدول الاستمرار في تحديد ضحايا الاسترقاق الحديث وحمايتهم أثناء حالات الطوارئ.

تم الإقرار بالالتزام بحماية ضحايا الاسترقاق الحديث كجزء من الالتزام بالحظر[266] وينبغي تطبيقه خلال حالات الطوارئ.[267] تعزز صكوك حقوق الإنسان الأخرى[268] وقانون العمل الدولي[269] هذا الالتزام بالحماية.

يجب على الدول تحديد الضحايا بشكل صحيح حتى يمكن حمايتهم.[270] ويتأتى هذا الأمر من وجوب احتفاظ الدول بما يكفي من الموارد البشرية وغيرها من الموارد حتى تتمكن آليات تحديد الهوية الوطنية من العمل بفعّالية أثناء حالات الطوارئ. كما ينبغي على الدول اتخاذ تدابير معقولة لنقل الضحايا من مكان الاستغلال إلى مكان آمن.[271]

وفي سياق توفير الحماية والمساعدة، يجب ألا تتبنّى الدول مبدأ "نهج واحد يناسب الجميع"، نظراً لتباين درجات الإيذاء واختلافها باختلاف ظروف الضحايا. يجب تقديم مساعدة مُخَصَّصة لتلبية الاحتياجات الفردية والتي قد تشمل، على

سبيل المثال لا الحصر، الوصول إلى الخدمات الصحية[272] وسبل الإعاشة[273] والمساعدة القانونية[274] وتوفير فرص التعليم والتدريب المهني[275] وإعادة التأهيل.[276] ويتطلب هذا مشاركة ضحايا الاسترقاق والتحدث والتشاور معهم.[277]

في حالات الطوارئ، يجب تسوية وضع الهجرة بشكل مؤقت[278] لضحايا الاسترقاق الحديث من الأجانب على أساس حقوق الإنسان و \ أو الأسس الإنسانية لتفعيل القدرة على الحماية والتعافي، مع إمكانية التصديق على الإقامة الدائمة. للضحايا الأجانب الحق في العودة الآمنة إلى بلدانهم الأصلية،[279] ويجب منع الطرد التعسفي أو الجماعي.[280] يتطلب مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي ينطبق بشكل مباشر على ضحايا الاسترقاق الحديث، عدم قيام الدول بطردهم إلى دول يواجهون فيها خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل الدولة أو من قبل جهات فاعلة منفصلة عن الدولة،[281] بما في ذلك التعرض لمزيد من الاسترقاق الحديث.[282]

يجب توفير الحماية دون تمييز في جميع الأوقات مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة من السكان، ويشمل ذلك النساء والأطفال والمشردين داخليًا \ خارجيًا والأشخاص عديمي الجنسية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات والعمال المهاجرين المُسجلين \ غير المُسجلين.[283]

المبدأ السادس: يجب على الدول ضمان احترام الشركات وأرباب العمل لحقوق الإنسان وحمايتها أثناء حالات الطوارئ.

تنطبق "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" في سياق حالات الطوارئ مثل كوفيد–19،[284] والنزاعات المسلحة.[285] يجب أن تكون أي مساعدة تُمنح للشركات وأصحاب العمل أثناء حالات الطوارئ، بما في ذلك تلك الموجودة في سلاسل التوريد، مصحوبة بشرط واضح لضمان "عدم تعريض العمال لمخاطر الصحة والسلامة، والسماح لهم بإجازة مرضية مدفوعة الأجر، وعدم استغلالهم بداعي الأزمات والطوارئ".[286] يجب على الدول سحب الدعم في حالة ارتكاب أصحاب الأعمال والشركات انتهاك صارخ لحقوق الإنسان،[287] بما في ذلك الاسترقاق الحديث، وتبني تدابير تشريعية وغيرها لضمان المساءلة.[288]

المبدأ السابع: يجب على الدول ضمان الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف من خلال الوسائل التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها.

يُعد ضمان الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف التزاماً أساسياً للدولة، ويجب الالتزام بتطبيقه خلال حالات الطوارئ.[289] وقد يكون ذلك التزامًا قضائيًا أو إداريًا اعتمادًا على ظروف الضحايا،[290] بما في ذلك المساعدة القانونية والدبلوماسية و \ أو القنصلية والمشاركة في الإجراءات الجنائية[291] والتعويض عن الضرر وكذلك الخسارة المادية مثل الأجور غير المدفوعة[292] والاعتذارات ورد الاعتبار وإعادة التأهيل، وكذلك ضمان عدم تكرار الضرر.[293] يجب على الدول فرض مبدأ مساءلة الجهات الفاعلة غير الحكومية المتورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ، بما في ذلك الشركات وأرباب العمل، لضمان تعاونهم مع آليات الانتصاف.[294]

المبدأ الثامن: ينبغي على الدول التعاون بنشاط مع منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في سياق تسهيل الحماية الفعّالة.

تلعب منظمات المجتمع المدني والنقابات أدوارًا مهمة في منع الاسترقاق الحديث وقمعه والوقاية منه أثناء حالات الطوارئ. يجب الاعتراف بمساهمات هذه المنظمات والنقابات ودعمها من قبل الدول بإشراكها في عملية صنع القرار[295] في مسألة الاستجابات المناهضة للاسترقاق ومنع المضايقة أو الترهيب ضدها.[296] ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان الحق في الحرية والأمن للأفراد العاملين في منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية. يجب أن تتسق أي تدابير من شأنها الانتقاص من حقوق النقابات العمالية في حالات الطوارئ مع التزام الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وأن تخضع لمتطلبات صارمة من الضرورة والتناسب وعدم التمييز، وتوفر إمكانية التحقق منها من قبل سلطة قضائية مستقلة.[297] إن أفعالاً مثل الاختطاف والاعتقال \ الاحتجاز التعسفي لا تخضع للانتقاص، ويجب على الدول حماية الضحايا من تدخل الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الشركات وأصحاب العمل، وكذلك الكيانات الإجرامية.[298]

إجراءات وقائية

المبدأ التاسع: يجب على الدول تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال.

يعد تحسين ظروف المعيشة والعمل للعاملين خطوة مهمة نحو منع الاسترقاق الحديث، ولكن غالبًا ما يتم تجاهلها في حالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، ينبغي على الدول المحافظة على ظروف عمل عادلة ومواتية.[299] وكحد أدنى، يجب على الدول تجنب اتخاذ تدابير تراجعية دون دراسة متأنية ووجود مبررات لذلك.[300] يمكن أن يقع في هذا الإطار تخفيف أو تعليق قوانين وتدابير العمل والحماية الاجتماعية إذا لم تكن مؤقتة وضرورية ومتناسبة وغير تمييزية.[301] وقد شددت "لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" على عدم السماح باتخاذ تدابير تراجعية، بما في ذلك تعليق التشريعات اللازمة لإحقاق الحق في العمل.[302] وكمثال على ذلك، يعد "تبني سياسات هجرة اليد العاملة التي تزيد من تعرض العمال المهاجرين للاستغلال" انتهاكًا واضحًا للحق في توفر ظروف عمل عادلة ومواتية.[303] يجب أن ينطبق نفس المنطق على الفئات السكانية المستضعفة الأخرى على أساس مبدأ عدم التمييز.

لا يمكن تبرير قيام الدول باتخاذ تدابير تراجعية في أي حال من الأحوال فيما يتعلق بالحق في توفر ظروف عمل عادلة ومواتية، بما في ذلك "الالتزامات الأساسية" مثل ضمان الحد الأدنى للأجور وتنفيذ السياسة الوطنية بشأن الصحة والسلامة المهنية وحظر التحرش (بما في ذلك الجنسي) في العمل ووضع وإنفاذ الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بالراحات وخفض ساعات العمل والترفيه والإجازات مدفوعة الأجر والعطلات الرسمية.[304] ينبغي أن تكفل الدول معاملة متساوية للفئات السكانية المستضعفة المحتملة مثل النساء والأطفال والعمال الشباب وكبار السن والعمال ذوي الاحتياجات الخاصة والعمال غير الرسميين والعمال المهاجرين المُسجلين \ غير المُسجلين والشعوب الأصلية والأقليات والعاملين لحسابهم الخاص والمشردين داخليًا \ خارجيًا والأشخاص عديمي الجنسية.[305]

يجب على الدول مساعدة الشركات في تحديد المخاطر التي قد تؤثر على ظروف العمل العادلة والمواتية والعمل على التخفيف منها ومنعها، بما في ذلك الحوادث والأمراض، وتحميلها المسؤولية عن انتهاك هذا الحق.[306] ينبغي إنشاء نظام قوي وفعال لإجراء التفتيش في أماكن العمل والالتزام به حتى أثناء حالات الطوارئ.[307]

يجب ضمان الحقوق النقابية[308] لجميع العاملين لتحسين ظروف عملهم. وبينما يمكن تقييد هذه الحقوق في أوقات الطوارئ، إلا أنه يجب أن تكون هذه القيود مؤقتة وضرورية ومتناسبة وغير تمييزية.[309] تنطبق الحقوق النقابية على الجميع، وبالتالي يجب أن تشمل الرعايا الأجانب.[311] ومع التسليم بأن العمال المُسجلين يتمتعون بحقوق أوسع في هذا الصدد، إلا أنه يجب حصول حتى العمال غير المُسجلين على بعض الحقوق مثل الانضمام إلى النقابات العمالية والمشاركة في اجتماعاتها، وطلب المساعدة منها.[312] يعني مبدأ عدم التمييز وجوب تمتع الجميع بنفس الحقوق، بمن فيهم النساء والعمال غير الرسميين[313] وغيرهم من الفئات السكانية المستضعفة.

وفيما يتعلق بالظروف المعيشية لضحايا الاسترقاق الحديث والعاملين في حالات الطوارئ، ينبغي على الدول مواصلة توفير سكن سليم وآمن لهم.[314] يؤدي الإخلاء القسري وما ينجم عن ذلك من تشرد إلى تعجيل تعرض الأفراد لمزيد من الاستغلال وسوء المعاملة في حالات الطوارئ، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.[315] يجب أن تتواصل جهود الضمان الاجتماعي والحماية في حالات الطوارئ،[316] بما في ذلك دعم الدخل، لتجنب التشرد ومنع الممارسات الاستغلالية التي قد ترقى إلى الاسترقاق أو السخرة أو العمل القسري. يجب إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة بشكل خاص، مثل النساء والأطفال والعمال غير الرسميين والسكان الأصليين والأقليات والعمال المهاجرين والمشردين داخليًا \ خارجيًا والأشخاص عديمي الجنسية.

المبدأ العاشر: يجب على الدول الاستمرار في منع الاسترقاق الحديث أثناء حالات الطوارئ.

يرتبط المنع ارتباطًا وثيقًا بالتزامات حقوق الإنسان الأخرى. على أن التحقيقات الفعّالة والعقاب والدعم والمساعدة وتحسين ظروف العمل والمعيشة يمكن أن تؤدي إلى منع الأشخاص المستضعفين من الوقوع ضحية الاسترقاق الحديث.

وعلى مستوى أوسع، يتساوى تطبيق التزامات الوقاية الأخرى في الحالات غير الطارئة والحالات الطارئة.[317] ويشمل ذلك تنفيذ خطط الإجراءات الوطنية، وزيادة الوعي وتدريب سلطات إنفاذ القانون والسلطات العامة الأخرى المكلفة باستجابات مكافحة الاسترقاق.[318] ينبغي أن تعترف الدول بوضوح بأهمية مساهمات الضحايا \ الناجين من الاسترقاق الحديث، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها مثل النقابات العمالية في مكافحة الاسترقاق الحديث وتدعمها.

التعاون والتضامن الدولي

المبدأ الحادي عشر: التعاون والتضامن الدوليان أمران حاسمان في استمرار إجراءات مكافحة الاسترقاق أثناء حالات الطوارئ.

تم التأكيد على أهمية التعاون والتضامن الدوليين في المواد 1، 55 و56 من "ميثاق الأمم المتحدة" والمادة 2 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (ICESCR)،[319] مع مراعاة الطبيعة الشاملة للحماية من الاسترقاق[320] التي تعزز هذا الالتزام. هذا، ويكتسب التعاون والتضامن الدوليان أهمية خاصة في حالات الطوارئ حيث قد تضطر الدول إلى تحويل الموارد لمواجهة تلك الطوارئ، مما يؤدي إلى تأخير جهود مكافحة الاسترقاق أو تعليقها.

يجب على الدول المتقدمة التي تتوفّر على موارد كافية مساعدة الآخرين المحتاجين لضمان قدرة جميع الدول على مواصلة جهود مكافحة الاسترقاق، ولا سيما حماية وتعزيز حقوق الإنسان لضحايا الاسترقاق الحديث والعمال، وكذلك التعاون من أجل تحقيق العدالة الجنائية الدولية.[321]

لعبت المؤسسات الدولية، بما في ذلك "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" (UNODC) و«منظمة العمل الدولية" (ILO) و«مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR) والمنظمات الإقليمية دورًا فعالاً في تقديم المساعدة للدول النامية في حالات الطوارئ عبر تاريخها. ومع ذلك، من المهم تصميم أنشطتها وتدابيرها بما يحقق حماية وتعزيز حقوق الإنسان،[322] بما في ذلك الحماية من الاسترقاق الحديث.

ينطبق الشيء نفسه على المؤسسات المالية الدولية، مثل "البنك الدولي" و«صندوق النقد الدولي" وبنوك التنمية الإقليمية. ينبغي على الدول التأكد من عدم تعارض استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها مع الالتزامات الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحق في العمل[323] وفي ظروف عمل عادلة ومواتية،[324] من أجل الحيلولة دون استغلال الفئات المستضعفة من السكان في الاسترقاق الحديث.

يجب على الدول تعليق العقوبات الاقتصادية وغيرها من التدابير القسرية المفروضة على الدول بصفة مؤقتة أثناء حالات الطوارئ. غالبًا ما يكون لهذه العقوبات آثار سلبية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان،[325] بما في ذلك الحق في العمل.[326] وهذا قد يؤدي بدوره إلى نشوء اقتصادات غير رسمية أو غير قانونية[327] وزيادة حالات الاسترقاق الحديث بشكل أكبر. ستؤثر هذه الإجراءات القسرية أيضًا على التضامن والتعاون الدوليين في معالجة حالات الطوارئ.[823]

Notes

1 Interview with Anti-Racism Movement (19/2/21); Interview with Anti-Slavery Australia (29/1/21); Interview with Anti-Slavery International (19/11/20); Interview with Caribbean Migration and Development Observatory (OBMICA)(17/12/20); Interview with Pakistan Dalit Solidarity Network (11/12/20); Interview with Platform for Labour Action (26/11/20); Interview with Proyecto de Derechos Económicos, Sociales y Culturales AC (ProDESC) (3/12/2020); Anti-Slavery International, Association Nigérienne pour le Traitement de la Délinquance et la Prévention du Crime (ANTD) and Timidria, Joint Submission for the Universal Periodic Review of Niger (2020), 6; Centre for Social Justice & Justice Care UK, It Still Happens Here: Fighting UK Slavery in the 2020s (July 2020), 61; Global Initiative against Transnational Organised Crime, Aggravating Circumstances: How Coronavirus Impacts on Human Trafficking (May 2020), 20; Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE) and UN Women, Guidance: Addressing Emerging Human Trafficking Trends and Consequences of the COVID-19 Pandemic (2020), 67 and 71; and UN Country Team at Laos PDR, Joint Response to the Joint Questionnaire on COVID-19 and Human Rights by Special Procedures Mandate Holders (June 2020), 26.

2 Interpol, Threats and Trend: Child Sexual Exploitation and Abuse: COVID-19 Impact (September 2020), 7-8. It reported that 60% of Interpol Member States have not accessed its International Child Exploitation Database during the pandemic.

3 Interview with Arbeit und Leben (18/12/20); Interview with Canadian Labour Congress (12/1/21); Interview with Comité Contre l'Esclavage Moderne (30/11/20); Interview with Focus on Labour Exploitation (FLEX) (30/11/20); Interview with La Strada International (30/11/20); Interview with LEFÖ-IBF (30/11/20); Interview with Anti-Slavery International, *supra* n. 1; International Labour Organisation (ILO), Country Policy Responses, https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/regional-country/country-responses/lang--en/index.htm; and Labour Behind the Label, Boohoo & COVID-19: People Behind Profits (June 2020), 12.

4 Interview with Platform for Labour Action, *supra* n. 1.

5 Interview with a civil society organisation in Thailand (18/12/20); Interview with Timidria (12/1/21); U.S. Department of State, Trafficking in Persons Report 2020 (TIP Report), 76 and 88; Interview with Anti-Slavery Australia, *supra* n. 1; Interview with Comité Contre l'Esclavage Moderne, *supra* n. 3; and Interpol, *supra* n. 2, 9.

6 Commonwealth Human Rights Initiative, Response to Joint Questionnaire by Special Rapporteur Mandate Holders on Protecting Human Rights during and after COVID-19; Modern Slavery: National Referral Mechanism and Duty to Notify Statistics UK, Quarter 2 (April-June) 2020; Interview with LEFÖ-IBF, *supra* n. 3; Centre for Social Justice & Justice and Care UK, *supra* n. 1, 61; and OSCE and UN Women, *supra* n. 1, 25, 66 and 67.

7 Interviews with Anti-Slavery International and ProDESC, *supra* n.1; Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 18; and OSCE and UN Women, *ibid*., 11, 21, 67 and 68.

8 OSCE and UN Women, *ibid*., 11 and 18.

9 This has been reported in States including Australia, Austria, France, Cameroon, the Caribbean, Germany, India, Kenya, Lebanon, Malaysia, Nigeria, the Philippines, Tanzania, Vietnam and the United Kingdom. Interview with Awareness against Human Trafficking (HAART)(24/11/20); Interview with Elom Empowerment (17/12/20); Rights Lab (University of Nottingham), Protecting Human Rights during and after the COVID-19 Crisis: Response to the Joint Questionnaire Special Procedures (June 2020), 3; Interviews with Anti-Racism Movement and OBMICA, *supra* n. 1; Interviews with Comité Contre l'Esclavage Moderne, FLEX, and LEFÖ-IBF, *supra* n. 3; and Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 18.

10 Anti-Slavery International, Protecting Human Rights during and after COVID-19: A Response by Anti-Slavery International (June 2020), 5; Interview with Anti-Slavery Australia, *supra* n. 1; Interviews with Comité Contre l'Esclavage Moderne and LEFÖ-IBF, *ibid*.; and Interview with La Strada International, *supra* n. 3.

11 Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie (14/12/20); UN Women, COVID-19 and the Impact on Civil Society Organisations Working to End Violence against Women and Girls (2020), 5; Interview with Platform for Labour Action, *supra* n. 1; Interview with HAART, *supra* n. 9; and Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 18.

12 Commonwealth Human Rights Initiative, *supra* n. 6, 2.

13 Freedom Fund, Global Pandemic, Local Devastation: Frontline Efforts to Support the Most Vulnerable (September 2020), 12; Interview with LEFÖ-IBF, *supra* n. 3; and OSCE and UN Women, *supra* n. 1, 22, 66-67.

14 OSCE and UN Women, *ibid*., 66.

15 Interview with Center for Economic and Social Rights (4/12/2020); Replies by the Government of Finland to the Questionnaire by Several Special Procedure Mandate Holders (June 2020), 27; and Commonwealth Human Rights Initiative, *supra* n. 6, 3 and 5.

16 Interview with American Federation of Labor and Congress of Industrial Organizations (AFL-CIO) (7/1/21); and Interview with La Strada International, *supra* n. 3.

17 Interview with Anti-Slavery Australia, *supra* n. 1; Centre for Social Justice & Justice and Care UK, *supra* n. 1, 61; and Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 2-3.

18 OSCE and UN Women, *supra* n. 1, 22.

19 Interview with ProDESC, *supra* n. 1.

20 Hope for Justice, Response to Joint Questionnaire of Special Procedures (2020), 5.

21 ILO Monitor, COVID-19 and the World of Work, 7th ed, (January 2021), 1-2.

22 Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, Including Its Causes and Consequences, A/HRC/45/8 (2020), para. 21.

23 Rajneesh Narula, "Policy Opportunities and Challenges from the COVID-19 Pandemic for Economies in Large Sector' (2020) 3 Journal of International Business Policy 302, 303.

24 Food and Agriculture Organisation (FAO), Impact of COVID-19 on Informal Workers (April 2020), 1; and ILO and Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), The Impact of COVID-19 Pandemic on Jobs and Incomes in G-20 Economies (2020), 16.

25 ILO, Women and Men in Informal Economy: A Statistical Picture, 3rd ed (2018), 20.

26 FLEX, No Workers Left Behind: Protecting Vulnerable Workers from Exploitation during and After the Coronavirus (COVID-19) Pandemic (April 2020), 8; and Shinnosuke Kikuchi, Sagiri Kitao and Minamo Mikoshiba, "Who Suffers from the COVID-19 Shocks? Labor Market Heterogeneity and Welfare Consequences in Japan' COVID Economics, Issue 40 (July 2020), 76.

27 Freedom Fund, *supra* n. 13, 32.

28 Interview with Human Development Organisation (11/12/20); Interview with International Dalit Solidary Network (IDSN) (27/11/2020); Jurgen Schwettmann, COVID-19 and Informal Economy: Impact and Response Strategies in Sub-Saharan Africa (August 2020), 10; United Nations Development Programme (UNDP), Impact of COVID-19 on Lives, Livelihoods and Micro, Small and Medium-Sized Enterprises in Tajikistan (2020), 64; and Interview with Platform for Labour Action, *supra* n. 1.

29 ILO and Asian Development Bank, Tackling the COVID-19 Youth Unemployment Crisis in Asia and the Pacific (2020), 7.

30 ILO Monitor, COVID-19 and the World of Work, 4th ed (May 2020), 7.

31 Interview with English Collectives of Prostitutes (18/12/20); Cansu Aydin, Rapid Gender Analysis - COVID-19, Iraq (CARE International in Iraq, June 2020), 13; CARE and UN Women, Latin America and the Caribbean Rapid Gender Analysis for COVID-19 (2020), 30 and 32; Chitra Nagarajan, Impact of COVID-19 on VAWG in Nigeria, VAWG Helpdesk Research Report (July 2020), 10; Evidence Consortium on Women's Group, The Impact of COVID-19 on Opportunities for Adolescent Girls and the Role of Girls' Group (September 2020), 5; Jenny Parks et al., Young People, Inequality Violence during the COVID-19 Lockdown in Uganda, CoVAC Working Paper (October 2020); John Gachohi et al., "Public Health Challenges Posed by Delays in Obtaining COVID-19 Clearance for Long Distance Truckers in East Africa' (2020) Global Epidemiology 1, 2; Outright Action Population Council, Social, Health, Education and Economic Effects of COVID-19 on Adolescent Girls in Kenya (June 2020), 5; Outright International, Vulnerability Amplified: The Impact of the COVID-19 Pandemic on LGBTIQ People (2020); Plan International and African Child Policy Forum, Under Siege: Impact of COVID-19 on Girls in Africa (June 2020), 8 and 20; Rob Stephenson, et al., " In the Time of COVID-19: Results of an Online Survey of Gay, Bisexual and Other Men Who Have Sex with Men's Experience of Sex and HIV Prevention During the US COVID-19 Epidemic' (2020) AIDS and Behaviour 1, 4; and Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3.

32 Interview with the International Committee on the Rights of Sex Workers in Europe (ICRSE) (18/12/20); and Interview with English Collectives of Prostitutes, *ibid.*

33 Interview with Inclusivity Project (10/12/2020); Interview with Institute on Statelessness and Inclusion (19/1/21); Interview with Nagorik Udyog (10/12/2020); Interview with National Campaign for Dalit Human Rights (11/12/20); Interview with Samata Foundation (10/12/2020); Consultative Group to Assist the Poor (CGAP), Relief for Informal Workers, Falling Through the Cracks in the COVID-19 Crisis (August 2020), 2; Interview with a civil society organisation in Thailand, *supra* n. 5; Interview with HAART, *supra* n. 9; Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; and Interview with Human Development Organisation, *supra* n. 28.

34 ILO, Impact on the Labour Market and Income in Latin America and the Caribbean (September 2020), 8; and Interview with Anti-Racism Movement, *supra*, n. 1.

35 World Trade Organization, The Economic Impact of COVID-19 on Women in Vulnerable Sectors and Economies (August 2020), 5; Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3; and Interview with Center for Economic and Social Rights *supra* n. 15.

36 Christian Aid, Building Back with Justice: Dismantling Inequalities after COVID-19 (July 2020), 17; and Ethical Trading Initiative, COVID-19 Briefing Note: Migrant Workers (2020).

37 Anti-Slavery International, Leaving No One Behind (April 2020), 9. Dalits ("broken/scattered" in Sanskrit) have traditionally faced multiple discriminations in their society.

38 Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; and Anti-Slavery International, A Response, *supra* n. 10, 5.

39 CGAP, *supra* n. 33, 2.

40 Interview with Platform for Labour Action, *supra* n. 1; and Interview with a civil society organisation in Thailand, *supra* n. 5.

41 Interview with Pakistan Dalit Solidarity Network, *supra* n. 1.

42 Interview with Platform for International Cooperation on Undocumented Workers (PICUM) (18/12/20); and Interview with Anti-Racism Movement, *supra* n. 1.

43 ILO, Indicators of Forced Labour (2012). These indicators have been used to analyse instances of modern slavery globally in this project.

44 Laura Foley and Nicola Piper, COVID-19 and Women Migrant Workers: Impacts and Implications (International Organisation for Migration (IOM) 2020), 3; and Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16.

45 OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, Impact on Gender Equality and Policy Responses (June 2020), 12; and Foley and Piper, *ibid*., 5.

46 ILO, COVID-19 and Care Workers Providing Home or Institution Based Care (October 2020), 2-3.

47 *Ibid*., 3; and Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3.

48 Amnesty International, COVID-19 and Its Human Rights Impact in Indonesia (2020), 6; and ILO, *ibid*.

49 UN Women, COVID-19 and Violence against Women and Girls: Addressing the Shadow Pandemic (2020), 3.

50 Freedom United, Exposing the Hidden Victims of COVID-19 (May 2020), 10; and International Bar Association Human Rights Institute, IBAHRI COVID-19 Human Rights Monitor (July 2020), 7.

51 Ethical Trading Initiative, Labour Standards in Pakistan's Surgical Instruments Sector: A Synthesis Report (2020); Walk Free Foundation, Protecting People in a Pandemic (2020), 9; and Anti-Slavery International, A Response, *supra* n. 10, 7; and TIP Report, *supra* n. 5, 157.

52 The Guardian, "Vulnerable Prisoners Exploited to Make Coronavirus Masks and Hand Gels' (12/3/20), https://www.theguardian.com/global-development/2020/mar/12/vulnerable-prisoners-exploited-to-make-coronavirus-masks-and-hand-gel; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; Anti-Slavery International, *ibid*., 7; Freedom United, *supra* n. 50, 10; and Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 12.

53 ILO, The Supply Chain Ripple Effect: How COVID-19 is Affecting Garment Workers and Factories in Asia and the Pacific (October 2020), 3 and 8.

54 ILO, What Next for Asian Garment Production After COVID-19? The Perspectives of Industry Stakeholders (2020), 18.

55 Textile Focus, Cambodia: Government Approved the Proposal of PPE Production (June 2020), http://textilefocus.com/cambodia-government-approved-proposal-ppe-production/.

56 Global Sourcing Fung Business Intelligence, Asia Sourcing Update (June 2020); and ILO, Recommendations for Garment Manufacturers on How to Address the COVID-19 Pandemic (2020), 3.

57 ILO, *ibid*.

58 Migrant Workers Alliance for Change, Unheeded Warning: COVID-19 and Migrant Workers in Canada (2020).

59 COVID-19 Watch, ETUC Briefing Note (May 2020), 8.

60 Freedom Fund, *supra* n. 13, 27.

61 Interview with ProDESC, *supra* n. 1.

62 Infectious Disease Society of America (IDSA) and HIV Medicine Association (HIVMA), COVID-19 Policy Brief: Disparities among Immigrant Populations in the United States (September 2020), 4; Interfaith Center on Corporate Responsibility, Investor Statement: Recommendations for Meat Processors during COVID-19 (May 2020), 1; Jonathan W. Dyal, et al., COVID-19 among Workers in Meat and Poultry Processing Facilities (Center for Disease Control and Prevention)(April 2020); and Interview with AFL-CIO *supra* n. 16.

63 Foley and Piper, *supra* n. 44, 6.

64 Interview with Anti-Racism Movement, *supra*, n 1; ILO, Impact of COVID-19 on Migrant Workers in Lebanon and What Employers Can Do About It (April 2020); Trade Union of Domestic Workers' Solidarity, We Are Domestic Workers, Not Dust Rugs (January 2021), 24; and Walk Free Foundation, *supra* n. 51, 7.

65 Assessment Capacities Project (ACAPS), Migrant Vulnerabilities in Bangladesh, India and Nepal (October 2020), 5.

66 Business & Human Rights Resource Centre, World Cup & Expo Construction: COVID-19 and Risks to Migrant Workers in Qatar and UAE (2020), 8.

67 Anti-Slavery International, Anti-Slavery Reporter (Summer 2020), 16; ILO, Experiences of ASEAN Migrant Workers during COVID-19 (June 2020), 6; Interviews with Anti-Racism Movement and ProDESC, *supra* n. 1; Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3; Interview with Center for Economic and Social Rights *supra* n. 15; Freedom United, *supra* n. 50, 5; and Trade Union of Domestic Workers' Solidarity, *supra* n. 64, 26-27.

68 Interview with ProDESC, *ibid*.; Migrant Workers Alliance for Change, *supra* n. 58, 8-9; and OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *supra* n. 45, 10.

69 Interview with Anti-Racism Movement, *supra*, n. 1; and FLEX, *supra* n. 26, 6.

70 ILO, COVID-19 and Urban Passenger Transport Services (September 2020), 5; and Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3.

71 Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16.

72 Interview with International Trade Union Confederation (ITUC) (8/12/20); Alrud, Country Guide on COVID-19 Government Measures (2020), 59; Equidem, The Cost of Contagion: The Human Rights Impact of COVID-19 on Migrant Workers in the Gulf (November 2020), 22; Interview with National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33; and Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 58.

73 Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *ibid*.

74 Interview with Anti-Racism Movement, *supra*, n. 1; Equidem, *supra* n. 72, 47; IDSA and HIVMA, *supra* n. 62, 4; and Migrant Workers Alliance for Change, *supra* n. 58, 11.

75 Interview with Anti-Racism Movement, *ibid*.; Interview with AFL-CIO *supra* n. 16; and Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n.3.

76 Interview with IDSN, *supra* n. 28; and Interviews with Nagorik Udyog and National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33.

77 ILO, COVID-19: Impact on Migrant Workers and Country Response in Thailand (July 2020), 6; Transient Workers Count Too, Response to the Joint Questionnaire of Special Procedures (June 2020), 6; WHO, Health System Response to COVID-19: Maldives (2020), 5; Interview with Anti-Racism Movement, *supra* n. 1; ACAPS, Migrant Vulnerabilities, *supra* n. 65, 4; ETUC Briefing Note, *supra* n. 59, 9; Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 12; and Migrant Workers Alliance for Change, *supra* n. 58, 19.

78 FAO, Migrant Workers and the COVID-19 Pandemic (April 2020), 2.

79 United Nations Children's Fund (UNICEF), COVID-19 and Children, https://data.unicef.org/covid-19-and-children/.

80 Interview with a civil society organisation in Senegal (12/1/21); Save the Children: COVID-19 Impact on African Children (June 2020), 11; United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Supporting Continued Access to Education During COVID-19: Emerging Good Practices (April 2020), 4-5; and Interview with Timidria, *supra* n. 5.

81 ACAPS, Education in Iraq: Impact of COVID-19 Protests and Pre-Existing Crises on Needs (November 2020), 7; End Child Prostitution and Trafficking (ECCPAT) UK, Replies to the Joint Questionnaire of Special Procedures Mandate Holders (June 2020), 6; EU Fundamental Rights Agency, Coronavirus Pandemic in the EU-Fundamental Rights Implications: Focus on Social Rights (November 2020), 23-24; Interview with Nagorik Udyog, *supra* n. 33; and OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *supra* n. 45, 4.

82 International Cocoa Initiative, Hazardous Child Labour in Côte d'Ivoire's Cocoa Communities during COVID-19 (July 2020); UNICEF and ILO, COVID-19 and Child Labour: A Time of Crisis, A Time to Act (2020), 9-11; World Vision, Warning: May Contain Child Labour- Risky Canadian Grocery Report (2021), 4; Interviews with Platform for Labour Action and ProDESC, *supra* n. 1; ACAPS, *ibid*., 11; and Commonwealth Human Rights Initiative, *supra* n. 6, 3.

83 Interview with Platform for Labour Action, *ibid*.; Interview with HAART, *supra* n. 9; Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; Interviews with Nagorik Udyog and Samata Foundation, *supra* n. 33; Interview with a civil society organisation in Senegal, *supra* n. 80; Freedom Fund, *supra* n. 13, 12; Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 5; and Plan International and African Child Policy Forum, *supra* n. 31, 21-22.

84 Plan International, African Girls in the COVID-19 Pandemic (August 2020), 4; and Interview with Institute on Statelessness and Inclusion, *supra* n. 33.

85 Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 35.

86 Interpol, *supra* n. 2, 9-11.

87 Europol, Exploiting Isolation: Offenders and Victims of Online Child Sexual Abuse During the COVID-19 Pandemic (June 2020).

88 Hope for Justice, COVID-19 and Potential Implications on Human Trafficking and Other Forms of Modern Slavery Internationally (April 2020), 8; Interview with Platform for Labour Action, *supra* n. 1; Commonwealth Human Rights Initiative, *supra* n. 6, 8; and Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 5.

89 IOM and UNHCR, COVID-19 and Mixed Population Movements: Emerging Dynamics, Risks and Opportunities (2020), 2; and Wilfried Martens Centre for European Studies, COVID-19 and Old-New Politics of Irregular Migration from Libya (July 2020), 2.

90 United Nations Office of Drugs and Crime (UNODC), How COVID-19 Restrictions and the Economic Consequences Are likely to Impact Migrant Smuggling and Cross-Border Trafficking in Persons to Europe and North America (2020), 10.

91 UNHCR, Global COVID-19 Emergency Response (October 2020); Interviews with Platform for Labour Action and ProDESC, *supra* n. 1; Interview with HAART *supra* n. 9; Centre for Social Justice & Justice and Care UK, *supra* n. 1, 64; and OSCE and UN Women, *supra* n. 1, 24-25.

92 ILO, The Impact of COVID-19 on Indigenous Communities: Insights from Indigenous Navigator (October 2020), 18.

93 Amnesty International, Let Us Speak Our Rights: Human Rights Situation of Rohingya Refugees in Bangladesh (September 2020), 9; Burmese Rohingya Organisation UK, IDC Response: Follow Up Questions on the Situation of Rohingya (April 2020); Interview with Nagorik Udyog *supra* n. 33; and Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 5.

94 UNODC, COVID-19 and Drug Supply Chain: From Production and Trafficking to Use (2020), 16.

95 Centre for Social Justice & Justice and Care UK, *supra* n. 1, 64; and Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 16.

96 UNODC, The Impact of COVID-19 on Organized Crime (2020), 12.

97 Safer Cumbria, Modern Slavery and Human Trafficking: October 2020 Update, 11.

98 Global Initiative against Transnational Organised Crime, Gangs in Lockdown: Impact of COVID-19 Restrictions on Gangs in East and Southern Africa (October 2020); Interview with Platform for Labour Action, *supra* n. 1; and Commonwealth Human Rights Initiative, *supra* n. 6.

99 Interview with the Passage (18/12/20); Australian Catholic Religious against Trafficking in Persons, Responses to the Questions by the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery (June 2020), 2; Replies by Hungary to the Joint Questionnaire by Special Procedure Mandate Holders (June 2020), 24; Response of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Joint Questionnaire by Special Procedures Mandate Holders (June 2020), 26; The Responses of the Slovak Republic to Joint Questionnaire by Special Procedure Mandate Holders (June 2020), 17; Interview with LEFÖ-IBF, *supra* n. 3; Interview with Human Development Organisation, *supra* n. 28; Commonwealth Human Rights Initiative, *supra* n. 6, 8; and ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3.

100 President's Interagency Task Force, Report on U.S. Government Efforts to Combat Trafficking in Persons (October 2020), 11.

101 Eurojust Press Release: Human Traffickers Taken to Court with Support of Eurojust (November 2020), https://www.eurojust.europa.eu/human-traffickers-swiftly-taken-court-support-eurojust.

102 CBC News, Federal Government Moves to Seal Off Canadian Companies from Human Rights Violations in China (January 2021), https://www.cbc.ca/news/politics/canada-xinjiang-forced-labour-1.5869752; and The Independent, US Bans All Cotton and Tomato Products from Xinjiang over Slave Labour Links (January 2021), https://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-ban-xinjiang-cotton-tomato-uighur-b1787151.html.

103 Adam McCann, "Virtual Criminal Justice and Good Governance during COVID-19' (2020) 7 European Journal of Comparative Law and Governance 225, 227-228; Bonavero Institute of Human Rights, A Human Rights and Rule of Law Assessment of Legislative and Regulatory Responses to the COVID-19 Pandemic Across 27 Jurisdictions (October 2020), 41; Brooklyn Human Trafficking Task Force, COVID-19 Effects on Human Trafficking Responses (2020), 4; Center for Justice Innovation, Impact of COVID-19 on Justice Systems At Home and Abroad (August 2020); International Bar Association, Impact of COVID-19 on Court Operations and Litigation Practice (June 2020), 27 and 42; and UN Women, COVID-19 and Ending Violence against Women and Girls (2020), 6.

104 Replies by the Government of Finland to the Questionnaire by Several Special Procedure Mandate Holders (June 2020), 27; Replies by Greece (June 2020), 6; Interview with Anti-Slavery International, *supra* n. 1; Brooklyn Human Trafficking Task Force, *ibid*., 1; and Commonwealth Human Rights Initiative, *supra* n. 6, 6.

105 Alessandra Cancedda et al, Mitigating the Socio-Economic Impacts of COVID-19 in Ethiopia with a Focus on Vulnerable Group (UNICEF 2020), 12; Interview with a civil society organisation in Senegal, *supra* n. 80; Hope For Justice, Response, *supra* n. 20, 3; and TIP Report, *supra* n. 5, 432-433.

106 Interview with La Strada International, *supra* n. 3.

107 Commonwealth Secretariat Submission to the UN Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, Including Its Causes and Consequences (June 2020); and UNHCR, Supporting Continued Access to Education during COVID-19: Emerging Good Practices (July 2020).

108 Interview with HAART, *supra* n. 9.

109 Interview with a civil society organisation in Thailand, *supra* n. 5.

110 Interview with Platform for Labour Action, *supra* n. 1; Interview with LEFÖ-IBF, *supra* n. 3; and Interview with the Passage, *supra* n. 99.

111 Interview with FLEX, *supra* n. 3; and Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 18.

112 Center for Global Development, COVID-19 in Colombia: Impact and Policy Responses (2020), 13; Inter-American Development Bank, Public Policy to Tackle COVID-19 (2020), 36 and 44; ILO, The Impact of COVID-19 on the Tourism Sector (May 2020), 5; ILO, Protecting the Rights at Work of Refugees and Other Forcibly Displaced Persons During the COVID-19 Pandemic (June 2020), 4; ILO, A Quick Reference Guide to Common COVID-19 Policy Responses (September 2020), 18; International Monetary Fund (IMF), Policy Responses to COVID-19, https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19; ITUC-Africa, African Responses to COVID-19 and the Role of Trade Unions (June 2020), 124; KPMG, Government Response - Global Landscape, https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/government-response-global-landscape.html; OECD, Coronavirus: SME Policy Responses (July 2020), 25-27; UNDP Cuba, Support to the National Response and Recovery to Contain the Impact of COVID-19 (May 2020); World Bank, COVID-19 in Brazil: Impact and Policy Responses (2020), 72; Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 22; and ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3.

113 They include Belgium, Brazil, the Czech Republic, France, Germany, Greece, Italy, Japan, Latvia, Luxemburg, Norway, Portugal, South Korea, Spain, Sweden, Switzerland, Turkey and the United States of America. OECD, Job Retention Schemes during the COVID-19 Lockdown and Beyond (August 2020), 3-9; ILO and OECD, *supra* n. 24, 25.

114 They include Australia, Canada, Estonia, Ireland, the Netherlands, New Zealand and Poland. OECD, *ibid*.

115 They include Argentina, Armenia, Azerbaijan, Bangladesh, Bhutan, Canada, Ethiopia, Guinea, Kazakhstan, Kenya, Mexico, Nepal, Peru, Indonesia, India, Mexico, Nigeria, Palau, Pakistan, the Philippines, Saint Vincent and the Grenadines, Sierra Leone, South Africa, South Korea, Timor-Leste, Uganda and Uzbekistan. FAO, Public Employment Programmes in the time of COVID-19 (August 2020), 8; ILO, Impact of COVID-19 on Nepali Migrant Workers (June 2020), 10; Ugo Gentilini et al., Social Protection and Job Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Responses (World Bank, September 2020), 73, 98, 282, 328, 351, 380, 393, and 460; World Bank, Potential Responses to the COVID-19 Outbreak in Support of Migrant Workers (June 2020), 21; Interview with HAART, *supra* n. 9; Interview with Nagorik Udyog, *supra* n. 33; ILO, Country Policy Responses, *supra*; n. 3; ILO, A Quick Reference Guide, *supra* n. 112, 12; and IMF, Policy Responses, *supra* n. 112.

116 They include Argentina, Australia, Austria, Belgium, Chile, Colombia, Denmark, Estonia, Finland, France, Germany, Iran, Ireland, Israel, Mexico, New Zealand, Norway, Peru, South Korea, Spain, Turkey, the United Kingdom and the United States of America. Asian Development Bank, Coming Out Stronger from COVID-19: Policy Options on Migrant Health and Immigration (October 2020), 6; UNHCR, Livelihoods and Economic Inclusion: COVID-19 Emerging Good Practices (2020), 2; Australian Catholic Religious against Trafficking in Persons, *supra* n. 99, 2; and World Bank, *ibid*., 11, 12, 22,23, 27, 30 and 35.

117 They include Cameroon, Democratic Republic of Congo, Egypt, India, Kenya, Malaysia, Malawi, Mozambique, Niger, Thailand, Ukraine, Zambia and Zimbabwe. Interview with Elom Empowerment, *supra* n. 9; and UNHCR, *ibid*., 4.

118 ILO, COVID-19: Public Employment Services and Labour Market Policy Responses (August 2020), 14-15; and Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3.

119 ILO, Negotiated Income Support and Job Security in Tunisia (October 2020); and OECD, COVID-19 Crisis in the MENA region, *supra* n. 45, 22.

120 IMF, Policy Responses, *supra* n. 112.

121 Indonesian Corruption Watch, Critical Review of the Training Provider of the Preemployment Card Programme (May 2020), 6.

122 Interview with ProDESC, *supra* n. 1; and ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3.

123 ILO, A Quick Reference Guide, *supra* n. 112, 7-8.

124 Advisory issued by the Indian Ministry of Labour and Employment (20 March 2020) and Chief Labour Commissioner Circular (30 March 2020). The Supreme Court of India in the case of *Alakh Alok Srivastava vs. Union of India* (Civil Writ Petition Number 468/2020) expressed an opinion that non-compliance with the advisory by the government would attract a penalty under the Penal Code. Argentina (Decree 624/2020) and Venezuela (Decree 4167) have temporarily prohibited dismissals through legislation. See further, Alrud, *supra* n. 72, 24, 29, 58, and 81; Gentilini et al., *supra* n. 115, 196 and 330; ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3; ILO and OECD, *supra* n. 24, 27; and OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *supra* n. 45, 21.

125 Law No. 18 of 2020, and Law No. 17 of 2020 (Qatar); and Human Rights Watch, Lebanon: New Safeguards for Migrant Domestic Workers (September 2020), https://www.hrw.org/news/2020/09/18/lebanon-new-safeguards-migrant-domestic-workers.

126 Gentilini et al., *supra* n. 115, 508; Inter-American Development Bank, *supra* n. 112, 37; ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3; and ILO and OECD, *supra* n. 24, 31.

127 They include Austria, Belarus, the Czech Republic, France, Germany, Italy, Slovenia and Turkey. Gentilini et al., *ibid*., 84 and 500; and ILO, COVID-19 and Care Workers, *supra* n. 46, 8.

128 They include Albania, Argentina, Australia, Austria, Belgium, Brazil, Cabo Verde, Canada, China, Dominica, France, Georgia, Germany, Iceland, Ireland, Israel, Italy, Jamaica, Lithuania, Luxemburg, Malta, Mauritius, the Netherlands, Paraguay, Portugal, Romania, Russia, Saint Lucia, Singapore, the Slovak Republic, Slovenia, South Korea, Spain, Sri Lanka, Switzerland, Taiwan, Thailand, the United Kingdom and the United States of America. Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3; Gentilini et al., *ibid*., 27-35, 90, 123, 204, 212, 248, 261, 271, 326, 355, 386, 404, 448, and 483; ILO Country Policy Response, *supra* n. 3; and ILO and OECD, *supra* n. 24, 29-30.

129 They include Bolivia, Hong Kong, India, Iran, Peru and Singapore. OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *supra* n. 45, 23-24; and UNHCR, Livelihoods and Economic Inclusion, *supra* n. 116, 7.

130 They include Afghanistan, Bolivia, Cambodia, China, Egypt, Liberia, Malawi, Peru, Togo and Zimbabwe. Gentilini et al., *supra* n. 115, 37, 100, 125, 141, 184, 297, 311, 389, 493, and 542.

131 They include Moldova, the Philippines, Thailand and Ukraine. Gentilini et al., *ibid*., 333, 392, 488, and 518.

132 ACAPS, Colombia: Outlook for September-February (September 2020), 3; African Development Bank, COVID-19 Support Programme in G5 Countries (July 2020), 22 and 44; Clingendael Institute, The Politics of COVID-19 in the Sahel (May 2020), 2; Government of Togo, Press Release: Togolese Government Gives Support to Informal Workers Affected by Its Measures against COVID-19 (April 2020); ILO, Social Protection for Migrant Workers: A Necessary Response to the COVID-19 Crisis (June 2020), 8; ILO, Impact of COVID-19 on Cambodian Migrant Workers (August 2020), 5; Matias Busso et al., The Challenges of Protecting Informal Households during the COVID-19 Pandemic: Evidence from Latin America, COVID Economics, Issue 27 (June 2020), 56; OECD, COVID-19 in Latin America and Caribbean: An Overview of Government Responses to the Crisis (May 2020), 8; United Nations Nepal, COVID-19 Nepal: Preparedness and Response Plan (May 2020), 6; World Bank, Project Information Document, (May 2020), 7; CGAP, *supra* n. 33, 5-7; Gentilini et al., *ibid*., 27-35; Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 22; Inter-American Development Bank, *supra* n. 112, 36-37, 42, and 44; ILO, Tourism Sector, *supra* n. 112, 5 and 7; IMF, Policy Responses, *supra* n 112; ITUC-Africa, *supra* n. 112, 19; OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *supra* n. 45, 23; and Schwettmann, *supra* n. 28, 5.

133 They include Argentina, Bangladesh, Brazil, Cambodia, Colombia, Costa Rica, the Gambia, Guatemala, India, Indonesia, Jordan, Morocco, Namibia, Pakistan, Peru, Thailand, Togo, Tunisia, Turkey, South Africa, Uruguay, Vietnam and Zimbabwe. Center for Global Development, Women's Access to Cash Transfers in Light of COVID-19 (June 2020), 2; Center for Global Development, Digital Cash Transfers for Stranded Migrants: Lessons from Bihar's COVID-19 Assistance Programme (October 2020); International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) and World Bank, Scaling Up Social Assistance Payments as Part of COVID-19 Response (2020), 9, 13-14; Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, Looking Back to Look Ahead: A Rights-Based Approach to Social Protection in the Post COVID-19 Economic Recovery (September 2020), para. 43; Busso et al., *ibid*., 57; Gentilini et al., *ibid*., 18-19; IMF, Policy Responses, *ibid*.; OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *ibid*., 24; and OECD, COVID-19 in Latin America and Caribbean, *ibid*., 8.

134 Yale School of Management, Countries Provide Support Workers in the Informal Economy (May 2020), https://som.yale.edu/blog/countries-provide-support-to-workers-in-the-informal-economy.

135 ILO, Country Policy Responses, *supra* n 3.

136 Global Initiative against TOC, *supra* n. 1, 22.

137 Bayanihan Heal as One Act 2020, Republic Act No. 11494. See Implementing Guidelines of Republic Act No. 11494 "An Act Providing for COVID-19 Response and Recovery Interventions and Providing Mechanisms to Accelerate the Recovery and Bolster the Resiliency of the Philippine Economy, Providing Funding Therefor, and For Other Purposes" (November 2020).

138 ILO, A Quick Reference Guide, *supra* n. 112, 18.

139 ILO, Tourism Sector, *supra* n. 112, 5.

140 ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3.

141 Oxfam, The Hunger Virus: How COVID-19 is Fuelling Hunger in a Hungry World (July 2020), 13.

142 Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, para. 16.

143 Esuna Duragova, Unpaid Care Work in Times of COVID-19 Crisis: Gendered Impacts, Emerging Evidence and Promising Policy Responses, Paper prepared for the UN Expert Group Meeting "Families in Development: Assessing Progress, Challenges and Emerging Issues. Focus on Modalities for IYF+30", 13.

144 Interviews with La Strada International and LEFÖ-IBF, *supra* n. 3. The requirement is that they are formally registered with the governments. While it is possible for sex workers to register as self-employed in France and the United Kingdom, the majority of them do not in reality, due to the stigma attached to the job and/or fear of law enforcement actions against them. Interview with Syndicat du Travail Sexuel (STRASS) (18/12/20); and Interview with English Collectives of Prostitutes, *supra* n. 31.

145 They include Australia, Austria, Bahrain, Belgium, Bulgaria, Canada, Chile, Colombia, Croatia, the Czech Republic, Denmark, Estonia, Finland, France, Germany, Greece, Hungary, Iran, Ireland, Israel, Italy, Japan, Kenya, Latvia, Lithuania, Luxemburg, Malta, Mexico, Morocco, the Netherlands, New Zealand, Poland, Portugal, Qatar, the Slovak Republic, Slovenia, South Africa, South Korea, Spain, Thailand, Tunisia, Uganda, the United Arab Emirates, the United Kingdom and the United States of America. FAO, Migrant Workers and Remittances in the Context of COVID-19 in Sub-Saharan Africa (July 2020), 4-5; OECD, Managing International Migration under COVID-19 (June 2020), 14-16; OECD, What is the Impact of the COVID-19 Pandemic on Immigrants and Their Children? (October 2020), 14; PICUM, Non-Exhaustive Overview of European Government Measures Impacting Undocumented Migrants Taken in the Context of COVID-19 (2020), 17-21; ILO, Country Policy Response, *supra* n. 3; ILO, Rights at Work of Refugees, *supra* n. 112, 5; ILO, Social Protection for Migrant Workers, *supra* n. 132, 5; and World Bank, Potential Responses, *supra* n. 115, 9-11, 24-28, 30, 32, 37-38, and 40.

146 Asian Development Bank, Coming Out Stronger, *supra* n. 116, 6-7; ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3; and World Bank, *ibid*., 11, 23, 24, 26, and 32.

147 Interview with FLEX, *supra* n. 3; ILO, Rights at Work of Refugees, *supra* n. 112, 6; and ILO, Social Protection for Migrant Workers, *supra* n. 132, 7.

148 They include Austria, Belgium, Brazil, Egypt, Finland, Germany, Ireland, Norway, South Africa, Spain, Tunisia, the United Kingdom and the United States of America. Centre for Mediterranean Integration, Responding to the Challenges of COVID-19 in the Mediterranean (October 2020), 4; Congressional Research Service, Unauthorised Immigrants' Eligibility for COVID-19 Relief Benefits in Brief (May 2020); State of California, COVID-19 Guidance for Immigrant Californians (2020);

Interview with LEFÖ-IBF, *supra* n. 3; ILO and OECD, *supra* n. 24, 31; ILO, Social Protection for Migrant Workers, *ibid*., 8; PICUM, *supra* n. 145, 8-9 and 13-14; and World Bank, Potential Responses, *supra* n. 115, 23, 27, and 40.

149 They include Belgium, the Czech Republic, Finland, France, Luxemburg, Malta, the Netherlands, Norway, Spain, Switzerland and the United Kingdom. PICUM, *ibid*., 8.

150 Law 34 (Relaunch Decree) Issued on 19 May 2020 (Italy); ETUC Briefing Note, *supra* n. 59, 11; PICUM, *ibid*.; Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, para. 15; and World Bank, Potential Responses, *supra* n. 115, 37.

151 M2030, Mayapada Group and Tahir Foundation Lead Response to COVID-19, https://m2030.org/2020/04/06/mayapada-group-and-tahir-foundation-lead-response-to-covid-19/.

152 Spar Croatia, Spar Croatia Expands Cooperation with 60 Small-Scale Domestic Producers, https://spar-international.com/news/spar-croatia-expands-cooperation-with-60-small-scale-domestic-producers/.

153 Danone UK, COVID-19 Information, https://corporate.danone.co.uk/en/discover/mission-in-action/id8512.

154 Gazette 43620 of 18 August 2020.

155 They include Bosnia and Herzegovina, Croatia, Djibouti, Egypt, Germany, Greece, Hungary, Malta, Spain, Ukraine and the United States of America. Decree-Law 79-A/2020 of 1 October (Portugal); Government Decree 47/2020 (18 March 2020) (Hungary); Legislative Act (Government Gazette A' 55) of 11 March 2020 as amended by Legislative Act (Government Gazette A' 64) of 14 March 2020 (Greece); Occupational Safety and Health Act 1970 (USA); Alrud, *supra* n. 72, 34; and ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3.

156 ILO, Country Policy Response, *ibid*.

157 They include Australia (some States), Austria, Bahrain, Belgium, Burkina Faso, Canada, Chile, Colombia, Estonia, Finland, France, Germany, Greece, Hungary, Iran, Ireland, Israel, Italy, Kazakhstan, Lithuania, Luxembourg, Malaysia, Maldives, Mexico, Nepal, the Netherlands, Niger, Norway, Peru, Portugal, Oman, Qatar, Rwanda, Saudi Arabia, Singapore, Slovenia, South Korea, Spain, Sweden, Switzerland, the United Arab Emirates and the United Kingdom. ACAPS, Burkina Faso, Mali and Niger: Vulnerability to COVID-19 Containment Measures (April 2020), 4-5; United Nations, Social Protection Responses to the COVID-19 Crisis in the MENA/Arab State Region (July 2020), 10; Interview with ProDESC, *supra* n. 1; Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3; Asian Development Bank, Coming Out Stronger, *supra* n. 116, 5; ILO, Country Policy Response, *ibid*.; OECD, Immigrants and Their Children, *supra* n. 145, 7-8; OECD, Managing International Migration, *supra* n. 145, 18-19; PICUM, *supra* n. 145, 13; Transient Workers Count Too, *supra* n. 77, 9; and World Bank, Potential Responses, *supra* n. 115, 10, 29, 32-33, and 37.

158 ILO, COVID-19 and Care Workers, *supra* n. 46, 8.

159 They include Algeria, Australia, Austria, Belize, Brazil, Chile, Canada, Cook Islands, the Czech Republic, Denmark, Estonia, Fiji, Finland, France, Germany, Iran, Ireland, Japan, Latvia, Lithuania, Mozambique, New Zealand, Russia, San Marino, Singapore, South Korea, Spain, the United Kingdom and the United States of America. Organisation of American States (OAS), COVID-19 in Women's Lives: The Global Care Emergency (2020), 36; Alrud, *supra* n. 72, 1 and 10; Gentilini et al., *supra* n. 115, 27-35, 170, 215, 346, and 360; ILO, Country Policy Responses, *supra* n. 3; ILO and OECD, *supra* n. 24, 22-23; ILO, A Quick Reference Guide, *supra* n. 112, 18-19; and OECD, SME Policy Response, *supra* n. 112, 28.

160 They include Andorra, Argentina, Austria, Chile, Cyprus, Greece, Honduras, Indonesia, Italy, Jordan, Luxemburg, Montenegro, Norway, Romania, Saint Vincent and the Grenadines, South Korea, Trinidad and Tobago, the United States of America and Uzbekistan. Alrud, *ibid*., 37 and 44; Gentilini et al., *ibid*., 27-35, 139, 168, 268, 277, 306, 322, 373, 404, 460, 525, and 530; and ILO, Country Policy Responses, *ibid*.

161 They include Argentina, Australia, the Bahamas, Belarus, China, Denmark, Finland, Georgia, Hong Kong, Hungary, Indonesia, Malaysia, Malta, Montenegro, Myanmar, New Zealand, Oman, Panama, Peru, the Philippines, Romania, Seychelles, the Slovak Republic, Slovenia, South Africa, Qatar, Turkey and Ukraine. Employees Compensation Ordinance (Hong Kong); Minister of Manpower Circular No. M/8/HK.04/V/2020 dated May 28, 2020 (Indonesia); Mayer Brown, Asia Employment Law: Quarterly Review (June 2020), 36; Squire, Patton & Boggs, COVID-19 Measures Taken by Latin American Countries (May 2020), 1; Alrud, *ibid*., 25, 44, 75, and 89; Gentilini et al., *ibid*., 27-35, 202, 341, and 382; Inter-American Development Bank, *supra* n. 112, 43; ILO, Country Policy Responses, *ibid*.; ILO, A Quick Reference Guide, *supra* n. 112, 12 and 18; OAS, *supra* n. 159, 36; and World Bank, Potential Responses, *supra* n. 115, 35.

162 ILO, A Quick Reference Guide, *ibid*., 18.

163 Center for Policy Impact in Global Health, Kenya's Policy Responses to COVID-19 (August 2020), 7; Development Initiatives, Socioeconomic Impact of COVID-19 in Uganda (August 2020), 17; ILO, COVID-19: Impact on Migrant Workers and Country Response in Malaysia (May 2020), 5; Oxfam International, Submission by Oxfam International Responding to the Questionnaire on COVID-19 and Human Rights (June 2020), 5-6; African Development Bank, *supra* n. 132, 72; Amnesty International, Human Rights Impact in Indonesia, *supra* n. 48, 13; Gentilini et al, *supra* n. 115, 27-35, 101, 105, 116, 125, 132, 135, 139, 144, 148, 152, 160, 166, 175, 186, 188, 192, 194, 207, 209, 217, 228, 231, 234, 268, 293, 307, 309, 338, 342, 349, 371, 386, 389, 440, 442, 444, 471, 479, 483, 510, 519, 522, 525, 538, and 540; Inter-American Development Bank, *supra* n. 112, 38 and 42; ILO Country Responses, *supra* n. 3; ILO and OECD, *supra* n. 24, 31; IMF, Policy Responses, *supra* n. 112; OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *supra* n. 45, 24-25; and Schwettmann, *supra* n. 28, 10.

164 Clingendael Institute, *supra* n. 132, 2, 44 and 45; Gentilini et al., *ibid*., 27-35, 341, 382, 466, and 535; ILO, Country Policy Responses *ibid*.; and OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *ibid*.

165 They include Albania, the Bahamas, Barbados, Bolivia, Canada, the Czech Republic, Fiji, Gabon, Guyana, Hong Kong, Indonesia, Kosovo, Kuwait, Lithuania, Jamaica, Japan, Malaysia, Malta, Mexico, North Macedonia, Saint Kitts and Nevis, Saint Lucia, Saudi Arabia, the Slovak Republic, Suriname, Trinidad and Tobago, Turks and Caicos, Uruguay and Venezuela. Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3; Gentilini et al., *ibid*., 27-35, 101, 207, 222, 245, 256, 284, 316, 322, 329, 421, 430, 446, 466, 506, 516, 523, and 535; and ILO, Country Policy Responses, *ibid*.

166 They include Argentina, Australia, Austria, Belgium, Canada, France, Germany, Hungary, Ireland, Israel, Luxemburg, the Netherlands, New Zealand, Portugal, Spain, the United Kingdom and the United States of America. OECD, Housing Amid COVID-19, Policy Responses and Challenges (July 2020), 17; and Interview with Anti-Slavery Australia, *supra* n. 1. In Australia, suspension has been implemented by some regions.

167 Laura T. Murphy, Labour and Sex Trafficking among Homeless Youth: A Ten City Study (2016); OECD, Combating COVID-19's Effects on Children (August 2020); Unseen, Modern Slavery and Homelessness (2019); and Interview with the Passage, *supra* n. 99.

168 OECD, COVID-19 Crisis in the MENA Region, *supra* n. 45, 22.

169 They include Bangladesh, Belgium, Cambodia, Colombia, Denmark, Germany, Japan, Kenya, Madagascar, Myanmar, Nigeria, Oman, South Africa, South Sudan, Sri Lanka, Tunisia and Uruguay. Anjarwalla & Khanna, Preparing for a Safe Return to Work (2020); Business and Human Rights Resource Centre, Cambodia: Sofitel Hotel and Union Agree on Unpaid Compensation Packages for Workers Terminated due to COVID-19 Pandemic Following Workers' Protest (2020), https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/cambodia-sofitel-hotel-union-agree-on-unpaid-compensation-packages-for-workers-terminated-due-to-covid-19-pandemic-following-workers-protests/; ILO, Collective Agreement on a Bio Security Protocol against COVID-19 in Colombia's Banana Plantations (October 2020); ILO, Issue Paper on COVID-19 and Fundamental Principles and Rights at Work (2020), 9; ITUC Asia-Pacific, COVID-19 Pandemic: A Brief Analysis of the Impacts on Employment, the Governments' Initial Responses and Trade Unions' Actions in the Asia-Pacific Region (May 2020), 23; Memorandum of Understanding between the Nigerian Employers' Consultative Association, the Nigeria Labour Congress, and Trade Union Congress of Nigeria (June 2020); New Industrial Relation Framework and ILO Japan, COVID-19 Situation - Impact and Responses: What Trade Unions and Employers Need to Know (2020), 23-24; ETUC Briefing Note, *supra* n. 59, 10-11; ILO, The Supply Chain Ripple Effect, *supra* n. 53, 15-16; and ITUC-Africa, *supra* n. 112, 138.

170 Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3.

171 ILO, Protecting Migrant Workers during the COVID-19 Pandemic (April 2020); Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; Interview with PICUM, *supra* n. 42; and Interview with ITUC, *supra* n. 72.

172 Interview with FLEX, *supra* n. 3.

173 Asia Foundation, Civil Society in Southeast Asia during COVID-19: Responding and Evolving under Pressure (2020), 6; CIVICUS, Solidarity in the Time of COVID-19: Civil Society Responses to the Pandemic (November 2020); and Interview with La Strada International, *supra* n. 3.

174 Interview with Inclusivity Project, *supra* n. 33.

175 PICUM, *supra* n. 145, 6.

176 Sex Workers' Rights Advocacy Network (SWAN) and ICRSE, COVID-19 Crisis Impact on Access to Health Services for Sex Workers in Europe and Central Asia (June 2020), 6-7; UNAIDS, Six Concrete Measures to Support Women and Girls in All Their Diversity in the Context of COVID-19 Pandemic (2020), 16; Interview with English Collectives of Prostitutes, *supra* n. 31; and Interview with STRASS, *supra* n. 144.

177 Interview with Ivorian Community in Greece and Greek Forum for Refugees (17/12/20); Balkan Civil Society Development Network, COVID-19: The Effects to and the Impact of Civil Society in the Balkan Region (May 2020); The Bridgespan Group, Philanthropy and the COVID-19 Response in India (May 2020); Freedom Fund,

Reflecting on the Year That Was: Lessons from the COVID Frontlines (January 2021), 6; International Committee of the Red Cross (ICRC), ICRC Asia and Pacific COVID-19 Response (June 2020); International Medical Corps, COVID-19 Situation Report No. 16 (May 2020); Strategest, Civil Society's Response to COVID-19 in Eurasia (2020); Interview with Anti-Racism Movement, *supra* n. 1; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; Interview with Human Development Organisation, *supra* n. 28; Interview with Institute on Statelessness and Inclusion, *supra* n. 33; and CIVICUS, *supra* n. 173.

178 Anti-Slavery International, A Response, *supra* n. 10, 7; Interviews with Anti-Racism Movement, OBMICA, Pakistan Dalit Solidarity Network, Platform for Labour Action, and ProDESC, *supra* n. 1; Interview with HAART, *supra* n. 9; Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; Interview with IDSN, *supra* n. 28; and Interviews with Nagorik Udyog and National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33.

179 Interview with the Passage, *supra* n. 99; and Hope for Justice, Response, *supra* n. 20, 6.

180 Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3.

181 Epic Africa, The Impact of COVID-19 on African Civil Society Organisations: Challenges, Responses and Opportunities (June 2020), 19; Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; Interview with Nagorik Udyog, *supra* n. 33; Interview with PICUM, *supra* n. 42; and Interview with Ivorian Community in Greece and Greek Forum for Refugees, *supra* n. 177.

182 Interview with La Strada Foundation, *supra* n. 3; and Interview with a civil society organisation in Thailand, *supra* n. 5.

183 UNODC, Impact of the COVID-19 Pandemic on Trafficking in Persons (2020), 2; Interview with La Strada International, *ibid*; and Interview with HAART, *supra* n. 9.

184 Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; and Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, para. 18.

185 Interview with Pakistan Dalit Solidarity Network, *supra* n. 1; Interview with a civil society organisation in Thailand, *supra* n. 5; Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *ibid*; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; Interviews with Nagorik Udyog and National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33; Interview with a civil society organisation in Senegal, *supra* n. 80; and ILO and OECD, *supra* n. 24, 23.

186 Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, para. 27.

187 Actionaid, Workers in the Time of COVID-19 (August 2020), 40; Degye Goshu, et al., Assessment of COVID-19 Effects and Response Measures in Ethiopia: Livelihoods and Welfare Implications (Ethiopian Economic Association 2020), 21; Salam Said, COVID-19 and the Syrian Economy: Implications for Social Justice (Friedrich-Ebert Stiftung 2020), 3; Trimita Chakma and Pallab Chakma, A Rapid Assessment Report: The Impact of COVID-19 on Indigenous and Tribal People in Bangladesh (June 2020), 11-12; Interview with Anti-Racism Movement, *supra*, n. 1; Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; Interview with Inclusivity Project, *supra* n. 33; and Oxfam International, Submission, *supra* n. 163, 6.

188 Interview with Inclusivity Project, *ibid*.; and Interview with Samata Foundation, *supra* n. 33.

189 Centre for Mediterranean Integration, *supra* n. 148, 5.

190 Interview with National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33; ILO Monitor, *supra* n. 21, 17; and ILO and OECD, *supra* n. 24, 31.

191 ILO and OECD, *ibid*., 38.

192 C19 National Foresight Group, Intelligence Briefing Paper No. 10: Variation of Need by Place and Informal Workers (July 2020), 10; The Fair Work Project, Gig Workers, Platforms and Government during COVID-19 in South Africa (May 2020), 7; International Center for Tax and Development, https://www.ictd.ac/blog/covid-coronavirus-tax-breaks-informal-economy-workers/; ILO, Global Wage Report 2020-2021: Wages and Minimum Wages in the Time of COVID-19 (December 2020), 22; Interviews with Anti-Slavery International and Platform for Labour Action, *supra* n. 1; Interview with National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33; Interview with ITUC, *supra* n. 72; Center for Global Development, *supra* n. 112, 17; Development Initiatives, *supra* n. 163, 11-12; ILO, Rights at Work of Refugees, *supra* n. 112, 4; Schwettmann, *supra* n. 28, 10; and Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, para. 25.

193 ILO, Temporary Wage Subsidies (May 2020), 3.

194 Interview with Inclusivity Project, *supra* n. 33; and CGAP, *supra* n. 33, 6.

195 Labour Education Foundation, Protecting Human Rights during COVID-19: Joint Questionnaire by Special Procedure Mandate Holders (June 2020), 19; and Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, paras. 20, 23 and 27.

196 Business & Human Rights Resource Centre, Just Recovery in Peril: Human Rights Defenders Face Increasing Risk during COVID-19 (November 2020), 6; Transparency International, Documented Corruption and Malfeasance Cases (September 2020); Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; Interview with Center for Economic and Social Rights, *supra* n. 15; Interview with IDSN, *supra* n. 28; Interview with Nagorik Udyog, *supra* n. 33; CGAP, *supra* n. 33, 6; and ITUC-Africa, *supra* n. 112, 23.

197 Fauzia Tariq and Sarah Bibler, Gender Impact of COVID-19 in Pakistan: Contextual Analysis and the Way Forward (International Foundation for Electoral Systems 2020), 4; Interview with Pakistan Dalit Solidarity Network, *supra* n. 1; Interviews with La Strada International and LEFÖ-IBF, *supra* n. 3; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; Interview with Human Development Organisations, *supra* n. 28; Interviews with Inclusivity Project, Institute on Statelessness and Inclusion and National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33; CGAP, *ibid*., 5; Gentilini et al., *supra* n. 115, 184; ILO and OECD, *supra* n. 24, 31; and Schwettmann, *supra* n. 28, 10.

198 ILO, Social Protection for Migrant Workers, *supra* n. 132, 3.

199 ILO and FATO, Rapid Assessment of the Impacts of COVID-19 on Vulnerable Populations and Small-Scale Enterprises in Iraq (July 2020), 21; Oxfam, Impact of the COVID-19 Pandemic on Small-Scale Producers and Workers (2020), 7; Interview with IDSN, *supra* n. 28; and CGAP, *supra* n. 33, 7.

200 Interviews with Anti-Slavery Australia and OBMICA, *supra* n. 1; Australian Catholic Religious against Trafficking in Persons, *supra* n. 99, 3; and ILO, Social Protection for Migrant Workers, *supra* n. 132, 3 and 8.

201 Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, para. 25.

202 Interview with OBMICA, *supra* n. 1; Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3; and Transient Workers Count Too, *supra* n. 77, 10.

203 Tariq and Bibler, *supra* n. 197, 4.

204 Jagran Media Center, Social and Economic Impact of COVID-19 on Dalit and Marginalised Communities (June 2020); Jayati Ghosh, "A Critique of Indian Government's Response to the COVID-19 Pandemic' (2020) 47 Journal of Industrial and Business Economics 513, 528; Interview with Pakistan Dalit Solidarity Network, *supra* n. 1; Interview with IDSN, *supra* n. 28; and Interviews with Inclusivity Project, Nagorik Udyog, and National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33.

205 Interview with ProDESC, *supra* n. 1; and Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, para. 25.

206 Institute on Statelessness and Inclusion, Stateless in a Global Pandemic (2020), 13-14; and Interview with Elom Empowerment, *supra* n. 9.

207 Interview with Nagorik Udyog, *supra* n. 33; and CGAP, *supra* n. 33, 6.

208 ILO, Country Response in Thailand, *supra* n. 77, 13; and Oxfam, *supra* n. 199, 6.

209 Interview with IDSN, *supra* n. 28; Center for Policy Impact in Global Health, *supra* n. 163, 7; and ILO, Country Response in Malaysia, *supra* n. 163, 5.

210 Interview with ProDESC, *supra* n. 1; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; Interview with PICUM, *supra* n. 42; ACAPS, Colombia, *supra* n. 132, 8; Congressional Research Service, *supra* n. 148, 5; IDSA and HIVMA, *supra* n. 62, 4; and Institute on Statelessness and Inclusion, *supra* n. 206, 14.

211 Guidelines for the Administration of the Social Assistance for Persons Who Were Retrenched, Terminated, Experience Loss or Reduced Income In Respect of the COVID-19 Virus; Inter-American Development Bank, Support to Safety Net for Vulnerable Populations Affected by Coronavirus in Belize (2020), 8; Response for Venezuelans, Refugee and Migrant Response Plan 2020 (May 2020), 34; UNICEF, The Impact of COVID-19 on Migrant Children in Trinidad and Tobago (July 2020), 12; Interview with OBMICA, *supra* n. 1; Gentilini et al., *supra* n. 115, 96 and 244; Institute on Statelessness and Inclusion, *ibid*., 14-15; Schwettmann, *supra* n. 28, 10; and Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, paras. 23 and 34.

212 Amnesty International, Include Sex Workers in the COVID-19 Response (July 2020); Elene Lam, "Migrant Sex Workers Left Behind During COVID-19 Pandemic' (2020) 111 Canadian Journal of Public Health 482; Global Network of Sex Work Projects, Response to Joint Questionnaire of Special Procedures (June 2020), 3; Joshua Kimani, et al., "The Effects of COVID-19 on the Health and Socio-Economic Security of Sex Workers in Nairobi, Kenya: Emerging Intersection with HIV' (2020) 15 Global Public Health 1073, 1075; Interview with English Collective of Prostitutes, *supra* n. 31; Interview with ICRSE, *supra* n. 32; Interview with STRASS, *supra* n. 144; and UNAIDS, *supra* n. 176, 11.

213 Interview with STRASS, *supra* n. 144.

214 Alyson Hills, et al., "Sex Tourism, Disease Migration and COVID-19: Lessons Learnt and Best Practices in Moving Forward' (2020) Journal of Travel Medicine 1, 1; and Interview with ICRSE, *ibid*.

215 Interview with ICRSE, *supra* n. 32.

216 Andean Information Network, Bolivia and Peru: Coca Farmers in the Time of COVID-19 (May 2020), 9, 11 and 13; and Interview with Pakistan Dalit Solidarity Network, *supra* n. 1.

217 Anuradha Joshi, Wilson Pritchard, and Christopher Heady, "Taxing the Informal Economy: The Current State of Knowledge and Future Research' (2014) 50 Journal of Development Studies 1325, 1330-31.

218 Interview with Center for Economic and Social Rights, *supra* n. 15; CGAP, *supra* n. 33, 6; and Center for Global Development, *supra* n. 133, 1.

219 CEPAL, Universalizar el Acceso a las Tecnologias Digitales para Enfrentar los Efectos del COVID-19, Informe Especial COVID-19 No.7 (August 2020), 2; and Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *supra* n. 133, para. 42.

220 This has been reported, for instance, in Brazil and China. IBRD and World Bank, *supra* n. 133, 7-8; and Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, *ibid*., para. 25.

221 Interview with ITUC, *supra* n. 72; and IBRD and World Bank, *ibid*. 8.

222 Amnesty International, Reality Check 2020: Countdown to the 2022 World Cup (November 2020), 17; Humayun Kabir, Myfanwy Mapple, and Kim Usher, "The Impact of COVID-19 on Bangladeshi Readymade Garment Workers' (2020) Journal of Public Health 1, 2; OECD, Safeguarding COVID-19 Social Benefit Programmes from Fraud and Error (June 2020), 3; UNODC, Good Practices Compendium on Combating Corruption in the Response to COVID-19 (October 2020), 35-37; Interview with PRoDESC, *supra* n. 1; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; Interview with IDSN, *supra* n. 28; Interview with Nagorik Udyog, *supra* n. 33; Centre for Social Justice & Justice and Care UK, *supra* n. 1, 65; and Labour Behind the Label, *supra* n. 3, 8 and 15.

223 Interview with ITUC, *supra* n. 72.

224 ILO, Temporary Wage Subsidies, *supra* n. 193, 5.

225 IOM, Stranded Irregular Migrant Workers during the COVID-19 Crisis: The Question of Reparation (August 2020), 3; WHO, ApartTogether Survey: Preliminary Overview of Refugees Migrants Self-Reporting Impact of COVID-19 (December 2020), 21; Interview with Anti-Racism Movement, *supra* n. 1; Interview with Canadian Labour Congress, *supra* n. 3; Interview with Human Development Organisation, *supra* n. 28; Amnesty International, Reality Check, *supra* n. 222, 29; Business & Human Rights Resource Centre, *supra* n. 66, 7; Equidem, *supra* n. 72, 36, 62, and 88-89; Ethical Trading Initiative, *supra* n. 37; ILO, The Supply Chain Ripple Effect, *supra* n. 53, 13; and Oxfam, *supra* n. 199, 6.

226 Amnesty International, When Protecting Becomes Repression: Mandatory Quarantines under COVID-19 in the Americas (2020), 19-25; Human Rights Watch, How Can We Work without Wages? Salary Abuse Facing Migrant Workers Ahead of Qatar's FIFA World Cup 2022 (2020); Interview with National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33; and Equidem, *ibid*., 92.

227 Interview with Anti-Slavery Movement, *supra* n. 1; and Trade Union of Domestic Workers' Solidarity, *supra* n. 64, 22.

228 Inter-American Development Bank, The Challenges of Protecting Informal Households during the COVID-19 Pandemic (June 2020), 3; Lorenzo Guadagno, Migrants and the COVID-19 Pandemic: An Initial Analysis (2020), 7; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; and Busso, et al., *supra* n. 132, 52.

229 Committee on Economic, Social and Cultural Rights, Statement on the Coronavirus Disease (COVID-19) Pandemic and Economic, Social and Cultural Rights E/C.12/2020/1 (2020), para. 5; and Interview with Anti-Racism Movement, *supra* n. 1.

230 AFL-CIO, Death on the Job: The Toll of Neglect (October 2020), 10, 13 and 17.

231 Diego Delgado et al., "Personal Safety during the COVID-19 Pandemic: Realities and Perspectives of Health Workers in Latin America (2020) 17 International Journal of Environmental Research and Public Health 1; FLEX, If I Could Change Anything About My Work: Participatory Research with Cleaners in the UK (January 2021), 23; IDSN, How Caste is Disproportionately Affecting the Dalits of South Asia in COVID-19 Pandemics (June 2020), 2; UNFPA and GAGE, Experiences of Vulnerable Urban Youth under COVID-19: The Case Study of Youth Working in Factories and Industrial Parks (August 2020), 3; Interview with ProDESC, *supra* n. 1; Interviews with Canadian Labour Congress and FLEX, *supra* n. 3; Interview with a civil society organisation in Thailand, *supra* n. 5; Interview with HAART, *supra* n. 9; Interviews with IDSN and Human Development Organisation, *supra* n. 28; Interviews with Inclusivity Project and Nagorik Udyog, *supra* n. 33; Amnesty International, Human Rights Impact in Indonesia, *supra* n. 48, 7; Center for Policy Impact in Global Health, *supra* n. 163, 7; ILO, The Supply Chain Ripple Effect, *supra* n. 53, 13; and Labour Behind the Label, *supra* n. 3, 8. It is worth highlighting that the Independent Workers of Great Britain won a case before the High Court which held that gig economy workers were entitled to PPE. [2020] EWHC 3050.

232 Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; and Equidem, *supra* n. 72, 38, and 87.

233 Interview with AFL-CIO, *ibid*., commenting on the COVID-19 outbreak in Amazon warehouses in the United States of America.

234 Interview with Anti-Racism Movement, *supra* n. 1; Interview with Timidria, *supra* n. 5; Interview with AFL-CIO, *ibid*.; Interview with PICUM, *supra* n. 42; and Freedom Fund, *supra* n. 177, 6.

235 Interview with Pakistan Dalit Solidarity Network, *supra* n. 1; Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; Interviews with Inclusivity Project, Institute on Statelessness and Inclusion, Nagorik Udyog and Samata Foundation, *supra* n. 33; and Interview with Ivorian Community in Greece and Greek Forum for Refugees, *supra* n. 177.

236 Interview with Elom Empowerment, *supra* n. 9; and Interview with Inclusivity Project, *ibid*.

237 Business & Human Rights Resource Centre, *supra* n. 66; Equidem, *supra* n. 72, 76; and Human Rights Watch, *supra* n. 226.

238 Amnesty International, "Why Do You Want to Rest?" Ongoing Abuse of Domestic Workers in Qatar (October 2020); Interview with Anti-Racism Movement, *supra* n. 1; Interview with Arbeit und Leben, *supra* n. 3; Interview with a civil society organisation in Thailand, *supra* n. 5; Interview with Ivorian Community in Greece and Greek Forum for Refugees, *supra* n. 177; and Equidem, *ibid*, 23, 27, 50 and 77.

239 Interview with Ivorian Community in Greece and Greek Forum for Refugees, *ibid*.; Amnesty International, Human Rights Impact in Indonesia, *supra* n. 48, 11; and Labour Behind the Label, *supra* n. 3, 15.

240 See below for "Guiding Principles on Actions against Modern Slavery during Emergency Situations."

241 Who Profits from the Occupation, Exploited and Essential: Palestinian Labour under COVID-19 (June 2020), 6; and Amnesty International, Reality Check, *supra* n. 222, 24.

242 Interview with Arbeit und Leben, *supra* n. 3.

243 International Union Rights, Focus on the Impact of COVID-19 on Work and the Challenges for Union Rights (2020), 15; Interview with ITUC, *supra* n. 72; Business & Human Rights Resource Centre, Just Recovery, *supra* n. 196, 6; ILO, The Supply Chain Ripple Effect, *supra* n. 53, 14: and ITUC-Africa, *supra* n. 112, 83.

244 ETUC Briefing Note, *supra* n. 59, 5-6; and ITUC-Africa, *ibid*., 110.

245 Business & Human Rights Resource Centre, Union Busting and Unfair Dismissals: Garment Workers during COVID-19 (2020); Interview with AFL-CIO *supra* n. 16; and ILO, The Supply Chain Ripple Effect, *supra* n. 53, 14.

246 Interviews with Arbeit und Leben and Canadian Labour Congress, *supra* n. 3; and Interview with ITUC, *supra* n. 72.

247 Interview with Anti-Racism Movement, *supra* n. 1; Interview with Initiative pour la Résurgence du Mouvement Abolitionniste en Mauritanie, *supra* n. 11; Interview with AFL-CIO, *supra* n. 16; Interview with English Collective of Prostitutes, *supra* n. 31; Interview with ICRSE, *supra* n. 32; and Interviews with Inclusivity Project, Institute on Statelessness and Inclusion and National Campaign for Dalit Human Rights, *supra* n. 33.

248 ILO and International Finance Cooperation, Progress and Potential: How Better Work is Improving Garment Workers' and Boosting Factory Competitiveness (2016).

249 *The Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons,* I.C.J. Report 1996, para. 25; *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territories,* I.C.J. Reports 2004, para. 106; Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), General Recommendation No. 28 (The Core Obligations of State Parties under Article 2), CEDAW/C/GC/28 (2010), para. 11; Committee on the Rights of the Child (CRC), General Comment No. 16 (Obligations Regarding the Impact of Business Sector on Children's Rights, CRC/C/GC/16 (2013), para. 49; Human Rights Committee (HRC), General Comment No. 31 (The Nature of General Legal Obligations Imposed on States), CCPR/C/21/Rev.1/Add. 1 (2004), para. 11; OHCHR, Protection of Economic, Social and Cultural Rights in

Conflict, para. 12; Report of the Special Rapporteur on the Human Rights of Internally Displaced Persons, A/74/261 (2019), para. 7; Report of the Special Rapporteur on the Right to Adequate Housing, A/75/148 (2020), para. 12; and Report of the Special Rapporteur on the Right to Food, A/HRC/37/61 (2018); para. 68.

250 Recommended Principles and Guidelines on Human Rights and Human Trafficking, E/2002/68/Add. 1 (2002), Principle 1.

251 Article 4 of the International Covenant on Civil and Political Rights 1966 (ICCPR); Article 15 of the European Convention on Human Rights 1950 (ECHR); and Article 27 of the American Convention on Human Rights 1969 (AHCR). See also *Siliadin v France,* App No. 73316/01 (2005), para. 112; *Rantsev v Cyprus and Russia,* App No. 25965/04 (2010), para. 283; *Stummer v Austria,* App No. 37452/02 (2011), para. 116; *CN v United Kingdom,* App No. 4239/08 (2012), para. 65; *S.M. v Croatia,* App No. 60561/14 (2020), para. 305; *Commission Nationale des Droits de l'Homme et des Libertes v. Chad,* Comm. No. 74/92 (1995), para. 21; and *Media Rights Agenda and Others v. Nigeria, Comm.* No. 224/98 (2000), para. 67.

252 Articles 33-35.

253 See also Joint Report of the Special Rapporteur on the Sale and Sexual Exploitation of Children and the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, A/72/164 (2017), para. 64.

254 Article 6.

255 Joint Report, *supra* n. 253, para. 67.

256 Articles 7 and 8 of the Rome Statute of the International Criminal Court 1998. See also Article 38 of the CRC, its Optional Protocol on Children in Armed Conflict and Article 3 of the Worst Forms of Child Labour Convention.

257 CEDAW General Recommendation No. 30 (Women in Conflict Prevention, Conflict and Post-Conflict Situations), CEDAW/C/GC/30 (2013), paras. 23, 39-41, and 57; Report of the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, A/HRC/32/41 (2016), paras. 48 and 64; *Rantsev v Cyprus and Russia, supra* n. 251, para. 285; CN v United Kingdom, *supra* n. 251, para. 66; and Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 67.

258 *Malone v United Kingdom,* App No. 8691/79 (1984), para. 81; *Bannikova v Russia,* App No. 18757/06 (2011), para. 33; and *Big Brother Watch and Others v United Kingdom,* App Nos. 58170/13, 62322/14 and 24960/15 (2018), para. 314.

259 Article 20 of the United Nations Convention against Transnational Organised Crime 2000.

260 Report of the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, A/71/303 (2016), para. 59.

261 HRC General Comment No. 29 (Article 4: Derogation during a State of Emergency), CCPR/C/21/Rev.1/Add.11 (2001), para. 8; OHCHR, Emergency Measures and COVID-19: Guidance (April 2020); and Report of the Special Rapporteur on the Right to Privacy, A/75/146 (2020), para. 42.

262 *Heaney and McGuinness v Ireland,* App No. 34720/97 (2000); *Salduz v Turkey,* App No. 36391/02 (2008); *Judicial Guarantees in State of Emergency,* Advisory Opinion OC-9/87 (1987); Principles and Guidelines on the Right to a Fair Trial and Legal Assistance in Africa 2003, Non-Derogability Clause (R); HRC General Comment No. 29, *ibid*., para. 16; and OHCHR, *ibid*.

263 Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 68.

264 Progress Report of the Advisory Committee of the Human Rights Council, A/HRC/36/52 (2017), para. 50; Report of the Independent Expert on the Effects of Foreign Debt, A/HRC/31/61 (2016), para. 21; and Report of the Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, A/HRC/26/28 (2014), para. 27.

265 Recommended Principles and Guidelines, *supra* n. 250, Principle 16; and Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 68.

266 *Chowdury and Others v Greece,* App No. 21224/15 (2017), paras. 86-89, and 103-104; and *Rantsev v Cyprus and Russia, supra* n. 251, para. 284.

267 Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 70; and Report of the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, *supra* n. 257, para. 56.

268 Articles 38 and 39 of the CRC and its Optional Protocols; Article 6 of the CEDAW; Article 11 of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities 2006 (CRPD); Article 11 of the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families 1990; Article 14 of the Protocol of the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Older Persons in Africa 2016; Article 29 of the Inter-American Convention on Protecting the Rights of Older Persons 2015; and the Guiding Principles on Internal Displacement 1994, E/CN.4/1998/53/Add.2.

269 Protocol of 2014 to the Forced Labour Convention 1930; and the Worst Forms of Child Labour Convention.

270 Article 10 of the Council of Europe Convention on Action against Trafficking in Human Beings 2005; CEDAW General Recommendation No. 38 (Trafficking of Women and Girls in the Context of Global Migration), CEDAW/C/GC/38 (2020), para. 38; CRC and Committee on Migrant Workers (CMW), Joint General Comment No. 4/23 on State Obligations Regarding the Human Rights of Children in the Context of International Migration in Countries of Origin, Transit and Destination and Return, CMW/C/GC 4-CRC/C/GC/23 (2017), para. 43; and Report of the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, *supra* n. 257, para. 56.

271 Report of the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, *ibid*.

272 CEDAW General Recommendation No. 24 (Article 12 of the Convention (Women and Health), A/54/38/Rev.1, chap. I (1999), para. 16; Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General Comment No. 14 (Right to the Highest Attainable Standard of Health), E/C.12/2000/4 (2000), para. 34; CESCR General Comment No. 19 (Right to Social Security), E/C.12/GC/19 (2008), para. 59; and CMW General Comment No. 2 (Rights of Migrant Workers in an Irregular Situation and Members of Their Families), CMW/C/GC/2 (2013), para. 72.

273 Article 8 of the Inter-American Convention on the Prevention, Punishment and Eradication of Violence against Women 1994; CEDAW General Recommendation No. 26 (Women Migrant Workers), CEDAW/C/2009/WP.1/R (2008), para. 26; CESCR General Comment No. 12 (Right to Adequate Food), E/C.12/1999/5 (1999), paras. 19 and 38; CESCR General Comment No. 19, *ibid*., para. 59; Recommended Principles and Guidelines on Human Rights and Human Trafficking, *supra* n. 250, Guideline 6; and Report of the Special Rapporteur on the Right to Food, *supra* n. 249.

274 CEDAW General Recommendation No. 35 (Gender-Based Violence), CEDAW/C/GC/35 (2017), para. 31.

275 CRC General Comment No. 1 (The Aims of Education), CRC/C/GC/2001/1 (2001), para. 16; Report of the Special Rapporteur on the Right to Education, A/HRC/8/10 (2008), para. 67; and CEDAW General Recommendation No. 30, *supra* n. 257, para. 52.

277 CESCR General Comment No. 23 (Right to Just and Favourable Conditions of Work), E/C.12/GC/23 (2016), para. 56; CRC General Comment No. 20 (Rights of the Child during Adolescence), CRC/C/GC/20 (2016), para. 80; Report of the Independent Expert on Minority Issues, A/HRC/16/45 (2010), paras. 48-51; Report of the Independent Expert on Older Persons, A/75/205 (2020), para. 57; and CEDAW General Recommendation No. 30, *supra* n. 257, paras. 42 and 57.

278 Recommended Principles and Guidelines on Human Rights and Human Trafficking, *supra* n. 250, Principle 9.

279 Article 16 of the Council of Europe Convention on Trafficking; and Report of the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, *supra* n. 257, para. 56.

280 Article 12 of the Migrant Workers' Convention; Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD), General Recommendation No. 22 (Article 5 of the Convention on Refugees and Displaced Persons, A/51/18 (1996), para. 2; CERD General Recommendation No. 30 (Discrimination against Non-Citizens), CERD/C/64/Misc.11/rev.3 (2005), para. 26; HRC General Comment No. 15 (Position of Aliens under the Covenant), HRI/GEN/1/Rev.1 (1986), para. 10; and CMW General Comment No. 2, *supra* n. 272, para. 51.

281 Article 33 of the Convention Relating to the Status of Refugees 1951; Article 31 of the Convention Relating to the Status of Stateless Persons 1954; Article 3 of the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment 1984; CRC General Comment No. 6 (Treatment of Unaccompanied and Street Children, CRC/2005/GC/6 (2005), paras. 26-28, 58 and 82; Joint CRC/CMW General Comment No. 3/22 (General Principles Regarding the Human Rights of Children in the Context of International Migration), CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22 (2017), para. 46; CERD General Recommendation No. 30, *ibid*., para. 27; CMW General Comment No. 2, *ibid*., para. 50; and HRC General Comment No. 31, *supra* n. 249, para. 12.

282 *Mohammed Lemine Ould Barar v. Sweden,* 28 E.H.R.R. CD 213 (1999); and UNHCR, Guidelines on International Protection: Applicability of Article 1A(2) of the 1951 Convention and/or the 1967 Protocol Relating to the Status of Refugees to the Victims of Trafficking and Persons at Risk of Being Trafficked (2006).

283 Final Research-Based Report of the Human Rights Council Advisory Committee on Best Practices and Main Challenges in the Promotion and Protection of Human Rights in Post-Disaster and Post-Conflict Situations, A/HRC/28/75 (2015), paras.27-35; and CMW General Comment No. 2, *supra* n. 272, para. 18-20.

284 Ensuring that Businesses Respect Human Rights During the COVID-19 Crisis and Beyond: The Relevance of the UN Guiding Principles on Business and Human Rights, Statement by the UN Working Group on Business and Human Rights, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25837&LangID=E.

285 UN Guiding Principles on Business and Human Rights 2011, Principle 7.

286 Statement by the Working Group on Business and Human Rights, *supra* n. 284.

287 UN Guiding Principles on Business and Human Rights, *supra* n. 285, Principle 7.

288 CRC General Comment No. 16, *supra* n. 249, para. 52.

289 Article 2 of the ICCPR; Article 13 of the ECHR; Article 25 of the ACHR; Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, A/RES/60/147 (2006); CEDAW General Recommendation No. 30, *supra* n. 257, para 81; CESCR Statement on the Coronavirus Disease, *supra* n. 229, para. 12; CESCR General Comment No. 23, *supra* n. 277, para. 70; HRC General Comment No. 29, *supra* n. 261, para. 14; HRC General Comment No. 32 (Right to Equality Before Courts and Tribunals and to a Fair Trial), CCPR/C/GC/32 (2007), para. 9; Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 69; and Report of the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, *supra* n. 257, para. 56.

290 CESCR, General Comment No. 9 (Domestic Application of the Covenant), E/C.12/1998/24 (1998), para 9; Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, Including Its Causes and Consequences, A/HRC/36/43 (2017), para. 17.

291 Basic Principles and Guidelines, *ibid*.

292 Report of the Special Rapporteur on Trafficking in Persons, *supra* n. 257, para. 56.

293 CEDAW General Recommendation No. 33 (Women's Access to Justice), CEDAW/C/GC/33 (2015), para. 19; CEDAW General Recommendation No. 35, *supra* n. 274, para. 33; UN Guiding Principles on Business and Human Rights, *supra* n. 285, Principle 25; and Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 71.

294 Report of the Working Group on Human Rights and Transnational Corporations and Other Business Enterprises, A/75/212 (2020), paras. 81 and 85.

295 CESCR General Comment No. 18 (Right to Work), E/C.12/GC/18 (2006), paras. 38, 42 and 51.

296 CESCR General Comment No. 24 (State Obligations in the Context of Busines Activities), E/C.12/GC/24 (2017), para. 48.

297 *Habeas Corpus in Emergency Situations,* Advisory Opinion OC-8/87; HRC General Comment No. 35 (Liberty and Security of Persons), CCPR/C/GC/35 (2017), paras. 65-68; and Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights Defenders, A/HRC/43/51 (2019), para. 21.

298 HRC General Comment No. 35, *ibid*., para. 7.

299 CESCR General Comment No. 23, *supra* n. 277, para. 70.

300 *Ibid*., para. 52.

301 *Ibid*.

302 CESCR General Comment No. 18, *supra* n. 295, para. 34.

303 CESCR General Comment No. 23, *supra* n. 277, para. 78.

304 *Ibid*., paras. 52 and 65.

305 CEDAW General Recommendation No. 13 (Equal Remuneration for Work of Equal Value), A/44/38 (1989); CERD General Recommendation No. 30, *supra* n. 280, para. 33; CESCR General Comment No. 23, *ibid*., para. 47; CMW General Comment No. 2, *supra* n. 272, para. 62; and Joint CRC/CMW General Comment No. 4/23, *supra* n. 270, para. 46.

306 CESCR General Comment No. 23, *ibid*., paras. 25, 59 and 70; and CMW General Comment No. 2, *ibid*., para. 64.

307 CESCR General Comment No. 23, *ibid*., para. 54.

308 Article 22 of the ICCPR; Article 8 of the ICESCR; and Article 15 of the CRC.

309 Report of the Special Rapporteur on Human Rights and Counter Terrorism, A/61/267 (2006), para. 21; Report of the Special Rapporteur on the Rights to Freedom of Peaceful Assembly and of Association, A/HRC/20/27 (2012), para. 16; CESCR General Comment No. 23, *supra* n. 277, para. 52; and HRC General Comment No. 31, *supra* n. 249, para. 6.

310 Report of the Special Rapporteur on Human Rights of Migrants, A/HRC/44/42 (2020); and HRC General Comment No. 15, *supra* n. 280, paras. 1 and 8.

311 Article 40 of the Migrant Workers' Convention.

312 Article 26, *ibid*; CERD General Recommendation No. 30, *supra* n. 280, para. 35; and CMW General Comment No. 2, *supra* n. 272, para. 65.

313 Report of the Working Group on Discrimination against Women and Girls, A/HRC/44/51 (2020), paras. 53-55.

314 Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 71.

315 CESCR General Comments No. 7 (Forced Eviction), E/1998/22 (1998); and Report of the Special Rapporteur on the Right to Adequate Housing, *supra* n. 249, para. 11.

316 CESCR General Comment No. 19, *supra* n. 272, paras. 16 and 50; and CMW General Comment No. 2, *supra* n. 272, para. 67.

317 Report of the Special Rapporteur on Trafficking Persons, *supra* n. 260, para. 48.

318 *Ibid*., paras. 50-52.

319 See also Article 4 of the CRC; Article 4 of the CRPD; Article 5 of the Protocol of 2014 to the Forced Labour Convention; Article 2 of the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children 2000; Article 4 of the Inter-American Convention on International Traffic in Minors 1994; and Article 1 of the Council of Europe Convention.

320 *Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited (Belgium v. Spain), Judgment,* I.C.J. Reports 1970, paras. 33-34.

321 United Nations Convention against Transnational Organised Crime 2000; and Part 9 of the Rome Statute.

322 Articles 1(3) and 55 of the UN Charter; CESCR General Comment No. 2 (International Technical Assistance Measures), E/1990/23 (1990), para. 8.

323 CESCR General Comment No. 18, *supra* n. 295, para. 30.

324 CESCR General Comment No. 23, *supra* n. 277, para. 71.

325 Special Rapporteur on the Negative Impact of the Unilateral Coercive Measures on the Enjoyment of Human Rights, COVID-19 Human Rights Guidance Note (May 2020).

326 CESCR General Comment No. 8 (The Relationship between Economic Sanctions and Respect for Economic, Social and Cultural Rights), E/C.12/1997/8 (1997), para. 3.

327 Report of the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Slavery, *supra* n. 22, para. 83.

328 Guidance Note, *supra* n. 324.

MODERN SLAVERY & HUMAN RIGHTS | POLICY & EVIDENCE CENTRE

Led by the Bingham Centre

تم استحداث مركز أدلة وسياسة الاسترقاق الحديث وحقوق الإنسان بتمويل حكومي بهدف تعزيز فهم الاسترقاق الحديث وتعديل فعالية القانون والسياسات الرامية لتجاوزه.
وباستخدام بحث عالي الجودة نابع من صميمه، يجمع المركز الأكاديميين وواضعي السياسات، والشركات، والمجتمع المدني، والناجين، والجمهور على نطاق لم تشهده المملكة المتحدة من قبل، بهدف التعاون على حل هذا التحدي العالمي.

المركز هو عبارة عن اتحاد يضم ست منظمات أكاديمية بقيادة مركز بينغهام لسيادة القانون وهو ممول من قبل مجلس أبحاث الآداب والعلوم الإنسانية لصالح الهيئة البريطانية للبحوث والابتكار (UKRI).

شركاؤنا:

BINGHAM CENTRE FOR THE RULE OF LAW

University of Nottingham Rights Lab

Bonavero Institute of Human Rights

CENTRE FOR THE STUDY OF INTERNATIONAL SLAVERY

UNIVERSITY OF HULL | WILBERFORCE INSTITUTE

The Alan Turing Institute

يمول مركز أدلة وسياسة الاسترقاق الحديث وحقوق الإنسان ويدعمه بفعالية مجلس أبحاث الآداب والعلوم الإنسانية (AHRC)، العضو في الهيئة البريطانية للبحوث والابتكار (UKRI)، من صندوق الأولويات الاستراتيجية.

UKRI Arts and Humanities Research Council

مركز أدلة وسياسة الاسترقاق الحديث وحقوق الإنسان
بواسطة المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن
Charles Clore House, 17 Russell Square, London, WC1B 5JP

شركة محدودة بضمان
مسجلة في إنكلترا تحت الرقم 615025
مؤسسة خيرية مسجلة تحت الرقم 209425

office@modernslaverypec.org
www.modernslaverypec.org